بهاء طاهر

أيام الأمل والحيرة

الطبعة الرابعة

دار دوّن

أيـــــام
الأمل والحيرة

الطبعة الأولى ديسمبر ٢٠١٢
الطبعة الثانية يناير ٢٠١٣
الطبعة الثالثة فبراير ٢٠١٣
الطبعة الرابعة فبراير ٢٠١٣
رقم الإيداع : ٢٠١٢\١٩٧٩٠
الترقيم الدولي : ٥-٩٨-٦٣٣٧-٩٧٧-٩٧٨
تصحيح لغوي : محمود الغنام
تصميم الغلاف : كريم أدم

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
© دار دوّن

١٨ شارع محي الدين أبو العز - الدقي
تليفون: ٠١٠٢٠٢٢٠٠٥٣
E-mail: info@dardawen.com
www.dardawen.com
www.facebook.com/DarDawen

أيام الأمل والحيرة

بهاء طاهر



دار دوِّن للنشر والتوزيع

مقدمة

بدأت هذه المقالات بعد أسابيع قليلة من ثورة ٢٥ يناير، واستمرت لمدة عام تقريباً بين صحيفتي الشروق والأهرام.. ويمكن الآن قراءتها متتابعة في هذا الكتاب؛ باعتبارها قصة تروي عبر فصولها تاريخ الآمال العظيمة التي رافقت الثورة والتي أعقبتها مباشرة، ثم اصطدام هذه الآمال بعثرات وكبوات أؤمن أن القوة الدافعة لهذه الثورة -وهي ما زالت مستمرة- سوف تتغلَّب عليها في وقت قريب؛ لتحقق أهدافها في كفاية العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقلال الوطني الكامل.

وقد بدأت تلك العثرات -كما ستقرأ- باشتعال أو إشعال فتن طائفية متكررة بعد أسابيع قليلة من الثورة التي رسَّخت وحدة النسيج الوطني المصري، وعمّدتها بامتزاج دماء الشهداء المسلمين والمسيحيين في الميدان، واعتبرنا -بحقٍّ- أن انتشار هذه الفتن مع صعود نجم التيارات الدينية المتطرفة وتحالفها مع المجلس العسكري الحاكم الذي بدا متلهفاً علي هذا التحالف، وفي الوقت نفسه بدا الطرفان معاً حريصين على تهميش واستبعاد شباب الثورة من ساحة العمل السياسي الذي كانوا هم القوة المحركة لتغييره.. وسنرى كيف تحوَّل هذا التهميش السياسي خطوة خطوة إلى عمليات بطش وتنكيل، ثم انتهى إلى مجازر علنية للشباب الثائر في ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس

الوزراء... هذا في الوقت الذي كان فيه تيار الإسلام السياسي المدعوم بتأييد المجلس العسكري يفرض سيطرته بالتدريج على الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد.

ويشير الكتاب في لمحات سريعة إلى أن هذا التيار -متمثلا في جماعة الإخوان المسلمين بالذات- كان يواصل خطة قديمة للقضاء على الدولة المدنية الديموقراطية حقق فيها انتصارات متلاحقة في عهد النظام البائد، وقد سبق لي أن شرحت ملامح هذه الخطة في كتاب "أبناء رفاعة" الصادر عن دار الشروق في عام ٢٠٠٩ وذلك بالذات في فصل عنوانه "كيف وصلنا إلى حكم الإخوان؟" تنبَّأت فيه كيف نجح الإخوان في إحكام سيطرتهم على المجتمع في عصر دولة مبارك الرخوة المترنِّحة، وقلت بالنصِّ إن الانتقال من حكم المجتمع إلى حكم الدولة هو مسألة وقت لا غير، وقد حان الوقت أخيراً كما رأينا.

ولا أدَّعي أنني في هذا الكتاب الذي بين أيديكم كنت أملك ناصية الحكمة، ولكن قيمته في رأيي أنه يسجِّل التطورات في أيام فارقة من تاريخ مصر أسبوعاً بأسبوع، وقد اكتشفت وأنا أراجعه أني نسيت بعض الأحداث التي سجَّلتها على قرب عهدها، وأتاح لي استرجاع التفاصيل أن أكتشف بأثر رجعي الأخطاء التي وقعت فيها في قراءة وتفسير بعض الأحداث في حينها..

ربما كان خطئي الأكبر الذي حاولت تداركه والاعتذار عنه في المقالات الأخيرة هو مساندتي في كثير من الأحيان للمجلس العسكري المُقال؛ فرغم انتقاداتي المتكررة لأخطاء هذا المجلس منذ البدء -كما تكشف هذه المقالات- إلا أني ظللت أؤيده كقوة للحفاظ على الاستقرار في وقت انفلت أو انعدم فيه الأمن، وظللت أعتبر أن المجلس رغم أخطائه قوة وطنية تواصل الدور التقليدي الثابت للجيش المصري منذ منتصف القرن التاسع عشر كدرع للشعب ومدافع عن حقوقه. هكذا كان الحال في الثورة العرابية وفي ثورة ١٩٥٢ وفي الأيام الأولى من ثورة يناير، ربما غاب عني أن ما حدث في عهد مبارك من انهيار مؤسسات الدولة وتغلغل الأصابع الأجنبية والأمريكية بالذات قد طال هذا المجلس العسكري أيضا، بحيث أصبح الولاء للوطن ولمصالحه أدنى من الولاء لصالح القيادات المرتبطة بالغرب، ولعل ذلك يفسِّر لنا أيضا احتضانها أو تحالفها مع تيارات الإسلام السياسي المرتبطة أهم فصائلها بالغرب، بل ولعله يفسِّر لنا النهاية الغريبة التي وصل إليها هذا التحالف حين انقلب تيار الإسلام السياسي على حليفه العسكري، وأزاحه بمباركة الراعي الأمريكي؛ ليستأثر بكل الغنيمة لنفسه.

ولكن هذه كما قلت منذ البدء ليست نهاية القصة؛ فالثورة مستمرة؛ لأن دوافعها ما زالت موجودة، ولأن أهدافها لم تتحقق بعد، وسيرغم هذا كل

القوى الوطنية على أن تصطفَّ من جديد.. ستتوحد كل القوى المدنية المبعثرة الآن وسينضمّ لها شباب التيارات الدينية الذين صهرت الثورة وعيهم وصقلته بعيداً عن جمود شيوخهم، وسيرجع الجيش كما كان دائماً سنداً لثورة الشعب واستقلاله، وستعود مصر إلى إسلامها الحنيف السمح البعيد عن التطرّف؛ ليحتضن مسيحيَّتها السمحة البعيدة عن التعصُّب... كل ذلك سيحدث وستتحقق كل أحلام ثورتنا الجميلة إن لم يكن غدا فموعده بعد غد، كما قلت في عنوان واحد من آخر المقالات.

وأخيراً فأنا أؤمن بأن كل كلمة مبدعة تسهم في زيادة الوعي بالحق والخير والجمال تقرّبنا من يوم انتصار حلمنا المصري والعربي القادم قريباً بإذن الله. ولهذا فقد ذيَّلت هذا الكتاب بمقالات تحيَّة لمبدعينا الذين رحلوا خلال هذه الشهور، بعد أن أودعونا ما يثري حياتنا، ويجعل غيابهم حضوراً دائماً.. كما ضمَّنتها كلمات ترحيب بالإنتاج الجديد الذي يؤكد أن نور الإبداع لن ينطفئ طالما ترفع الأجيال الجديدة الشعلة التي تتسلمها ممن سبقهم.

ولن أبتعد كثيراً عن هذا الختام حين أوجّه الشكر لأبنائي في دار دوّن للنشر الذين تطوّعوا مشكورين بجمع هذه المقالات ونشرها، فأنا مدين لهم وأدعو لهم بالنجاح والتوفيق في مشروعهم الثقافي الطموح.

بهاء طاهر

كلام في السياسة

أكملوا ثورتكم

عندما كتبت أول تحية لثورتنا الشعبية العظمي، نصحت بأن يتواري جيلنا ويفسح المجال للجيل الثائر الجديد لكي يعبّر عن نفسه ويُسمع صوته، نصحت على الأقل بأن نتواري لا بأن نصمت أو نختفي، وكان عندي مبرر قوي لهذا النصح. فقد انتصرت الثورة في تحقيق أول أهدافها بثمن باهظ من الدماء الزكية للشهداء والجرحي، ورغم ذلك فإننا لم نعرف من أسماء دعاتها وقادتها سوي اسمين أو ثلاثة من الشباب، سرعان ما تواروا بدورهم ثم امتلأت الساحة بمن قدَّموا أنفسهم كآباء شرعيين للثورة (أو آباء أدعياء) ملأوا الصفحات والشاشات بأحاديث عن جهادهم واعتصامهم في ميدان التحرير وتصديهم للشرطة... إلخ. ليكن، أنا أصدِّقهم جميعا ولا أكذِّب منهم أحدا، وسأنسى أن بعضهم قد استغلَّ هذا الجهاد المشكور للترويج لنفسه أو للتيار الفكري الذي ينتسب له، ولكنني لن أنسى أن هذا الاندفاع قد فتح الباب لآخرين مثلهم من الأجيال الأقدم -بعضهم كانوا يشتمون الثوار في عزِّ تضحياتهم واستشهادهم، ويسبُّون الثورة- ولكنهم بقدرة قادر أطلوا علينا في ثوب جديد، وتبنوا هم أيضا الثورة ناصحين ومشفقين وغيورين على «شباب التحرير»، ولست بحاجة إلى أن أحيلك على أقلامهم الملوثة في الصحافة ووجوههم المنافقة على شاشات التلفزة.

وهكذا فإنه بدلا من أن تُفسح الأجيال القديمة المجال المشروع للشباب لكي يطرح رؤيته ويبلور من خلال النقاش الحر أفكاره ومطالبه ويُسمع صوته بوضوح، اجتمعوا كلهم من الصادقين ومن أصحاب الأهواء، ومن الطيبين إلى المنافقين، ومن دعاة الرأي إلى رعاة المنفعة، اجتمعوا ليملأوا الجو صخبا باسم الثورة، وغابت في هذا الزحام أصوات الشباب صانعي الثورة وأصحاب الحق الأصيل في التعبير والدفاع عنها.

على أنني أريد والشعب يريد أن نعرف رأيهم فيما يجري الآن في البلد من أحداث جسام كانوا هم من أطلق شرارتها: مثلا ما رأيهم في التعديلات الدستورية التي سيجرى الاستفتاء عليها بعد أيام؟ تابعت جيدا كل ما قاله الشيوخ والكهول عن الموضوع من شتى التيارات ومدارس الفكر، لكنني لم ألحظ سوى حضور باهت شرفي ورمزي لشباب الثورة وسط عشرات البرامج والندوات التي خصصت للموضوع، مع أنهم الأوائل من أصحاب الحق والمصلحة في إعلان رأيهم.

يحدث ذلك في وقت يتعرَّض فيه هذا الشباب الطاهر لحملات من الشائعات والتشكيك، أهونها أنهم منقسمون على أنفسهم، وأنهم يفتقرون إلى التنظيم والقيادة، يتلوها خطوات أخرى على الطريق من التشهير واغتيال السمعة: لهم علاقات أجنبية، بل هم ماسونيون، لم تكن كل صور الشهداء حقيقية؛

فهناك من سقط من البلكونات ومن مات في مشاجرات عادية بعيدا عن الميدان... إلخ.

قد تستطيع بالطبع أن تتعرَّف بسهولة على أصحاب الشائعات السوداء الأخيرة ممن يوصفون بدعاة الثورة المضادة من عناصر الحزب الوطني وميليشيات رجال الأعمال وبقايا الشرطة السياسية السرية، هم العدو فاحذروهم وكونوا أشد حذرا منهم لو كمنوا منهم لو أعلنوا وجودهم، فهم عادة يدبّرون بليل، إن يكن على السلطات التي تحكم الآن واجب اقتفاء آثارهم واجتثاثهم، فإن التصدِّي لهم أوجب على الشباب الثائر لحماية الثورة العظيمة التي أهدوها لمصر.

يجب كما قلت أن يُسمعونا صوتهم عاليا ومؤثرا.. لم يعد إسماع الصوت من ميدان التحرير ممكنا ولا كافيا في هذه المرحلة؛ فالمتربصون بالميدان الآن كثر من جهات شتى من الأعداء والأصدقاء، ويجب أن يكتشف الشباب طريقة أخرى ليحتلوا الصدارة المستحقة لهم والواجبة عليهم.. ليس ضروريا أن ينضووا تحت لافتة موحدة أو أن يشكلوا حزبا سياسيا؛ لأنهم بالفعل جماعات مختلفة الآراء والرؤى، وليس هذا عيبا، وقد أثبتت تجربة الثورة أن فرقهم المتباينة يمكن أن تجتمع على هدف واحد رغم تباين المنطلقات، وهذا الهدف الآن هو حماية الثورة من أعدائها، وحمايتها من الجمود والتوقُّف في منتصف

الطريق؛ إذ ليس بعد الوقوف في منتصف طريق الثورة إلا النكوص إلى الوراء، أي -لا قدّر الله- إلى ظلام ما قبل الثورة.

لم أكن -لسوء حظي- من المقيمين في ميدان التحرير أثناء الثورة، ولكنني استطعت أثناء فترات وجودي القصيرة هناك أيامها وفي محاوراتي مع الشباب ومتابعتي المستمرة لأحداث الثورة أن أرى معظم ألوان الطيف التي رسمت ملامح هذا الحدث العظيم.. كان هناك شباب الحركات الجديدة الجسورة «٦ إبريل» وأنصار صفحة خالد سعيد و«حركة كفاية» الأقدم التي أفخر أنني كنت من رعيلها الأول، وشباب الإخوان المسلمين الذي أشاد الجميع بدوره الباسل في حماية المتظاهرين والدفاع عن الميدان، والشباب الناصري الذي توزّع في أرجاء الميدان حاملا صور ناصر، وشباب الوفد وكانوا يرفعون الأعلام الخضراء التي يعانق فيها الهلال الصليب، وشباب حزب الجبهة الديمقراطية، وحزب الغد، وأحزاب وجماعات يسارية وماركسية.

إن أكن قد نسيت عن غير قصد فصيلا مهما من الفصائل التي رأيتها في الميدان فإنني أعتذر، ولكنني أتوجّه الآن إلى كل الفصائل الرئيسية التي شكّلت جسد الثورة في ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر، والتي ائتلفت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أتوجّه إليها لكي توحّد جهودها من جديد.. لا أتصور وليس مطلوبا تذويب الخلافات الفكرية والعقائدية بين هذه

الفصائل، وإنما أن تأتلف في كيان قوي للدفاع عما نؤمن به جميعا، أي التنفيذ الناجز لأهداف الثورة التي رعوها وضحّت من أجلها دماء طاهرة. أتخيل ائتلافا يضم ممثلا واحدا منتخبا من كل فصيل يكون جمعهم هو وحده الناطق باسم الثورة والمعبّر عنها. وستلقى هذه القيادة الجماعية -أو يجب أن تلقى- اعترافا شرعيا من السلطات ومن المجتمع باعتبارها ممثلة للثورة إلى أن تتحقّق أهدافها الكاملة. ستكون لهم حرية حركة تمتدُّ إلى ما هو أوسع وأبعد من ميادين التحرير في مدن مصر، وسيرحمون أنفسهم ويرحموننا من المتحدثين الأدعياء باسم الثورة ومن لصوص الثورة، ومن الزعم بأن تجمُّعهم يعطِّل الإنتاج ويعطِّل المرور ويهدِّد الأمن... إلخ.

وسيكون ذلك الائتلاف القائم على الوحدة في إطار قبول التعدد والتنوع بين أطرافه مدرسة للديمقراطية الجديدة التي نتمناها وكيانا صلبا قادرا على الدفاع عن الثورة وعن أحلامنا المشروعة.

هذا، وأنا أقرأ الآن بطبيعة الحال عن ائتلاف ثورة ٢٥ يناير القائم، لكنني لا أعرف شيئا عن كيفية تكوينه ولا عن طريقة عمله، وبصراحة أكثر فأنا لا أشعر بوجوده القوي الآن على ساحة العمل السياسي. فهل هناك خطأ في تشكيله أو في تمثيله الفعلي لفصائل الثورة؟ أم إنه معبِّر حقيقي عن هذه

الفصائل ولكنه يتعرَّض لتعتيم إعلامي أو لحرب سياسية من قوى الثورة المضادة؟

لن يدهشني هذا الاحتمال الأخير أبدا.. ألم يقل رئيس الوزراء الجديد د. عصام شرف إن قوى هذه الثورة المضادة تعمل بطريقة منظمة وممنهجة؟ وأي هدف يمكن أن تسعى وراءه هذه القوى المنظمة أهم لديها من إقصاء هذا الشباب النبيل الذي قضى على دولتهم التي يتشبَّثون ببقاياها لعل وعسى؟

لكن هذا الشباب هو كنزنا الغالي، فليكن واجبنا الأول إذن أن نحرص على حمايتهم من مؤامرات التعتيم والتهميش والإبعاد؛ لكي يحموا ثورتهم ويحمونا معهم من قوى الردة.

طريقكم وطريقنا مازال طويلا، فلا تهنوا ولا تغفلوا لحظة واحدة. حماكم الله وحمي مصر الغالية.

الشروق ١٨/ ٠٣/ ٢٠١١

الفرح باق.. ولكن!

قلت صادقا إنني عشت في يوم ١١ فبراير فرحة تكفي عشرة أعمار، لا عمرا واحدا، أيقظ انتصار الثورة في نفسي آمالا ذوت، أو أوشكت، في أن أرى فيما تبقى من حياتي مشرق نور بعد سنوات الظلام الحالك الذي أطبق على مصر وطال أمده.. ويظل فرحي يتجدّد بلا انقطاع وأنا أعايش لحظات المجد التي صنعت تلك الثورة: صوت الميدان الهادر، وصورته إذ تصنع ملايينه دائرة زهور عملاقة.. دبابات الجيش يعتليها الكبار والصغار ويعانقون جنودها بمحبة. أما حين أصل إلى اللحظة التي يرفع فيها الضابط الكبير يده بالتحية العسكرية لذكرى شهداء الثورة فإن قلبي يرتجف لجلال اللفتة، ولأنني أرى الوجوه الناضرة لهؤلاء الشبان الأبرار الذين دفعوا بدمائهم الزكية ثمن حريتنا.. لا تغيب عن عيني صورهم المعلقة على الجدار أمامي والمحفورة في قلبي.

وأبسط وفاء لهؤلاء الأبناء الذين افتدوا آباءهم وإخوانهم هو أن نواصل العمل لتحقيق المبادئ التي من أجلها بذلوا حياتهم. تلك رسالة وأمانة علينا مسئولية الوفاء بها.. من هنا تلح على ذهني أسئلة تشغل الشارع بعامة، ومن يتاح لي أن ألقاهم من شباب الثورة وتتعلق بالأمن، وبالإعلام ونظام الحكم.

الأولوية القصوى هي الآن لقضية الأمن .

لا يشعر المصريون الآن بالأمان، لا في مدنهم وقراهم ولا حتى في بيوتهم.. قد يكون هناك شيء من المبالغة في هذا الشعور، بمعنى أن الحالة الأمنية قد لا تكون بهذا السوء، وقد لا تكون البلطجة بهذا الانتشار والتغلغل، رغم فداحة ما تنشره الصحف كل يوم، ولكن علماء الاجتماع والنفس يقولون لنا إن افتقاد الشعور بالأمن أخطر من غيابه الفعلي.. وأنا أعرف أشخاصا لا ينزلون من بيوتهم في المساء، ويفرضون على أنفسهم وأسَرِهم حظر تجوُّل طوعيا يكسبون بة راحة البال.

وقد قرأت أخيرا حوارا صحفيا مع السيد وزير الداخلية شرح فيه الأسباب التي تحول دون انتشار الشرطة بكامل قوتها، وأرجع ذلك إلى أسباب منها نقص الميزانية اللازمة للشرطة ونقص الأفراد المؤهلين، وبعد أن أشار إلى الخطوات التي تتخذها الوزارة لتحقيق تحسُّن تدريجي في الحالة ختم حديثه بالقول إن الأمن سيستتب وستعود الأمور إلى طبيعتها خلال أشهر قليلة.

أشهر يا سيادة الوزير؟

الناس تريد الأمن الكامل غدا، بل بالأمس لو أمكن! ورغم احترامي الكامل لخبرة الوزير، وثقتي بأنه يتكلم عن علم بأبعاد مشكلة قد تغيب عنا تفاصيلها، إلا أنني والمواطنين العاديين لا نحتمل أي مبررات للتأخير، ولو

عرض علينا الوزير ورئيس الوزراء الآن تخصيص كامل الميزانية اللازمة لإصلاح أوضاع الشرطة وخصم هذه الميزانية من قوت يومنا، أي من ميزانية التموين والطعام والشراب لقبلنا هذا العرض دون تردُّد. نعلم أن إصلاح حال الأمن سيؤدي إلى عودة طاقة الإنتاج بالكامل ويعجل بانعاش الاقتصاد. وأذكر أني سئلت في تحقيق صحفي خلال الأسابيع الأولى من انسحاب الشرطة والانفلات الأمني عن كيفية إصلاح الوضع واستعادة الثقة بين الشعب والشرطة وأجمع كل المشاركين في هذا التحقيق على ثلاثة عناصر أساسية: ضرورة محاسبة المنحرفين من رجال الشرطة واستبعادهم، وإصلاح الأوضاع المادية للضباط والجنود بما يقطع دابر الانحراف، وضخ دماء جديدة في الجهاز عن طريق الإسراع في تخريج دفعات جديدة من كلية الشرطة، وتعيين أعداد كافية من خريجي كليات الحقوق بعد فترة تدريب قصيرة. ولو راجع السيد الوزير تعليقات القراء على حواره الصحفي على صفحات الإنترنت، فسيجد أن هذه مازالت هي اقتراحات غالبية المواطنين لإصلاح الحال، مصحوبة بكثير من التفاصيل والأفكار المفيدة.

عشت فترة في بلد أوروبي يعاني نقص السكان، ويعالج هذا النقص بتشجيع العمل التطوعي في مجالات من بينها الشرطة، وعندنا في مصر تجربة مشرفة في هذا المجال، هي اللجان الشعبية التي حمت البلاد في عزِّ الانفلات الأمني،

وهؤلاء هم أصدقاء للشرطة والوطن يمكن أن يسدُّوا نقصا، ويمكن عن طريق تنظيم عملهم مع جهاز الأمن أن يجسدوا بالفعل شعار "الشرطة والشعب يد واحدة".

سيادة الوزير.. ما يطالب به الشعب ويحتاجه هو جهاز شرطة كامل العدد والعدة، يعمل أفراده في أسرع وقت لحماية الوطن بشجاعة وحزم، ويتمتعون باحترام الشعب وتأييده حين يعملون في إطار القانون، وهذا ممكن.. فليوفِّقك الله لإنجازه.

المسألة الملحَّة الثانية هي الإعلام ونظام الحكم، ولا أقصد بذلك أي اقتراحات أو آراء تتعلق بمستقبل نظام الحكم؛ هذه مسألة حُسِمت وقضي فيها الأمر بعد الاستفتاء الشعبي وتعديل الدستور. أصبح أمامنا الآن برامج معلنة وخطوات محددة التوقيتات للانتخابات البرلمانية والرئاسية، فلا جدوى إذن من العودة إلى هذه الأمور، وحتى لو كانت للبعض منا ملاحظات أو تحفُّظات فقد فات أوانها.

ما أعنيه هو ما يحدث الآن وخلال الأشهر المقبلة قبل هذه الاستحقاقات.. ما هو النظام الذي يحكمنا في هذه الفترة بالضبط؟ وبعبارة أوضح، ما هي حدود اختصاصات المجلس العسكري واختصاصات مجلس الوزراء؟ لمن يجب أن

نوجّه الشكر والثناء حين نرى قرارا صائبا، ولمن يجب أن نوجّه النقد عندما يحدث ما لا نرضاه؟

مثلا، من المسئول عن السياسة العليا للإعلام الحكومي؟ لقد تم (لحسن الحظ) حلُّ وزارة الإعلام، وإبعاد بعض (وليس كل) الإعلاميين المؤيدين للعهد البائد.. فمن الذي أبعد؟ ومن الذي أبقى من بقي؟ وعلى أي أساس؟ هناك أسئلة تحتاج إلى إجابات واضحة..

مثلا، سمعت في التليفزيون أحد قادة المجلس العسكري يقول ردا على سؤال: إن المجلس لا ينحاز إلى أي تيار فكري أو سياسي، وقال بوضوح نحن لسنا من الإخوان المسلمين.

قال هذا وأنا أصدِّقه.. فمن إذن الذي يدعم هذه الجماعة في أجهزة الإعلام والحكم؟ لقد دُهِشت وكثيرون غيري حين ضمَّت لجنة تعديل الدستور محاميا من جماعة الإخوان لم يكن له سابق شهرة كفقيه قانوني، بينما غاب عن اللجنة أي تمثيل لأحزاب أو تيارات سياسية أخرى.. ولم يكن هذا التمثيل مطلوبا؛ فهي لجنة من الخبراء يرأسها قاضٍ جليل يتمتَّع باحترام الجميع هو المستشار طارق البشري، فلماذا إذن كان هذا الاستثناء للإخوان؟ ولماذا أصبح ممثلهم في اللجنة بعد ذلك دائم الظهور على شاشات التليفزيون في أثناء التعديل الدستوري وبعده وكأنه المتحدث الرسمي؟

وما دام الشيء بالشيء يُذكر فمن المسئول عن الترويع الإعلامي للجماهير بالإسلاميين المتطرِّفين على شاشات التليفزيون في الأسبوع السابق على الاستفتاء مباشرة؟ وكيف ندهش وقد سمحنا بهذا الغزو الإعلامي من انتعاش الجماعات السلفية والمتطرِّفة بعد ذلك، وتجرؤها على ما لم تكن تجرؤ عليه من قبل؟ فها هم يطبِّقون حدودا ما أنزل الله بها من سلطان ويهاجمون مساجد خصومهم الفكريين ويقطعون الطرق والسكك الحديدية، ولا يبدو أن هناك ما يردعهم أو مَن يردعهم عن مواصلة اجترائهم على المجتمع والدولة.

وكم كان يمكن أن تتغيَّر صورة حياتنا لو تغيَّرت زاوية هذا الانحياز! أتخيَّل ما كان يمكن أن يحدث لو انصبَّ كل هذا الاهتمام الذي حظي به الإخوان والسلفيون على حركات شباب ثورة ٢٥ يناير التي بدأت واستمرَّت حتى نجاح الثورة حركة مدنية وتقدمية، غير أنهم سرعان ما استُبعِدوا من المشهد.. لم نترك للشباب وسيلة للتعبير عن أنفسهم بصورة منظمة غير التظاهر في ميدان التحرير، وحتى هذا لم يستمر طويلا وأصبح موضع رفض واستنكار، ثم موضع اتهام ومطاردة بسبب المندسِّين.

كان ينبغي منذ البدء تشجيع حركة شباب الثورة على أن يكون لها حضور مؤسسي في سلطة اتخاذ القرار، فمن الصحيح أن الجيش هو الذي حمى الثورة،

وأن المجلس العسكري هو الذي يواصل حمل أمانتها، ولهذا ندين له بعرفان غير محدود بالجميل، فلولا الجيش لما نجحت هذه الثورة، ولكن صحيح أيضا أنه لولا هؤلاء الشباب ودعم الشعب لهم لما كانت هناك ثورة أصلا. فأين الآن دورهم؟

لقد خذلهم الإعلام ومن يتحكمون فيه حين انحاز للماضي بدلا من المستقبل!! لهذا فإن علينا الآن، نحن الشعب، أن ننحاز لصفِّهم، وأن ندافع عن حقهم وحقنا في المشاركة الفعالة في السلطة واتخاذ القرار.

الأهرام ٠٨/ ٠٥/ ٢٠١١

دولـــة مدنيـــة !

بينما نبحث عن علاج حقيقي لفتنة إمبابة الطائفية الأخيرة فظني أننا يجب أن نمضي إلى أبعد من الأمور الظاهرة -أي تآمر فلول النظام البائد وبقايا جهاز المباحث راعي السلفيين المتطرفين، وتمويل بعض رجال الاعمال لمثيري الفتنة من البلطجية وأعداء الثورة، لا شك في أن هذا التآمر قد حدث بمشاركة محتملة من هذه العناصر، ولكن ما كان للمؤامرة أن تفلح لو لا أن هناك شرخا غائرا في جسد المجتمع والدولة أتاح للتآمر أن ينفّذ.

وعندي أن هذا الشرخ ناجم عن التآكل التدريجي للقيم التي أسّست دولتنا المدنية الحديثة، والتي استغرق الصراع لإرسائها قرابة قرنين من الزمان.

خاض المجتمع بقيادة نخبه المستنيرة معارك زاخرة بالتضحيات من أجل تكوين وطن مصري مستقل عن الخلافة العثمانية وعن الاستعمار الغربي على حد سواء.

وقام هذا الوطن بالفعل على أساس الوحدة الوطنية بين جناحيه من المسلمين والمسيحيين، واستمرّت معاركه طوال القرن التاسع عشر من أجل إرساء حرية العقيدة وجلاء الوجه المنير لإسلامنا الحنيف، وكان الشيخ الإمام محمد عبده هو رائد هذه المعركة، ويلخّص موقفه في هذه المسألة قوله: "لا يسوغ

لقوي ولا لضعيف أن يتجسَّس على عقيدة أحد، وليس يجب على مسلم أن يأخذ عقيدته أو يتلقى أصول ما يعمل به من أحد، إلا عن كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لكل مسلم أن يفهم عن الله، من كلام الله وعن رسوله من كلام رسوله دون توسيط أحد من سلف أو خلف، وإنما يجب عليه قبل ذلك أن يحصل من وسائله ما يؤهله للفهم".

أراد الشيخ الإمام بذلك أن ينزع أي صفة دينية عن أي حاكم بشري مهما كان لقبه، وينزعها بالمثل عن أي جماعة أو مؤسسة تدَّعي لها سلطة دينية من أي نوع، ودفع محمد عبده ثمنا فادحا في مواجهة هجمات الرجعية المرتدية لمسوح الدين، ولكن تحرير العقل المصري من الاتجار بالدين تحقق في النهاية بفضل كفاح الشيخ وتلاميذه، وتابعيه، وتجلَّت صورة الإسلام الحقيقي الذي ينهض بالفرد وبالمجتمع في صحوة ثورة ١٩١٩ وما تلاها من العقود، وظلت مصر في تلك الفترة من الدولة المدنية منارة يقتدي بها جيرانها في إسلامها السمح المستنير، وفي هذه الأثناء أيضا كانت الكنيسة القبطية مدرسة للوطنية المصرية، تصدُّ محاولات الغرب للهيمنة عليها وتشارك في محاربة الاحتلال الإنجليزي، وفي كل معارك الوطن على قدم المساواة.

هكذا كنا فلماذا لم يستمرَّ الحال على ما كان عليه بعد أنبل وأعظم ثورة مصرية في التاريخ عشناها في يناير الماضي، وبعد أن كنا في خلال هذه الثورة نموذجا يُحتذى في التآلف والتعاون مسلمين ومسيحيين؟

روح الثورة هي التي جمعتنا على قلب رجل واحد، غير أن الثورة قد أريد لها أن تقف عند حد لا تتعداه، فتمَّ إقصاء الشباب الذين نظَّموها وقادوها، واحتضن الاعلام الرسمي وجهات نافذة لا أعرفها (سألت وأسأل عن ماهيتها دون أن أجد جوابا)، جماعة الإخوان المسلمين وتيارات دينية أخرى تصدَّرت المشهد الإعلامي والسياسي، بل الأصح أن أقول إنها احتكرت هذا المشهد دون سواها، وواصلت هذه الجماعات تنفيذ مخطط كان جاريا منذ سنوات طويلة لهدم مقومات الدولة المدنية حتى تخلو لهم الساحة.

لعبت السياسة في عهد مبارك دورا أساسيا في تقويض أولى دعائم الدولة المدنية، وهو استغلال مصر التي كنا نفخر بأنها لا شرقية ولا غربية، فأصبحت على عهده غربية مائة في المائة ومهادنة للصهيونية، تضاءلت الكبرياء الوطنية لدى المواطن العادي فتقدَّمت التيارات الدينية لسدِّ فراغ الهوية، ودخل الإخوان المسلمون الساحة متأخرين، ولكنهم كانوا أكثر من استفادوا، فقد سبق ظهورهم وعودة قادتهم في السبعينيات حملة قادها الرئيس

السادات لإقصاء كل أنصار الدولة المدنية من الليبراليين واليساريين والمستقلين من ساحة السياسة والاعلام، واستبدل بهم مجموعة من الوعَّاظ ملأوا الصحف والشاشات، وكانت رسائلهم تفترق تماما عن منهج الإمام محمد عبده وغيره من الدعاة الذين ركَّزوا كما قلت على صلاحية الإسلام الحنيف لمواءمة حاجات الانسان في كل عصر.

ارتدَّ بنا هؤلاء الوعاظ الجدد إلى إسباغ القداسة على الحاكم وتحريم الخروج عليه أو حتى الاختلاف معه، ثم عمروا الشاشات والصحف بسيل من الفتاوى عن أبسط شئون الحياة اليومية، وكان الهدف واضحا أنت لا تستطيع أن تدير شئونك، نحن -الأعلم بأمور الدين- نديرها نيابة عنك، سواء في السياسة أو في حياتك الخاصة، والمهم أن أعداد هؤلاء الوعاظ ظلت تتزايد، وظلوا ينتشرون بلا انقطاع، فتآكلت قيم المجتمع المدني ومهدوا التربة تماما ليحرثها الإخوان ويزرعوها بدعوتهم بروية وذكاء، وهاهم الآن يحصدون الثمار.

وكان من إنجازات بعض الوعاظ سالفي الذكر في فترة السبعينيات الغمز واللمز في جناح الأمة المسيحي، وزاد الأمر تفاقما أن متعصبين على الطرف الآخر،لاسيما من أقباط المهجر قد ردُّوا بالطعن في جناحها الإسلامي، وهكذا أصبحت الأمة مهيضة، فظلت الفتن الطائفية تتواتر منذ السبعينيات، لا تخبو

أوزارها لفترة إلا لكي تشتعل من جديد، وكل طرف يلقي اللوم على الآخر، والخلاصة أن تلك الوحدة التي قضينا قرنا على الأقل في تمتين عراها إلى أن أصبحت حقيقة واقعة في ظل الدولة المدنية قد تزعزعت خلال سنوات قليلة.

بناء القيم الإيجابية يستغرق وقتا أطول بكثير من هدمها، وقد أخذت معاول كثيرة تدكُّ بنيان الدولة المدنية خلال العقود الماضية، لهذا يستطيع الإخوان المسلمون وأنصار التيارات الدينية الأخرى القول بأنهم يؤيدون الدولة المدنية وهم يعلمون أن هذه الدولة لم يعد لها وجود، وأن الساحة قد خلت لهم أو فلنقل إنهم يتصورون ذلك.

فأنا مازلت وسأظل أعلّق آمالا كبيرة على شباب ثورة ٢٥ يناير وأنصارهم في المجتمع المصري، لقد استطاعوا أن يقلبوا موازين معادلة أصعب من تلك حين أسقطوا حكم مبارك، وندائي لهم في كل مرة هو أن يوحّدوا صفوفهم، وأن يعملوا من جديد مع الشعب الذين ضحّوا من أجله بدمائهم الطاهرة، هذه المرة يجب أن نجتمع كلنا للدفاع عن الدولة المدنية التي تكفل لنا الوحدة والحرية. وعندئذ قد لا يكون تهديد مرشد الإخوان لدعاة الدولة المدنية إنذارا نهائيا بالاستسلام، فقد نقلت الصحف عنه قوله هناك صحفيون علمانيون يخدمون أجندات خاصة، ويحرّضون ضد الدين ويغذّون الفتن بكتاباتهم بحجّة المناداة بالدولة المدنية.

كل هذه الاتهامات في أقل من سطرين! ولاحظ الأجندات مرة أخرى من فضلك! ولاحظ الاتهام الذي يصل إلى حد التكفير بأن هؤلاء الصحفيين السيئين من دعاة الدولة المدنية يحرِّضون ضد الدين، وهي تهمة توشك أن تهدر دماءهم، وهم فضلا عن خدمة الأجندات يخدمون مصالحهم ويحمون وجودهم، ما شاء الله.

حسنا يا سيادة المرشد، كثير من الصحفيين العلمانيين لا يعتبرون تلك الصفة وصمة؛ لأن العلمانية لا تناقض الإيمان بالدين الذي يؤمنون ويعتزُّون به، وهم يدعون للدولة المدنية دون أن تكون لهم أي أجندة أو مصلحة خاصة غير إيمانهم بأن الدولة المدنية هي النظام الأصلح لوطنهم الذي يكفل الأمن للجميع، ويقضي على الفتن الطائفية وغير الطائفية، ويمنع ظهور الديكتاتورية والفاشية المتسربلة بأيديولوجيات غير مدنية.

وأخيرا فأنا لا يفوتني التنكير والتجهيل المتعمد في اتهامات سيادة المرشد الذي لا يجعلها موجَّهة لأحد بالذات ولكنها في الواقع موجَّهة للجميع. وأخيرا فأنا مع سيادة المرشد في أني أريد أن أحمي وجودي.. أحميه من ماذا بالضبط؟

الأهرام ١٥/ ٠٥/ ٢٠١١

على هامش الفتنة

العدوان يبدأ باللفظ، والفتنة تبدأ باللغة.. ومن يتاح له أن يطَّلع على مستوى الحوار، أو بالأحرى على جمر السباب المتبادل على صفحات الإنترنت لن يدهشه قط أن نكتوي بنيران الطائفية.

هناك قذائف متبادلة من الشتائم والإهانات والبذاءات لم نعرف في شبابنا ما يماثلها أو مايقاربها في خلافاتنا السياسية أو في معاركنا الفكرية، لم نصل أبدا – لحسن الحظ– إلى هذه الدرجة من التدنِّي في اللغة والسلوك.

ويقول لنا العلم إن العدوان بالقول أو بالفعل تعبير مباشر عن الإحباط، أو تنفيس مرَضي عن الإحساس بالفشل، فما أرهب كم الإحباط الذي تراكم على مدى السنين الأخيرة! وهذا التشويه النفسي والأخلاقي لجيل كامل يكفي وحده لمحاكمة أركان النظام البائد؛ إذ ليس من المستغرب والحال كذلك أن تنتشر حشود البلطجية ومروِّجو الفتن وسائر مظاهر العنف في المجتمع.. أما المعجزة الحقيقية فهي أن هناك شبابا قد نجوا من هذا الإعصار الذي اجتاح المجتمع، واستطاعوا أن يجمعوا جماهير الشعب من حولهم لكي تتطهَّر جميعا في أيام الثورة من سوءات ذلك العهد البغيض.

تلك كانت فترة ذهبية من تاريخنا نعمنا فيها بوحدة الهدف لإسقاط النظام وبالتآلف بل وبالاندماج الكامل بين جناحي الأمة من مسلمين ومسيحيين،

غير أن الإحساس العام الآن هو أن ذلك العصر الذهبي القصير قد أصبح ماضيا أخلى السبيل لحاضر مريض بالطائفية والتشرذم.. وسؤال الساعة هو ما السبب في هذا التحول الدرامي السريع؟ وما السبيل إلى الخروج منه؟

كتب كثيرون -عن حق- أن الفتنة الطائفية سلاح فعَّال في متناول أعداء الثورة المنضوين فيما يسمى بالثورة المضادة، وأشار آخرون إلى دور إسرائيل التي تباهى رئيس مخابراتها السابق بدور الدولة الصهيونية في إثارة الفتن الطائفية في مصر؛ هذا فضلا عن تدخل أطراف عربية خليجية كارهة لنموذج التسامح الديني المصري ولها في الشارع رجالها.. وهناك إلى جانب هذا كله جروح قديمة لم تندمل بين المسلمين والمسيحيين فتحها النظام السابق تطبيقا لسياسة فرِّقْ تسُدْ التي كان يطبقها في المجالات جميعا، وزاد هذه الجروح عمقا سقوط البعض من الطرفين المسلم والمسيحي في ذلك الفخ وترويجهم لرسائل التعصُّب والفرقة.

كل تلك العوامل صحيحة، ولكن الأصح منها جميعا في الفتنة الراهنة أننا أهدرنا الفرصة الثمينة التي أتاحتها لنا الثورة لإصلاح المعوجِّ من أمورنا والثورة هي المبادئ التي جسَّدها الشباب وضحَّوا من أجلها بدمائهم، والشعب الذي التفَّ حول هذه المبادئ، وجيش مصر الوطني الذي حماها... وهذه المكونات الثلاثة هي التي ضمنت للثورة أن تحقق هدفها الرئيسي

بإسقاط النظام ورؤوسه. وكان من الممكن أن تمضي بعد ذلك قُدُما لتحقيق أهم أهدافها المعلنة أي الحرية والعدالة الاجتماعية لولا أن هذه المعادلة الناجحة قد اختلَّت، وبدأ الخلل بانزواء أو استبعاد أول عناصرها وهم شباب الثورة؛ إذ سرعان ما اقتصر وجودهم بعد النجاح في إسقاط النظام على تمثيل شرفي في البرامج التليفزيونية، وإصدار بعض البيانات، والدعوة إلى مظاهرات جديدة في ميدان التحرير لم تعد موضع تشجيع ولا ترحيب من السلطة الحاكمة، وأصبح هناك عدد من الائتلافات والتجمعات والاتحادات تحمل اسم "٢٥ يناير" يصعب على المراقب معرفة الحقيقي منها من الزائف. وأتاح هذا لخصوم الثورة أن يتحدَّثوا عن غياب قيادتها ومشروعها الموحَّد وتناسى هؤلاء الخصوم أن الشباب رغم تعدُّد فصائلهم قد نجحوا في تنظيم الثورة وقيادتها منذ البدء، وتناسوا أن أحدا لم يترك لهم الفرصة بعد النجاح الأول لبلورة مشروعهم وعرضه وتنفيذه. ومع ذلك فما زال هؤلاء الشباب هم الأمل الذي نتشبَّث به في استرداد الثورة لقوتها الدافعة ولقدرتها على إعادة توحيد الأمة في مواجهة الفتن الطائفية وغير الطائفية.

كانت الأمة إذن (بما فيها الشباب بالطبع) على قلب رجل واحد في ظل الثورة، لكن هذا العنصر الثاني من المعادلة قد أصابه أيضا الانقسام، لاسيما بعد الاستفتاء على تعديل الدستور؛ إذ تحولت هذه العملية بغرابة من استفتاء

حول المستقبل السياسي للبلد إلى سؤال حول مستقبله الديني الذي لم يكن أبدا موضع شك، فمصر بحكم الواقع دولة تجمع بين أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية استطاع جناحاها أن يحلِّقا معا على امتداد قرون، وأن يتغلَّب شعبها على المشاكل التي هدَّدت عيشه المشترك.. غير أن الاستفتاء قد انتهى إلى استقطاب حاد وغير متكافئ بين أنصار الدولة المدنية (أي القائمة على أساس المواطنة والمساواة بين أبناء الشعب جميعا)، وأنصار الدولة الدينية (أو ذات المرجعية الدينية حسب الصيغة المعتمدة الآن)، والتي مازال بعض المتطرفين من أنصارها يتحدَّثون عن الوقت الملائم لتطبيق الحدود، وعن شروط فرض الجزية، وتحت يدي عدد أخير من مجلة المصوَّر عن فتنة إمبابة يتضمَّن تحقيقا مع المعتدلين من شيوخ السلفيين، ومنهم من يحمل درجة الدكتوراه، ولكني لا أكاد أجسر على اقتباس شيء من هذه الآراء؛ حتى لا أتَّهم بأني أروِّج للفتنة غير أني أنقل عن أحدهم -الدكتور الحماحمي- ما ينسبه له المصوَّر عن وحدة الهدف إذ يسأله المحرر عن علاقة السلفيين بالإخوان، فيرد الإخوان قضيتهم قضيتنا.. فهم ناس متدينون وأفضل ممن يتجاهل ديني وأحكامي الشرعية.. فلدي تصوَّر أنه بوصول الإخوان المسلمين للحكم سيقيمون الدولة الإسلامية في مصر.

هذا هو الهدف لمن شاء أن يعلم .

يبقى إذن العنصر الثالث في معادلة الثورة وهو الجيش الذي يمثل دوره الآن المجلس العسكري الحاكم، وكان المأمول أن يصبح أداة التوحيد الحاسمة لمكونات الثورة، فهو بالطبع القوة الوحيدة التي تحمي الدولة وتمثِّلها في الوقت الراهن. ومن هنا فإن كل مواطن يحرص ويودُّ أن يتعاون معه بكل طاقته في مهامه الجسام، ولكن غموضا يكتنف دور هذا المجلس؛ لاقتصار تواصله مع الشعب على البيانات التي تصدر بين الحين والآخر، فضلا عن وسيلة رسائل الفيسبوك الذي سمعت أن عليه صفحات يمكن أن يتواصل المواطن من خلالها مع المجلس.. ويخجلني الاعتراف بأنني لا أعرف حتى الآن طريقة استخدام هذا الفيسبوك الذي لعب دورا في بدء الثورة ذاتها. أنا مثل كثيرين أحتاج لكي أعرف وأفهم إلى أن أسمع وأرى. وكنت أتمنى أن يكلِّف المجلس العسكري متحدِّثا أو متحدِّثين باسمه بعقد مؤتمرات صحفية دورية تذاع وتنشر للتجاوب مع اهتمامات المواطنين. وفضلا عن ذلك فيبدو من تصريحات سابقة أن المجلس العسكري حساس جدا للنقد، ولكن بما أن هذا المجلس يمثل السلطة التنفيذية الحقيقية في الدولة فإن الحوار معه من جماهير الشعب واجب، والنقد لبعض قراراته وارد، فما هي الحدود المسموح بها لهذا النقد دون حساسية؟ أي دون تصوُّر أن النقد المشروع للقرارات ينطوي على إساءة للمجلس لا يفكر فيها ولا يسعى لها أحد.

مثلا، أنا لم أستمع إلى تصريحات الزميلة بثينة كامل التي اقتضت استدعاءها أمام النيابة العسكرية، لا أعرف إن كانت قد تجاوزت خطوطا حمراء وكيف تجاوزتها، وليس من حقي أن أعلّق على قضيتها بأي شكل مادامت القضية مفتوحة ومنظورة، غير أني أودُّ الإشارة إلى أنني قد تزاملت مع الأستاذة بثينة قبل الثورة في كل مظاهرات حركة كفاية، وهتفنا حتى بُحَّت حناجرنا ضد التمديد والتوريث، متجاوزين كل الخطوط الحمراء أيامها، وتعرَّضنا معا لاعتداءات شرطة مبارك أكثر من مرة، كانت تدافع بشجاعة عن الحرية ودفعت الثمن، وبما أن أول مبادئ ثورتنا الجديدة هو الحرية، فالمتوقع والمطلوب هو زيادة مساحة حرية الرأي والتعبير، لا تقليصها، يجب أن أكون كمواطن مطمئنا إلى أنني مادمت أعبِّر عن رأيي المشروع بطريقة سلمية وسواء اتفق معي المجلس العسكري في الرأي أو اختلف، فسأظلُّ مطمئنا إلى أنني أتمتع بحماية القانون العادي. ولهذا أعتقد أن رصيد بثينة كامل ورصيدنا لديكم يسمح بإطلاق حرية التعبير عن الرأي إلى أقصى مدى، حتى فيما يتعلق بقرارات مجلسكم مع احترامنا له. الحرية هي الترياق الوحيد ضد الإحباط الذي يولِّد العنف والفتنة.

الأهرام ٢٢/ ٠٥/ ٢٠١١

حكاية مؤتمرين

أكتب يوم الخميس ولا أدري ماذا سيحدث غدا.. لم يعد أي كاتب الآن يطمئنُّ إلى أن ما يكتبه يناسب الوقت، الأحداث تسابقه وتسبقه وهي تتغيَّر كل يوم بل كل ساعة مهما حاول أن يواكبها. فلنبقَ إذن هذه المرة خارج حلبة السباق، ولنحاول أن نجد في الشأن الثقافي ما يعصمنا من مطاردة الأحداث.
والمناسبة مفرحة بالفعل، فأي مصري يتاح له الآن أن يسافر خارج الوطن سيجد ما يُسعد قلبه، لم تكن صورة مصر والمصريين في الخارج أكثر إشراقا وسموّا مما هي الآن. وقد سافرت إلى اليونان أكثر من مرة في مؤتمرات أدبية فلم ألقَ أبدا تلك الحفاوة التي صادفتها قبل أسبوعين.. ولا أبالغ إن قلت إن تلك الحفاوة بدأت منذ لحظة مراجعة جواز السفر لدخول اليونان.. تمَّت تلك العملية في دقيقة واحدة مع ابتسامة ترحيب عريضة، وكانت من قبل تستغرق تدقيقا طويلا في الجواز والصورة مع نظرة متجهِّمة من ضبَّاط الجوازات.

وغمرتنا الحفاوة أيضا مع الكاتب الكبير الأستاذ جمال الغيطاني حين وصلنا إلى معرض الكتاب الدولي في مدينة تسالونيكي.. كل من قابلناه يريد أن يعرف تفاصيل ما حدث في ميدان التحرير دقيقة بدقيقة، وكان أكثر ما أثَّر في نفسي أن منظمة المؤتمر السيدة بيرسا كوماتسي، التي وُلِدت في مصر وعاشت

فيها فترة من عمرها، أقبلت علينا قائلة وهي تكاد تطير فرحا: هل رأيتما ماذا فعل شعبنا؟ وأكملت ببيت يوناني من الشعر ترجمته لنا بقولها: بلدي هو المكان الذي وُلِدت فيه. نقطة وختام.

مع هذا الاعتزاز الجميل من السيدة بمصريَّتها والترحيب الحار بنا في كل مكان لم نكن نشعر بحاجة إلى من يقول لنا "ارفع رأسك فوق أنت مصري". كانت رؤوسنا في السماء بالفعل، وحاولنا في مداخلاتنا وكلماتنا في المؤتمر أن نرفع رأس مصر، التي شرَّفتنا عاليا. ولنفعل ذلك نحن جميعا في كل مكان فمصر تستحق.

قد أعود في مرة أخرى إلى كلمة عن هذا المؤتمر الذي ضمَّ عددا من الأدباء العرب المرموقين وغيرهم، أما الآن فسأرجع إلى حكاية أخرى. فقد شفى هذا المؤتمر اليوناني الناجح ذكرى مؤتمر نقيض أوجع قلبي.. كان ذلك في مدينة براغ التشيكية قبل عام بالضبط عقب المجزرة الصهيونية لأسطول الحرية التركي المتَّجه إلى غزة. ضمَّ هذا المؤتمر عددا من الأدباء الأمريكيين والأوروبيين والآسيويين، غير أنه لم يكن هناك غيري من العرب سوى الكاتبة الجزائرية العالمية آسيا جبار المدرجة منذ فترة على قائمة أقرب المرشحين لجائزة نوبل.

وحاولنا أن نغتنم الفرصة فكتبت بيانا (ترجمته آسيا جيار إلى الفرنسية) يدين العدوان الإسرائيلي على قافلة للمساعدات الإنسانية في المياه الدولية، ويدعو إلى رفع الحصار عن غزة. شرعت في جمع التوقيعات على البيان من الأدباء الموجودين، فوافق البعض ورفض آخرون، وكان علينا أن نواجه إحدى حقائق الحياة المُرَّة وهي سطوة النفوذ الصهيوني الإعلامي والسياسي في التشيك شأن بلدان كثيرة أخرى. كنت قد قرأت موجزا للبيان في إحدى جلسات المؤتمر فكأني أعطيت إشارة البدء للهجوم المضاد. بدأ أشخاص من غير أعضاء المؤتمر يظهرون في قاعاته ويتعمَّدون التحرُّش والاستفزاز. جاء من يسألني لماذا لا يذكر هذا البيان الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، ورددت عليه بأن البيان لا يذكر أيضا ألفا وخمسمائة من الفلسطينيين قتلتهم إسرائيل في عدوانها على غزة.. وسألني آخر في سذاجة حقيقية أو مصطنعة لماذا يريد الفلسطينيون اغتصاب أرض إسرائيل؟ شرحت له أن الأمر هو عكس ذلك بالضبط، وأن إسرائيل هي التي تغتصب أرضهم، فصعَّر خده، وقال لن أوقِّع على أي بيان يهدِّد أمن إسرائيل، فلم يعد بعد هذا للحوار معنى.

مع ذلك فقد كنا محظوظين في البدء.. استطعت أن أجمع عددا لا بأس به من التوقيعات، أسعدني منها بصفة خاصة توقيع الكاتب الأمريكي الكبير سنا

ومقاما بيتر ماتيسين، الذي قضى نصف قرن من عمره في الدفاع عن حق الهنود الأمريكيين، سكان البلد الأصليين، في تملُّك الأراضي التي سُلبت منهم، والكاتب الاسكتلندي إيان بانكس الذي سبقنا بمبادرة فردية حين أصدر بيانا قوياً ضدَّ إسرائيل فور الهجوم على أسطول الحرية، طالب بمقاطعتها ثقافيا وتعليميا، ومنع توزيع أعماله أو ترجمتها في الدولة العبرية.

ولقيت كذلك في البدء دعما غير مباشر من السفيرة المصرية القديرة في براغ السيدة أمل مراد. لم تكن تستطيع بحكم منصبها الدبلوماسي أن تتخذ موقفا مباشرا ضد إسرائيل في عهد مبارك المشئوم الحليف والكنز الاستراتيجي على حد قولهم، لكنها أقامت في السفارة حفل استقبال لممثل مصر في المؤتمر دعت إليه بقية الوفود وعددا من الصحفيين، وأتيح لي في هذا الحفل أن أقنع بعض الكتاب المترددين بالتوقيع على البيان.

لكن لا حفلة السفارة ولا جهودنا المضنية لجمع التوقيعات أفلحت في إسقاط حائط الصدِّ الإعلامي الذي تجاهل كل شيء عن البيان في الصحافة والإذاعة والتليفزيون، رغم تغطية الإعلام لكل أنشطة المؤتمر الأخرى.
ظلَّ الحائط صلدا، وأصمَّ، اللهم إلا استثناء واحدا أذكره بكل تقدير وبكل أسى في الوقت ذاته.

جاء بنفسه إلى المؤتمر طالبا أن يجري معي حوارا. عرفت أنه أمريكي الجنسية وأنه يرأس تحرير الصحيفة الإنجليزية الوحيدة التي تصدر في العاصمة التشيكية واسمها براغ بوست.. كتب هذا الصحفي فرانك كوزنيك كل ما قلته له بأمانة تامة ونشره كما هو. نقل عني: "هناك نوعان من القانون الدولي؛ نوع لإسرائيل ونوع يطبَّق على بقية العالم، ويدهشني أن يكون لطرف كل ما يدَّعيه من حقوق للدفاع عن النفس، وأن يحرم الطرف الآخر من الحقوق نفسها. أنا أكثر من مدهوش، أنا مشمئز من اعتبار الدم العربي والفلسطيني رخيصا عندكم إلى هذا الحد. الحل هو رفع الحصار فورا عن غزة، ولا أبالي بأن أدين حكومة بلدي؛ لمشاركتها في هذا الحصار أو أن أدين حكومتكم الأمريكية؛ لأنها سكتت على العدوان على أسطول الحرية".

نقل الصحفي ذلك وغيره ونشر نصَّ الحوار في عدد صحيفة براغ بوست والذي صدر قبل أن أغادر براغ. وكانت هذه هي النهاية.

وعد الرجل بنشر نصِّ البيان وأسماء الموقعين عليه في العدد التالي. لكن عندما جاء هذا العدد كان اسمه قد اختفى من الصحيفة إلا في ردود بعض القراء التي راحت تهاجمه بعنف (وبوقاحة أحيانا) بسبب اجترائه على مهاجمة إسرائيل!! وبعث لي صديق عالم بالأحوال رسالة من براغ ينبِّهني مشفقا أن أنسى نشر البيان بعد أسبوع أو حتى بعد عديد من الأسابيع. وكان على حق.

وحاولت بعد عودتي من براغ أن أتقصَّى أخبار هذا الصحفي الذي جرؤ على أن يتخطَّى المحرمات الصهيونية. ظللت أبحث على الإنترنت شهرا كاملا فلا أظفر بشيء.

اختفى من براغ بوست !!

لكن المهم أنه فعلها قبل أن يختفي اسمه، والمهم أن أدباء قد وقَّعوا وأدانوا إسرائيل، والمهم أن السفيرة المصرية أطاعت ضميرها، ولم تستسلم لتوجيهات حكومة مبارك. المهم أننا حاولنا، ويجب أن نواصل المحاولة حتى تسقط كل أكاذيب إسرائيل.

أذكر هنا كاتبا ومفكرا مصريا كبيرا، هو الراحل الدكتور عبد الوهاب المسيري، الذي أفنى عمره في دراسة الصراع العربي-الإسرائيلي، وألَّف السفر الضخم موسوعة اليهودية والصهيونية. رفض الدكتور المسيري في كل ما كتب فكرة السطوة الأسطورية لإسرائيل، كما رفض فكرة البروتوكولات السرِّية المزعومة التي تحيل التاريخ إلى مؤامرة محبوكة نسقط عاجزين في أحابيلها. كان يرى أن حقائق الصراع يرسمها الواقع وتحددها أدوارنا ومواقفنا في هذا الصراع. وكان يثق أن النصر في النهاية لنا.

لهذا فإني عندما أذكر بالإحباط تجربة براغ، أرتدُّ إلى الأمل حين أسترجع أيام اليونان. أرى كيف غيَّرت الثورة صورتنا ووضعنا في شهور معدودة، وأطمئنُّ إلى أن غدنا مع هذه الثورة أفضل بكثير بإذن الله.

الأهرام ٢٩/ ٠٥/ ٢٠١١

الجمعة ٢٧ مايو

صباح مختلف.. القاهرة التي لا تهدأ فيها الحركة مدينة أشباح.. الشوارع خالية والمحال مغلقة والسيارات التي تسدُّ الطرقات عادة لا وجود لها.. قلت لنفسي إذن فقد نجحت حملة الترويع وأرغموا الناس على أن يلزموا بيوتهم.. لن تكون مظاهرة مليونية في ميدان التحرير ونكون سعداء لو أصبحت ألفية..

وواسيت نفسي في الطريق بأبيات من الشعر القديم:

تعيِّرنا أنا قليل عديدنا . فقلت لها إن الكرام قليلُ

وما ضرَّنا أنا قليل وجارنا ... عزيز وجارُ الأكثرين ذليلُ

وقلت لصديقي الصحفي الكبير جمال فهمي، الذي صحبني مشكورا في سيارته إلى الميدان، في هذه الظروف من إشاعة الرعب العام لو تجمَّع في الميدان ثلاثة آلاف فإنها تصبح مظاهرة مليونية بالفعل.. الواحد فيها يساوي ألفا. وافقني وهو يشير أيضا إلى الشمس الحامية والحر الاستثنائي.

بدأ مسلسل الرعب والإرهاب قبل المظاهرة بأيام، شاركت في الحملة صحف قومية ومستقلة. وقنوات تليفزيونية وملصقات ومنشورات وكتاب كبار وصغار ألصقوا بالمظاهرة والداعين كل التهم (بل الجرائم) الممكنة فهي (جمعة

الوقيعة) بين الشعب والجيش، جمعة الخطر؛ لأن هناك نية لإشعال حرائق في وسط البلد، ولأن هناك انقسامات تهدِّد بمعارك طاحنة بين المتظاهرين أنفسهم، وأعلنت جماعة الإخوان المسلمين، ذات الوزن الثقيل بيانا يعلن أنها تقاطع المظاهرة التي ينادي بها من وصفتهم بالعلمانيين والشيوعيين؛ لأنها ضد ثورة ٢٥ يناير وتعادي إرادة الشعب، وتبع الجماعة في موقفها عدد من الأحزاب الدينية الأقل شأنا، وقال السلفيون إنهم لن يشاركوا لأنهم ضد الخروج على الحاكم.

على أن الأهداف التي أعلنها شباب الثورة للمظاهرة لم تكن تتضمَّن أي دعوة للخروج على الحاكم، ولا تنبئ بأي نية للتخريب أو للدخول في اشتباكات، بل كانت ترفع مطالب هناك إجماع وطني على الكثير منها مثل الإسراع في إجراءات تطهير البلاد من بقايا النظام السابق وفي محاكمة قتلة الشهداء ولصوص المال العام ومفسدي الحياة السياسية ومثيري الفتنة... وإلى جانب ذلك كانت هناك مطالب أخرى قد لا تحظى بالإجماع، وهي المطالبة بوضع دستور جديد قبل الانتخابات وتأجيل الانتخابات إلى أن تتأهب لها كل القوى السياسية، وإيقاف المحاكمات العسكرية للمدنيين، وإجراء حوار اجتماعي واسع قبل إصدار أي قانون جديد.

إن يكن هناك من يختلف مع هذه المطالب من الجماعات والإفراد فليس هناك أي مبرر لاتهام أنصارها بالخيانة والعمالة والتخريب.. نحن ندعو إلى ذلك بطريقة سلمية ونعتقد أننا نخدم وطننا ونؤازر ثورتنا التي دفعنا ثمنا لها أطهر الدماء.

المهم أننا وصلنا إلى الميدان ظهرا، ورأيت أن الموجودين بالفعل بضعة آلاف، قابلت منهم وجوها مشرقة لأبناء مصر الذين لا يتخلَّفون أبدا عن النداء: المستشار زكريا عبد العزيز والصحفيون والصحفيات يحيى القلاش وعبد الله السناوي وعاصم حنفي ونجلاء بدير ومنى سالم ونجوان عبد اللطيف والكاتب نبيل عبد الفتاح والروائي عز الدين شكري... كان هؤلاء أول من قابلت، وكنت أتلفَّت حولي في الميدان وأقول لنفسي قليل.

ثم فجأة، بعد صلاة الجمعة تدفّق الطوفان.

بدأت الوفود تهلُّ من كل مداخل الميدان بالآلاف، وما هي إلا ساعة أو أقل حتى كان الميدان محتشدا بالبشر من ميدان عبد المنعم رياض حتى مجمَّع التحرير.

وظلل الميدان غيم رحيم وهب نسيم.

نسيت التوجُّس وشعر المواساة وقلت الحمد الله ها نحن كثير عددنا.

لن أدخل في لعبة تقدير الأرقام صعودا أو هبوطا، ليكن العدد ما يكون، لكن المتظاهرين يومها جسَّدوا الثورة في صورتها المشرقة، مثلما كانت في أيام يناير وفبراير المجيدة في غيبة الأمن وجنود الحراسة، كان الشباب هم حماة الميدان في لجان شعبية تحيط بمداخله، وتفتش الداخلين بدقَّة مع اعتذار مهذَّب بأن ذلك لحماية الجميع، وتناثرت في الميدان مجموعات ترفع لافتات بعضها يناقض البعض الآخر، ولكن لم يحدث أي احتكاك، رفعت مظاهرة ٢٧ مايو صورة ثورة مصر السلمية والحضارية، ورفعت رؤوس كل المشاركين فيها، تهاوت مزاعم التخريب والإحراق ولم تحدث حالة تحرش واحدة أو اشتباك واحد.

لم يهاجم أحد في المظاهرة الإخوان المسلمين الذين اتَّهموا المشتركين فيها بالمروق، بل كانت هناك قلَّة من شباب الجماعة لم تستجب للحظر الذي فرضته قياداتهم وشاركوا في المظاهرة، ولم يسقط أحد في فخ إحداث الوقيعة بين الشعب والجيش، ولا ارتفع هتاف واحد يدعو إلى إسقاط نتيجة الاستفتاء.

فمن إذن الذي كان يروِّج لفتنة الوقيعة بين المتظاهرين من أبناء الثورة والشعب؟

ولماذا كانت ردود الفعل العصبية من بعض قيادات الإخوان التي وصلت إلى حدِّ استبعاد الشبان الذين شاركوا في المظاهرة من الجماعة؟

لا أعمِّم فالأقل خبرة ومراسا من القطب الإخواني الدكتور عصام العريان انغمسوا في التشكيك في أعداد المتظاهرين والتهوين من شأن المظاهرة، أما الدكتور عصام فاستخلص نتيجة مغايرة تخدم أغراض جماعته على نحو أذكى؛ إذ قال للثوار كما ورد في الصحف ها أنتم قد أثبتُّم أن عددكم كبير بالفعل، وأن الإخوان ليسوا أغلبية كاسحة يؤدي غيابها إلى إفشال مظاهرة، ومادام ذلك كذلك فلنذهب مباشرة إلى الانتخابات.

وهذا بالطبع طُعم جميل أرجو ألا يبتلعه الشباب؛ فهم لا يملكون خبرة الإخوان ولا ثراءهم اللازمين لتنظيم حملات انتخابية، ولا يملكون حتى المقارَّ والمكاتب التي يمكن أن يجتمعوا فيها مثل الإخوان، فليصبروا مع الصابرين من الأحزاب والقوى الجديدة التي تطالب بحد أدنى من تكافؤ الفرص مع القوى القديمة.

ثم إن هناك الآن مهمة عاجلة تنتظر هؤلاء الشبان هي التصدِّي لحملة التشهير التي تشنُّها عليهم قوى الثورة المضادة، وبعض القيادات التي قفزت على ثورة ٢٥ يناير، وتريد الآن أن تحتكرها وتسخِّرها لصالحها.

صفحات الإنترنت ومنتديات النميمة أصبحت مليئة برسائل السباب والحضِّ على الكراهية التي تعتبر شباب الثورة أصل كل المشاكل التي

تواجهها مصر الآن من توقُّف السياحة إلى انفلات الأمن إلى أزمة المواصلات! ويزداد أسلوب هذه الرسائل بذاءة وخروجا على الآداب العامة يوما بعد يوم، ويقيِّض الله لكتاب هذه الرسائل من يردُّ عليهم بحديث شريف ليس تحت يديَّ نصه ولكن معناه أن المسلم لا يكون شتَّاما ولا لعَّانا ولا فاحشا.

ولكن الذكرى تنفع المؤمنين ولا تنفع الشتامين الفاحشين.

وكل ما أريد أن أقوله هو أن هذه الحرب النفسية تتجاوز مجرَّد الشتيمة والسباب؛ فهي منسَّقة ومدبَّرة ومتصاعدة.. فلننتبه.

الأهرام ٠٥/ ٠٦/ ٢٠١١

طفل جميل، ملائكي الوجه وملائكي السلوك أيضا ثارت مدينته درعا على الطغيان، وكان بعض أهلها محاصرين من جنود السلطة، حاول حمزة الخطيب ابن الثلاثة عشر ربيعا أن يخترق الحصار ليهرِّب إلى أهله المحاصرين بعض الغذاء والمؤن، لكنه وقع في أيدي زبانية النظام.

بعد أسابيع استردَّه أهله من أجهزة الأمن ولكنهم تسلَّموه جثة مشوهة.. تعرَّض الطفل في أقبية تلك الأجهزة الوحشية إلى تعذيب أحال جسده الصغير الطاهر إلى ثقوب غائرة من طلقات الرصاص وكدمات زرقاء متورِّمة من آثار الضرب، وانتفخ الوجه والجسد على نحو بشع تسيل دموع أقسى القلوب وأكثرها تحجُّرا لرؤية ما ألمَّ بهذا الطفل الشجاع البريء.

لكن حمزة الخطيب الذي شوَّهت أجهزة الأمن السورية جسده، ظلَّ أكثر جمالا بعد موته الفاجع، أصبح نورا خالصا يضيء لبني وطنه ويوجِّههم إلى طريق الحرية والثورة، وشعارهم الآن "كلنا حمزة الخطيب".

ولكي يكتمل الشبه مع مأساة شهيدنا خالد سعيد الذي أحيينا ذكرى وفاته الأولى قبل أيام، فقد ظهر طبيب شرعي سوري ينفي تعرُّض حمزة للتعذيب.

قبل عشرات السنين أهدى شاعرنا العظيم أحمد شوقي قصيدة لشهداء دمشق حينها، ومما قال فيها ولا يبني الممالك كالضحايا(...) بلاد مات فتيتها لتحيا... وزالوا دون قومهمُ ليبقوا.

صدقت يا أمير الشعراء، ولكن شعرك يوجعنا الآن أكثر فأنت كنت تتحدَّث عن ضحايا سقطوا شهداء لبطش جنود الاحتلال الفرنسي لسوريا في ذلك الوقت دقُّوا بأيديهم المضرَّجة بالدماء باب الحرية كما نصحتهم، فانفتح الباب على مصراعيه ليخرج منه المحتلُّ وليستقبل الاستقلال والكرامة لسوريا العربية الحبيبة إلى قلب شوقي وكل العرب. كان الفداء مطلوبا ومفهوما ثمنا لجلاء المستعمر أما الآن فلأي غاية يقتل الجندي السوري أخاه المطالب بالحرية لهما معا؟

غير أن دماء غزيرة سالت في سوريا أيضا في عهد الاستقلال، ففي مطلع الثمانينيات سقط مئات أو آلاف الشهداء في مدينة حماة؛ عقابا لتمرد المدينة على حكم البعث والرئيس حافظ الأسد، وحكي لي صديق سوري كان شاهد عيان أن نظام البعث قرر معاقبة المدينة كلها، وليس المتمردين وحدهم، فكان الجنود يأمرون سكان البنايات في الأحياء التي تمرَّدت بالنزول إلى الشارع ثم يحصدونهم بالرصاص حتى ولو كان من بينهم بعض أنصار الأسد من

أعضاء حزب البعث. كان المطلوب أن تصبح حماة عِبرة لسوريا كلها، وترك الدرس أثره لفترة من الوقت غير أن الطغاة لا يتعلمون أبدا أن حبل الإرهاب مهما طال ينتهي بأن يخنقهم أنفسهم عندما يطفح كيل الشعب.

ويريد نظام البعث الآن أن يكرِّر درس حماة بسحق مدن سوريا كلها بدلا من مدينة واحدة.. لم يكتفِ بدرعا وبانياس وحمص، بل راح يعيث فسادا وقتلا في كل مدن القلب والأطراف.. لا يريد أن يفهم أنه كلما أمعنت يد البطش في جرائمها ازداد أوار الثورة اشتعالا.

لن تنفع الأكاذيب التي تطلقها ماكينة الدعاية السورية.. لن يصدِّق أحد أن كل المظاهرات الثائرة تنظِّمها عصابات إرهابية منتشرة كيف تكوَّنت في كل أنحاء سوريا هذه العصابات المزعومة في بلد تحكمه منذ عشرات السنين أجهزة أمنية تحصي على الناس خطواتهم وأنفاسهم؟ ولن يصدِّق أحد أن هذه العصابات هي التي قتلت المئات حتى الآن وأنها من القوة بحيث تغالب دبابات الجيش والميليشيات المدرَّبة، وما قاله شوقي عن المستعمر في قصيدته الدمشقية قبل عقود يصدق على الطغيان المحلي اليوم: إذا ما جاءه طلاب حق ... يقول عصابة خرجوا وشقُّوا.

ولن تصمد أيضا حجَّة أن الثورة مؤامرة على سوريا لأنها بلد الممانعة ودعم المقاومة ضد العدو الإسرائيلي.. لقد وقفنا مع كل العرب نؤيد سوريا في دعمها للمقاومة، ولكن تمسُّحها بذلك الآن في ظلِّ المجازر يسيء إلى المقاومة وإلى رموزها.. مقاومة اسرائيل الغاصبة لا تغفر ذبح الشعوب الثائرة.

ستسقط كل الأكاذيب، وسيحاسِب الشعب كلَّ من شاركوا في اختلاقها والسكوت عليها وسيكون المثقفون في طليعة من يحاسَبون باعتبارهم ضمير أمّتهم.. وهم ليسوا سواء، فمنهم الشرفاء الذين وقفوا إلى جانب شعبهم منذ اللحظة الأولى للانتفاضة، بل ومهَّدوا العقول والضمائر لنبذ الطغيان من قبل تلك اللحظة، ومنهم من خانوا أمانتهم. لي أصدقاء ومعارف هناك كانوا يعانون كمعارضين أو حتى كمستقلين من جبروت أجهزة الأمن السورية التي لم يكن ينجو من بطشها مثقف ولا جاهل. وكانوا يُسهبون في أحاديثهم معي في وصف الإرهاب البشع لنظام البعث، لكني رأيت مع الأسف عبر السنين كيف نجح النظام الذي يعرفون سوءاته أكثر من غيرهم في شرائهم ليصبحوا من المدافعين عنه وينضمُّوا إلى جهاز دعايته الشرير.

لو عاد هؤلاء تائبين معلنين ولو متأخرا رفضهم وإدانتهم لحكم الطاغوت فقد يغفر لهم الشعب، ولكن توبتهم لن تكون مقبولة بعد أن يلفظ النظام أنفاسه، وليكن فيما حدث لأمثالهم في مصر من الخزي والعار عبرة.

وأخيرا فإني أكرر مع أحمد شوقي:

سلام من صبا بردي أرقُّ ... ودمع لا يكفكَف يا دمشقُ

وهي دموع إلى حين، سيجفِّفها النصر إن شاء الله.

الأهرام ١٢/ ٠٦/ ٢٠١١

الخطاب الساكت

«الشعب يحبُّني وأنا أحبُّه»..

هكذا قال الرئيس في بداية خطابه، والدليل أنه في نفس لحظة الخطاب كانت الدبابات تقيم ستارا حديديا على حدود بلده مع تركيا؛ لمنع مزيد من الآلاف من المحبِّين من الفرار من وطنهم إلى تركيا.

أما السبب -كما اطَّلعنا في درس طبِّي بليغ- فهو الجراثيم.. فقد أفهم من لا يفهم، أن القضاء على الجراثيم (ويحق لك أن تقرأها هنا الشعب المتمرِّد) مستحيل، والعلاج الوحيد الممكن هو وقف انتشار هذه الجراثيم.

ومن هنا يصبح قصف المدن والقرى السورية بالدبابات والمدفعية والطائرات مجرد عملية تطهير للجراثيم لا أكثر.

نحن إذن أمام خطاب يسخر من الشعب، ومن الحقيقة بالأقوال والأفعال، ولولا أن ثمن هذه السخرية هو دماء وأرواح السوريين الشجعان لكانت نوعا من الكوميديا السوداء التي تستدعي الدموع لا الضحكات.

وبغضِّ النظر عن هذه الفتوح البلاغية المقيتة، لم يأتِ الخطاب بأي جديد يشفي غليل الشعب المتعطِّش إلى حل أو إلى رحيل.. فقد كرَّر إلى حد الملل الأكاذيب التي ظلَّ الجهاز الإعلامي الدعائي يضخُّها على مدار شهور.. فهي

الأسطوانة نفسها: عناصر متسللة ومندسّة وعصابات مسلّحة تهاجم رجال الأمن الأبرياء، وتفتك بالشعب تنفيذا لمؤامرة غربية.

قد نفهم حكاية الهجوم على رجال الأمن وإن لم نصدّقها، ولكن لماذا تفتك هذه العصابات بالشعب في درعا وبانياس وجسر الشغور وغيرها؟ أليس من المفروض أن هذه «العصابات» تريد أن تكسب الشعب لصفّها ضدّ السلطة؟ أم إنها تمارس الشرّ لمجرد الشرّ، ولماذا اتّهم أهالي درعا بالصوت العالي الجيش والأمن السوريين بمهاجمة المنازل والمساجد وقتل الناس دون أن يأتوا على ذكر (مجازر) هذه العصابات التي لم يسمع بها أحد إلا في الإعلام السوري الرسمي؟ ولماذا ظلّت السلطات ترفض حتى الآن دخول الإعلام الدولي إلى مناطق النزاع في درعا وغيرها لتصوير الواقع أو حتى كتابة تقارير مستقلّة عما يدور في المدن والقرى المنكوبة؟ ما الذي تخشاه هذه السلطات من كشف الحقيقة؟

يخرج مواطنون سوريون في مظاهرات ليلية على أمل أن يسترهم الظلام. ويصوِّر بعض المتطوعين الهواة المندسّين زملاءهم المتظاهرين ليصل صوتهم إلى العالم. شاهدت واحدة من هذه المظاهرات الليلية، وأوجع قلبي هتاف المتظاهرين المرير المدوي «كاذب.. كاذب.. إعلام سوري كاذب».

وكيف لا يكون كاذبا وأنت ترى في عزِّ القتل والسحل والضرب أشرطة لمظاهرات بهيجة ملونة يقودها البعثيون المطمئنون في كنف الأمن هاتفين «الله وسوريا وبشار وبس» وهو هتاف مستعار من نظام شقيق لهم غربا يمارس بدوره تطهير الوطن من الشعب الجراثيمي.. وقد تسأل نفسك: من أين يتوافر لهؤلاء المتظاهرين المؤيدين آلاف من الصور الموحَّدة الشكل والحجم أيضا للزعيم القائد يرفعونها أثناء هتافاتهم المتشنِّجة؟ إن لم تكن أجهزة (القائد) هي التي وزَّعتها عليهم، فإن اتفاقهم التلقائي على رفع الصور نفسها هو معجزة حقيقية. غير أن تنظيم هذه المظاهرات الرسمية الحاشدة لا يعني شيئا على الإطلاق لحسن الحظ.

فكل إنسان على سطح الأرض شاهد أو عايش مظاهرات مماثلة تحشدها الأنظمة المستبدَّة بالترغيب والترهيب لمن لا حيلة لهم من الموظفين والعمال وغيرهم. وأذكر أن أضخم مظاهرة رأيتها من هذا النوع كانت لتأييد شاوشيسكو طاغية رومانيا، وسبقت سقوطه بأربع وعشرين ساعة بالضبط! غير أن الخطاب يقترح حلولا أيضا.

فهناك لجنة كبيرة ستشكَّل للحوار وستنبثق منها توصيات ترفعها إلى (القائد)، فتتحقق كل الحريات، وتجاب كل المطالب في أقرب فرصة بإذن الله!

لكن الشعب السوري خرج في مظاهرة فورية عقب الخطاب في مدن وأقاليم مختلفة يعلن رفضه للجان الموعودة وعدم ثقته بالوعود المؤجلة.. كان ما يطلبه بسيطا ويسهل تحقيقه مباشرة دون أي تأجيل: سحب قوات الجيش وقوي الأمن العلني والسري من المدن والقرى، وحرية التظاهر السلمي، وإقامة ديمقراطية حقيقية وتعددية حزبية بعيدة عن هيمنة حزب البعث وربما بعيدة عن وجوده أصلا.

خطوات ملموسة، وتطبيق فعلي لا مجرد وعود وقرارات شكلية.. فقد صدر مثلا قرار بإلغاء حالة الطوارئ في سوريا قبل أيام، لكنه ظلَّ مجرد قرار، أما القمع المرتبط بالطوارئ من اعتداءات واعتقالات فقد ظلَّ راسخا بعد هذا الإلغاء مثلما كان قبله.

بقيت في الخطاب حكاية المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية على سوريا باعتبارها دولة الممانعة ودعم المقاومة.. وليس عندي شك في أن أمريكا وإسرائيل تتآمران بالفعل على سوريا وعلى بلدان عربية أخرى، ولكن ربط هذا التآمر بالانتفاضة الشعبية من أجل الحرية زعم شرير لا يستند إلى أي دليل، بل هي مجرد محاولة مفضوحة لتلويث ثوب هذه الانتفاضة السلمية النقي.

تكشف الشعوب الحقائق من الأكاذيب.. فعندما بلغ التآمر الإسرائيلي الغربي ضد سوريا ذروته إبان الغزو الصهيوني للبنان وقف العرب جميعا إلى جانب

سوريا، وكتبت مقالا في حينها كان عنوانه «كلنا سوريا» وكان دالا على مضمونه.. غير أنني لم أنسَ أن أختمه بالتذكير بأن إطلاق الحريات في سوريا هو أفضل تحصين لها يضمن إفشال كل المؤامرات.. وما زال هذا صحيحا اليوم مثلما كان بالأمس، ولو أن السلطة في سوريا تبادر إلى كف يد البطش والتنكيل وإلى تنفيذ مطالب الشعب المشروعة فقد يغفر لها إساءاتها وجرائمها في حقه.

وأقول قد!

الشروق ٢٤/ ٠٦/ ٢٠١١

ضدّ البلبلة

في يوم الثلاثاء الدامي هل كان المتظاهرون الأصليون من أسر الشهداء أم من البلطجية؟ هل كانوا مزيجا اندسَّ بعضهم في بعض؟ وأين اندسُّوا؟
عند مسرح البالون أم أمام التليفزيون أم في ميدان التحرير أم عند وزارة الداخلية؟
أصابع اتهام تشير إلى فلول الحزب الوطني الغاضبين لحلِّ المجالس المحلية في اليوم نفسه، واتهامات تتجاوز الحزب إلى عباءة أشمل هي الثورة المضادة، ألم يكن أنصار تلك الثورة يقيمون مهرجانا ملوَّنا في ميدان مصطفى محمود قبل يوم واحد، ويرفعون صور المخلوع واصفين أنفسهم دون خجل بأنهم أولاد مبارك؟
رأي خامس يضع في دائرة الاتهام ضباط الشرطة من جهاز أمن الدولة المنحلِّ والمتهمين بقتل المتظاهرين؛ لخشيتهم من اقتراب الفصل في محاكماتهم.
وهنا يدخل المسرح فنٌّ اللامعقول مع مشاهد رقصة السيف الشرطية يؤديها أحد رجال الأمن مصحوبة بالحوار والسباب البذيء الموجَّه للمتظاهرين.
ولامعقول آخر، عصابات مسلحة بأسلحة بيضاء يقال إنهم باعة جائلون يقتحمون الميدان، يطردون المعتصمين من أسر الشهداء من وسط الميدان إلى أطرافه قائلين «القعدة بالمشاريب» ثم يلاحقونهم عند الأطراف التي دفعوهم

إليها ويعتدون عليهم؛ لإخراجهم من الميدان تماما، يا لهم من باعة جائلين مدرَّبين تدريبا أمنيا رفيع المستوى.

لكن انتبه، لا يوجد أي دليل على أنهم ينتمون للأمن أو يتبعونه.

يظلُّ أمرهم سؤالا معلقا إلى جانب عشرات الأسئلة: من وراء هذا الحدث أو ذاك؟ ومن شاء المزيد من البلبلة يمكنه أن يرجع إلى الصحافة الرسمية والصحافة المستقلة وقنوات التلفزة العامة والخاصة، كلها ستُدخله في دوَّامات من الاحتمالات والآراء المتضاربة التي تدير الرءوس، وعندي أن هذا هو بيت القصيد والهدف المنشود، أي تشتيت الانتباه وصرف النظر عن القضية الأساسية قضية شهداء الثورة.

إذا ما نسينا أو أنسينا الشهداء، فسينسى الناس أن هناك ثورة قامت ومازالت تطالب بحق دماء أبنائها أي القصاص العادل والعاجل، وإنجاز الأهداف التي سالت من أجلها تلك الدماء الزكية: الحرية الحقيقية والعدالة الاجتماعية.

مسار آخر للبلبلة: إلهاء أهالي الشهداء أنفسهم عن دماء ذويهم.

يدخل المشهد شيخ سلفي معروف يعرض عليهم قبول الدية وإنهاء الموضوع، والعرض سخي أربعمائة ألف جنيه للقتل غير المتعمَّد، ونصف المليون للقتل العمد، حين يحتجُّ البعض يقول الشيخ إن الجيش هو الذي

طالب بإصدار الفتوى.. ينفي المجلس العسكري نفيا قاطعا أن تكون له علاقة بهذه الفتوى، يتحوَّل الشيخ إلى دفاع آخر، هذا الحل يوفِّر على أهالي الشهداء الجهد والوقت؛ لأن التقاضي وعبء الإثبات قد يستغرق سنوات أمام المحاكم بينما الدية جاهزة، قد يكون ما يقوله هنا صحيحا إذا ما ظلت العدالة البطيئة على حالها، لكن هناك سؤالان بحاجة إلى إجابة: هل نحن مازلنا في دولة قانون يحكمها القانون المدني والجنائي الساري على الجميع أم إننا قد استبدلنا به منذ الآن نظاما آخر؟

والسؤال الثاني هو: من الذي سيتكفَّل بدفع مبالغ الدية التي ستكون ملايين كثيرة، مَن مِن مصلحته إغلاق الملف ويملك القدرة على ذلك؟

قد نجد الجواب على ذلك وغيره مما سبق في تقرير نشرته صحيفة الشروق يوم ٥ يوليو الحالي تحت عنوان: «فلول النظام السابق تدفع الملايين لشراء البلطجية» نقلت الصحيفة عن مصدر أمني رفض ذكر اسمه أن التحقيقات كشفت مؤامرة تستهدف الترويج للقيام بمظاهرات معادية للشرطة، وأن فلول النظام السابق تدفع الملايين لشراء البلطجية ودفعهم إلى أعمال إجرامية وسط المتظاهرين السلميين والزجّ بهم خلف صفوف جنود الأمن المركزي واستخدامهم لضرب المتظاهرين وأسر الشهداء.

إن صح ذلك وأنا أميل إلى تصديقه فستكون تلك هي العناصر المندسَّة الحقيقية والوحيدة، مما يبدد بعض الغموض الذي يكتنف أحداث الثلاثاء الدامي.

ولكن يبقى عنصر مهم مسكوت عنه في تلك المؤامرة، استهداف أسر الشهداء لا يقتصر فقط على شراء البلطجية للاعتداء عليهم أو لتشويه مظاهراتهم، الهدف الأبعد كما ذكرت والذي يتم من أجله إنفاق الملايين هو ضرب الثورة ذاتها ممثلة في رموزها، أقلام وأصوات مأجورة كثيرة في الإعلام مكرَّسة الآن لحملة نفي الشهادة عن الشهداء ولإنكار ثورة الثوار في ميدان التحرير وربما لإنكار وجود الميدان نفسه، برامج في محطات تليفزيونية خاصة تتهم الثوار بالعمالة لجهات أجنبية درَّبتهم على إثارة الفتنة، تكرّر نفس اتهامات نظام مبارك في بداية الثورة وإنما بفجاجة ووقاحة أكبر.

ومقالات لكتاب كبار في الصحف تثير الشكوك حول هوية الشهداء، أليس معظمهم من المسجونين الذين قُتلوا أثناء مهاجمة السجون أو من رجال الأمن؟ ومن يدري من الذي قتل هؤلاء أو غيرهم؟

باسم الديمقراطية يتمُّ ترويج كل أنواع الافتراء دون أن تجد من يردُّ عليها أو من يوقف مروِّجيها عند حدهم، وشيئا فشيئا ينتقل الافتراء إلى درجات أدنى

على صفحات الإنترنت؛ حيث يكال السباب للثورة صراحة ثم نصل إلى حضيض الشائعات الزاحفة التي تنتقل من فم إلى إذن إلى فم.

يصبح اسم أبطال الثورة «بتوع التحرير» وصفتهم أنهم الذين يخربون البلد بمظاهراتهم.

باسم الديمقراطية تُغتال الثورة، ولكني أزعم أنه لا علاقة بين هذه البلبلة المقصودة والديمقراطية، وأجزم كدارس للتاريخ أني لم أسمع أبدا عن ثورة تسمح في غضون أسابيع قليلة من قيامها بأن تنظِّم عناصر النظام المخلوع مظاهرات تهتف باسم رئيسه وتدعو له، ولم أسمع عن ثورة يُباح إعلامها المملوك للشعب لأقلام وأصوات الثورة المضادة، وتسمح فوق ذلك بإعلام خاص مكتوب ومرئي يهاجم الثورة علنا دون أن يجد من يردعه أو يرد عليه بالقوة نفسها. كل ثورة مهما بلغت سماحتها ورقيُّها الأخلاقي ملزمة في المقام الأول بحماية نفسها ومبادئها إلى أن تتحقق الأهداف التي قامت من أجلها.

أكتب هذه الكلمات قبل مظاهرة الجمعة ٨ يوليو، دعائي إلى الله أن تضع هذه المظاهرة السلمية حدا لعصر البلبلة الذي نعيشه الآن وأن تعيد توجيه الثورة إلى مسارها الصحيح الذي بدأت به حتى تنجز كل أهدافها.

الأهرام ١٠/ ٠٧/ ٢٠١١

الشفافية ضد البلبلة

خطاب أول لرئيس الوزراء يزيد البلبلة يتلوه خطاب ثانٍ يحاول إزالتها، وبيان للمجلس العسكري يشعل الغضب يتلوه مؤتمر صحفي يحاول أن يطفئه، وأثناء ذلك كله يستمرُّ الاعتصام في ميدان التحرير ينتظر حلا.

تمنَّيت في المقال السابق أن تنجح المظاهرة السلمية الكبيرة يوم ٨ يوليو في وضع حد لعصر البلبلة الذي عشنا في ظله أشهرا، وأن نجد أخيرا إجابات للأسئلة المعلَّقة عن الانفلات الأمني وتعثُّر العدالة وبطء القصاص لدماء الشهداء، وفوضى عروض الدية على ذويهم بالترغيب والترهيب، وفوضى البلطجة وحرية الحركة لأنصار الثورة المضادة في الشارع، وفي أجهزة الإعلام دون رادع، وبدا لي أن هناك خطأ واحدا يربط بين ذلك كله هو المسئول عن البلبلة وغايته الانقضاض على الثورة. وجاءت مطالب المتظاهرين في جمعة الإصرار شديدة الوضوح والبساطة، تجلو هذه البلبلة وتتفق عليها كل الأطراف الوطنية، فالمطلوب هو إنجاز الأهداف التي قامت من أجلها ثورة يناير، أي المحاكمات العاجلة لرجال النظام البائد وفي مقدِّمتهم كبيرهم المخلوع وطواغيت أجهزته الأمنية من قتلة الثوار وزبانية التعذيب والقتل والسجون، والتعويض والتكريم الواجبين لشهداء الثورة وجرحاها، وتطهير

أجهزة الأمن والإعلام، وتحقيق العدالة الاجتماعية بدءا بوضع حد أعلى وحد أدنى ملزِمين للأجور.

ولم يتحقَّق حتى لحظة كتابة هذه السطور غير التغيير الكبير في جهاز الشرطة الذي أعلنه -الأربعاء الماضي- اللواء منصور عيسوي، وحسنا فعل حين أعلن قراراته مصحوبة بمبرراتها، تلك هي الشفافية المطلوبة بالفعل لنتفق معه بعدها أو نختلف، والزمن وحده هو الذي سيختبر هذه القرارات ويكشف إن كانت كافية وما إذا كانت كفيلة أم لا بوضع حد للانفلات الأمني الذي طال أمده.

واستثناء هذه الخطوة لم تتبلور الأمور بعد، والمأمول أن تسود الشفافية في التعديل الوزاري وحركة المحافظين، وأن تكون هناك أيضا مبرِّرات واضحة لاختيار الوزراء والمحافظين، وتكليفات محدَّدة يمكن في ضوئها محاسبتهم ومحاسبة وزارة الدكتور شرف.

ويسبق ذلك ضرورة جلاء الموقف من بيان المجلس العسكري، ولن أتوقَّف طويلا عند لهجة النذير في بيان اللواء الفنجري، والذي كان قبل ذلك البيان هو البشير الذي أحببناه الحب كله ممثلا لجيشنا الوطني، حين أدَّى التحية لشهداء الثورة،ولا يطاوعني قلمي الآن على القول بأنه قد اغتال في نفوسنا حلما جميلا قبل أن يطوي هو نفسه أجمل لحظات تاريخه.

وأنا أتلهَّف الآن عليِّ أن يجد صيغة ما للاعتذار للشعب وعن نفسي سأقبلها فورا، سأنسى ما رأته عيني وما سمعته أذني، وسأستردُّ فقط صورة التحية النبيلة التي أسكنته قلبي وقلوب المصريين جميعا.

أريد بعد ذلك الوقوف عند نقطتين في البيان خلَّفتا المزيد من البلبلة، فما هو المقصود بأن القوات المسلحة لن تسمح بالقفز على السلطة لأي من كان (كذا)؟

وهي عبارة تكرَّرت بتصرُّف أيضا في المؤتمر الصحفي للمجلس: لن نسمح لأحد بالقفز على السلطة من أي فصيل، وتلك عبارة يشي تكرارها –حسب فهمي– بأن لدى المجلس معلومات عن وجود نية لدى جماعة أو جماعات أو فصيل أو أكثر للقفز على السلطة، فمن هي تلك الجماعات أو ذلك الفصيل؟ وكيف يخطِّطون للقفز على السلطة؟ هذا كلام خطير لا يصلح فيه التلميح أو التورية، بل يحتاج إلى مصارحة وشفافية كاملة؛ ليعرف الشعب ما الذي يدبَّر له ومن الذي يدبِّره، دون ذلك تصبح دعوة المجلس في البيان نفسه للمواطنين الشرفاء للوقوف ضد كل المظاهر التي تعوق عودة الحياة الطبيعية والتصدِّي للشائعات المضللة، تصبح هذه الدعوة نفسها سببا لرواج الشائعات التي لا يريدها المجلس ولا المواطنون الشرفاء.

ومن حسن الحظ، أن الأهرام قد نشر في اليوم نفسه بيانا صادرا عن ١٩ حزبا وحركة وائتلافا توافق على مبادرة سلمية الثورة ورفض أعمال التخريب، وطالب ذلك البيان الثوار بقطع الطريق على محاولات أعداء الثورة زرع عناصر بينهم تزين طريق العنف أو تدفعهم إلى الاضرار بمصالح الشعب مثل قطع الطرق وتعطيل وسائل النقل والمواصلات وغير ذلك من أعمال التخريب التي تضرُّ بالشعب حتى ينفضَّ الناس عن الثورة.

هذا إذن بيان واضح ومباشر يحدِّد به الثوار ما هي الجرائم التي ينبغي أن يتصدَّى لها شرفاء الثوار والمواطنين، ويحدِّد أن المجرمين هم أعداء الثورة أو عناصر الثورة المضادة التي تريد بالفعل أن ينفضَّ الناس عن الثورة حين تحاصرها اتهامات العمل ضد مصلحة الشعب.

لا مجال هنا للتخمين والحيرة، غير أني أريد الوقوف عند العنوان: ١٩ حزبا وحركة وائتلافا! ما تلك الحركات والاتحادات والائتلافات التي تتكاثر كل يوم كالنمل وكلها تنتسب للثورة؟ وهي بالطبع الآن أكثر بكثير من العدد ١٩! إن يكن هدفها حقا هو حماية الثورة فلماذا تفترق وتأتلف ثم تفترق من جديد؟ ألا تنتبه إلى احتمال أن يكون وراء هذا التشرذم أيادٍ تشجِّع وتمارس سياسة فرِّقْ تسُدْ؟ ألا يخطر ببالهم أنهم يشقُّون صفوفهم حتى يفشلوا وتذهب

ريحهم؟ ليتني أكون مخطئا، وليت الثورة تنطلق موحَّدة الصفوف مثلما بدأت فنجحت، هناك من يتربَّص بها وبنا فلا تتركوا لهم الفرصة.

الأهرام ١٧/ ٠٧/ ٢٠١١

يوليــو وينـــاير

هل نسخت ثورة ٢٥ يناير ثورة يوليو وطوت صفحتها من تاريخ مصر؟ أقلام كثيرة انبرت بعد يناير تعلن بفخر، وفي كثير من الأحيان بشماتة، مولد الثورة الحقيقية التي طردت من التاريخ الثورة الزائفة.. فما حقيقة الأمر؟

شاء لي حظي، وعمري، أن أشهد مولد الثورتين وأن أفرح بقيامهما لذلك فأنا لا أكتب عنهما الآن كمؤرخ ولا كمحلل سياسي، غيري يفعل ذلك أفضل مني بكثير، لكني أقدم شهادة مواطن رأى بعينه وعاصر الأحداث بنفسه، وصعب أن أقول إني في هذه الشهادة مبرَّأ من الهوى، لكني بكل تأكيد بريء من الكذب.

ألم أقل مثلا إني عشت في يوم ١١ فبراير الماضي فرحة تكفي عشرة أعمار لا عمرا واحدا؟

أوَلم أقل إن هذا الفرح باقٍ لا يمكن أن يزحزحه أي تعثر أو تراجع في خطى الثورة هنا أو هناك؟ لقد فعلنا في ٢٥ يناير شيئا عظيما يندر مثله في تاريخ الشعوب، أو الحق أنه لم تكن له سابقة فجأة ينهض شعب مهان ومضطهد على مدار عقود من السنين، يذمُّه أبناؤه أنفسهم، ويتَّهمونه بالخنوع والخضوع لقبضة طاغية بلغ من استهانته بالشعب أن قرَّر توريثه لنجله البليد والمقيت، واستسلم لهذا القدر المفترض مثقفون وكتاب خانوا أمانة الكلمة وأمانة

الريادة لأمتهم فراحوا يجمِّلون هذا المخطط الكريه، ويروضون الناس على قبوله، وكأنه لا رادَّ له، يروِّجون لذلك ويكتمون الحق عن مشاكل الشعب الذي يعيش قرابة نصفه تحت خط الفقر، ويعاني شبابه من البطالة والعنوسة والتشرُّد في عشوائيات لا تصلح لسكنى البشر، وتفتك بأطفاله وكباره أمراض سوء التغذية وغش الأغذية والأسمدة من اللصوص الذين مكَّنهم النظام من قوتنا ورقابنا.

قامت ثورة يناير غضبا لتلك البلايا التي شملت الشعب كله باستثناء لصوص القمة، ولمرة صدقت مقولة الكواكبي في كتاب طبائع الاستبداد إنه "بالضغط والتضييق تلتحم الأجزاء المبعثرة والغمَّة تلد الهمَّة"؛ إذ ولدت الغمَّة مئات من الثوار ثم آلافا ثم ملايين غطَّوا ساحات مصر، لا يوقفهم الرصاص ولا استشهاد أغلى الأبناء أمام أعين آبائهم وإخوانهم، فقد استشهدوا وهم يطلبون الحرية والعدل، وتركوا مطلبهم أمانة لمن بقوا على قيد الحياة، أمانة في أعناقنا جميعا إلى أن نحقق حلمهم وحلمنا جميعا في الحرية الكاملة والعدالة غير المنقوصة.

سيحاسبنا التاريخ..

أما الآن فلنحاسب نحن التاريخ، هل كانت هناك عوامل مشتركة بين ثورتي يناير ويوليو؟ أحكي ما عشته.. كنت طالبا في الثانوية العامة بمدرسة

السعيدية عندما قامت الثورة، وكانت مدرستنا مثل كل المدارس الأخرى لا تكفُّ عن المظاهرات بسبب الأحداث الجسيمة المتلاحقة التي عشناها في تلك السنين، والتي بلغت ذروتها بمعارك الفدائيين في قناة السويس ضد الإنجليز ومحاصرة جنود الشرطة في الاسماعيلية، واستشهاد العديد منهم، ثم حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية، وكانت تلك الأحداث تجري في ظل فساد ومحنة يوجزها ثالوث نرفعه شعارا في المظاهرات هو الفقر والجهل والمرض، ومنذ زمن طويل لا يصدِّق أبناء الأجيال التالية ما أرويه من أن اكثر سكان القاهرة أيامها كانوا يمشون حفاة في شوارعها، وأنه كان هناك مشروع قومي لمكافحة الحفاء، ولا يصدِّقون أيضا أن الفلاح في القرية لم يكن يذوق رغيف القمح ولا أقول اللحوم إلا في الأعياد والمواسم، عطية من الميسورين، ولا يدركون معنى العبودية الحقيقية التي كان الإقطاعي يفرضها على الفلاحين، وقد حاولت وحاول غيري أن نقرِّب صورة ذلك البؤس الجماعي الذي عاشته مصر فيما كتبنا من روايات عن تلك الفترة، وهي صورة لن يتعرَّف عليها أبدا من يتابع المسلسل التليفزيوني للملك فاروق اللطيف الغلبان هو وغيره من أبناء الأسرة المالكة، دعوني أخبركم كم كنا نكرهه ونكرههم! في البدء أحبَّه الشعب كملك شاب مصلح أو يدَّعي أنه كذلك، ثم كرهناه عندما شاع في البلد كلها أنه لا يسعى إلا وراء ملذَّاته، وأن شائعات قوية

تحوم حول ضلوعه في قضية الأسلحة الفاسدة التي سقط ضحية لها جنود مصريون أبرار في حرب فلسطين، وفوق ذلك كله فقد كان هو الحاكم الفعلي للبلد الذي يفتك به الفقر والجهل والمرض، ولم يكن يفعل شيئا على الإطلاق لإصلاح الحال، بلْ صرف كل جهده لتكديس الأموال والأراضي بكل الطرق، وكان معروفا في البلد أنه يقبل الرشوة مقابل منح الألقاب، ويحب من يخسر أمامه في لعب القمار عامدا متعمدا ليحقق من وراء هذه الخسارة العارضة مكاسب دائمة في نهب موارد الدولة، وكان يقبل الرشاوى أيضا مقابل تعيين بعض الوزراء، وأحيانا مقابل عزلهم أو عزل رؤساء الوزراء أنفسهم.

كنا نعرف ذلك كله وأكثر منه عن البلد المستباح الموارد والمهدر الكرامة، وما أن أعلن الراديو البيان الأول للجيش الذي لم يُشر أبدا إلى عزل الملك واقتصر على إدانة الفساد، حتى نزلنا إلى الشوارع وتجمعنا في ميدان عابدين نحيط بتلك الدبابات العتيقة التي تحيط بقصر الملك، لم يكن شعار "الشعب والجيش إيد واحدة" قد ظهر بعد، ولكنه كان متجسِّدا أمام قصر عابدين؛ تحسبا لغدر الملك أو لغدر الإنجليز.

لا يوجد هنا تطابق بين ما حدث في ثورتي يوليو ويناير، لكن الدافع كان واحدا مع اختلاف الظروف، وهو الثأر لكرامة وطن ضيَّعه حكامه، وكرامة

مواطنين دفع بهم هؤلاء الحكام إلى الفقر المهين وأهدر آدميتهم، وفي الحالتين تمّت الثورة بتضامن الجيش والشعب.
في الثورة الأولى أخذ الجيش زمام المبادرة وتبعه الشعب، وفي الثورة الأحدث انقلبت الآية إذ بدأ الشعب ثم لحق به الجيش.

ولكن من يرفضون يوليو لا يعتبرون ما حدث ثورة، ويسمّونه انقلابا، أما ضباط يوليو أنفسهم فأسموا ما حدث في البداية حركة الجيش، ثم أضيفت لها صفة المباركة. وأذكر أن أول من دعا إلى وصف ما حدث في يوليو بأنه ثورة كان هو العميد الدكتور طه حسين في مقال نشره بعد شهور قليلة متسائلا فيه كيف يقوم حدث يعزل ملك البلاد، ويغيّر وجهها الاقتصادي بإلغاء الإقطاع وتوزيع الأرض على الفلاحين ثم يوصف بعد ذلك بأنه مجرد حركة لا ثورة؟
غير أننا نحن الشبان في حينها لم نكن نشارك طه حسين حماسه، وكنا نخرج في مظاهرات من الجامعة تهتف بسقوط (حكم البكباشية)، وكنا نواجه قسوة لم نعتدها من قبل في قمع هذه المظاهرات، ولم نتصالح كشبّان ولم يتصالح الشعب مع يوليو، ولم نعترف بعبد الناصر زعيما إلا بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، ثبت لنا أنها ثورة بالفعل عندما عمدنا مختارين بالدم وحاربنا حتى انتصرنا باسترداد القناة.

وأعرف بالطبع أن هناك من يرفضون اعتبار ما حدث في ١٩٥٦ نصرا، بل يعتبرونه هزيمة تضاف إلى آثام ثورة يوليو في نظرهم، كأنما كان المفروض أن تدمّر مصر حديثة الاستقلال أساطيل وطائرات ومدرعات الامبراطوريتين الإنجليزية والفرنسية الغازيتين ومعهما جيش إسرائيل التابعة المتآمرة لكي نسمّي ما حدث نصرا.. على أن النصر الحقيقي الذي عشناه تمثل في عودة إرادة القتال والاستشهاد لدى المواطن المصري الذي عاش مقهورا مفروضا عليه العجز والاستسلام طوال ٧٠ عاما من الاحتلال والاستبداد، وهو المعنى الذي عبّر عنه صلاح جاهين وأم كلثوم بعبارة: "والله زمان يا سلاحي".

ويحتاج الأمر لتقويم ثورة يوليو إلى مزيد من البحث، ولكن ما أريد أن أقوله هنا والآن هو أنها ثورة يجب أن نفخر وأن نحتفل بها رغم كل ثمراتها، فما من ثورة تستمر دون عثرات في الطريق، وثورة يوليو مع ثورة عرابي وثورة ١٩١٩ وثورة يناير ٢٠١١ من لحظات تاريخنا المجيدة.. الرحمة والمجد والخلود لشهداء كل ثوراتنا وكل شهداء مصر على مرِّ تاريخها الحافل بنبل التضحية.

الأهرام ٢٤/ ٠٧/ ٢٠١١

وحدة الصف.. والجزيرة

لو يستمر هذا الوئام! فاليوم كل شيء يدعو إلى التفاؤل بالغد، وأنا مقدَّر لي في عصر الجمعات المليونية أن أكتب المقال وأن أسلِّمه قبل يوم الجمعة، فلا يتاح لي التعليق على الحدث بل أن أتكهَّن به.

ودعائي إلى الله أن تصدق آمالي في جمعة التاسع والعشرين من يوليو، وأن تكون مقدِّماتها فاتحة خير للوطن وللثورة: فقد جرت مصالحات واتفاقات بين الائتلافات والأحزاب المدنية المعتصمة في ميدان التحرير ومثيلاتها الدينية التي تعتزم الوفود إليه وهي اتفاقات تنبيء بعودة الثورة إلى وحدتها الأولى التي حققت النصر لكي تستكمل خطاه.

سأركِّز الآن إذن على المستقبل، وسأضرب صفحا عن الموضوعات التي أثارت الخلاف والشقاق في الأسابيع والأيام الأخيرة.. لن أتحدث عن مشكلة ميدان العباسية ومسيرة بعض المعتصمين في ميدان التحرير نحو مقر المجلس العسكري.. لم تكن فكرة هذه المسيرة موفَّقة في رأيي، ولكن ما سال فيها من دماء بريئة يحمِّل السلطات وخصوم المسيرة ذنبا أكبر.. فأنا شديد الاعتزاز بثوارنا الشبان مهما صدر عن بعضهم من تجاوزات فهم لا يمثلون الكل، وبالمثل فإني شديد الاعتزاز والفخر بجيشنا الوطني مهما صدر عن بعض أعضاء المجلس العسكري من تصرفات وتصريحات صادمة دون مبرر، ما

يعنيني في هذه المسألة رغم كل تعقيداتها هو عودة لغة العقل والوئام في النهاية.. فقد قرأت بترحيب بالغ من جانبي مواقف ائتلافات الثوار التي تعلن التصميم على المطالب الأساسية للثورة، ولكنها لا تتردَّد في نقد تجاوزات بعض الفصائل والأفراد، كما قرأت بالترحيب نفسه تصريحات المشير حسين طنطاوي -رئيس المجلس الأعلى- أمام الجيش الثالث الميداني والتي قال فيها: الثوار أبناؤنا وإخواننا ونحن لا نمنٌّ على شعبنا، وكان قد وصف هؤلاء الثوار قبل أيام بأجمل الصفات حين قال إنهم نبت طيب من أرض مصر ينتمون لشعب عريق تبنوا مبادئ سامية ونبيلة.

جميل جدا أن يقال هذا الكلام الذي يرسِّخ العلاقة الحقيقية الوثيقة بين الجيش والثوار والشعب، وأجمل منه عدم السماح لأي مسئول أو صاحب غرض بأن يقول ما يناقضه بتوزيع اتهامات الخيانة والعمالة المجانية، فتلك بالفعل هي الوقيعة التي يريد الجميع تجنُّبها.

أهم الدروس المستفادة إذن من تجربة الأسابيع الأخيرة هو أن وحدة الصف الآن طريقنا الوحيد لإنجاز الثورة، ولا يعني ذلك بحال تحريم الاختلاف في الرأي أو المنهج، بل يعني القبول المتبادل بهذا الاختلاف واحترامه، وهناك مسئوليات على عاتق كل الأطراف -الحكومة والثوار والشعب- واجب الحكومة الأول هو تنفيذ التعهُّدات التي ألزمت بها نفسها بعد التشكيل

الأخير وعلى رأسها تطهير الجهاز الحكومي، والقصاص من قتلة الثوار، والبحث الجاد عن القنَّاصة الذين قتلوا وأصابوا المئات، وتحقيق العدالة الاجتماعية بدءا بتوازن المرتبات في الجهاز الحكومي.. ويسبق ذلك كله مضاعفة الجهود الجادة للقضاء على الانفلات الأمني، وهناك عشرات الاقتراحات والحلول المطروحة منذ زمن أصبح تكرارها يبعث على الملل، ولكن سكوت المسئولين وإصرارهم على الحلول الروتينية البطيئة يبعث على أشدِّ الحيرة، فدون استتباب الأمن لن تكون هناك سياحة ولا استثمار.

والربط لازم بين الانفلات الأمني والانفلات الإعلامي.. لا أحد يطلب عودة الرقابة وتكميم الأفواه والأقلام، ولكن عندما تكون هناك نسبة كبيرة من الصحافة والقنوات التليفزيونبة العامة والخاصة معبرة عن صوت الثورة المضادة عن طريق تخوين الثوار والتشكيك في نواياهم، بل وحتى التشكيك في استشهاد الشهداء، عندما يحدث ذلك فلابد على الأقل أن يكون لحكومة الثورة صوت في الدفاع عن الشهداء والثوار. وقد طالبت من قبل وأطالب الآن بأن يعقد رجال السلطة التنفيذية مؤتمرات صحفية دورية وعلنية يواجهون فيها الرأي العام مباشرة، يستمعون إلى النقد ويبرِّرون للناس قراراتهم وتصرفاتهم.

لا يكفي لهذا الغرض أن يكون هناك متحدِّث رسمي واحد ينوب عن الجميع أو وزير للإعلام لا يعرف أحد حتى الآن دوره واختصاصاته.. وأرجو أن يكون دوره كوزير ثوري هو الدفاع عن حرية الرأي والدفاع عن الثورة، فأنا لا أحلم بالحجر على رأي أي مواطن في شئون بلده.

فأما ما أحلم به وأتمناه من كل قلبي وأدرك استحالته وأن الكثيرين لن يوافقوني عليه فهو وقف بثِّ قناة الجزيرة المباشر من مصر، فقبل عشر سنين كتبت مقالا عنونته قناة "الجزيرة للبلبلة"، وحاولت من خلال دراسة لمضمون برامجها أن أثبت أن لهذه القناة موقفا ثابتا هو معاداة مصر بصفتها مصر، وبغضِّ النظر عن نظام الحكم فيها، وقد تطوَّرت الأمور كثيرا خلال هذا العقد من الزمن، فأصبحت القناة إمبراطورية كاملة تستند إلى إمكانيات مادية فنية هائلة لتمرير رسائلها المشبوهة تحت ستار حرية الرأي والرأي الآخر، في حين أن رأيها وهدفها واحد دائما وهي تجيد دسَّ السُّمِّ في العسل، لا مجال في هذه العجالة لإثبات ذلك الآن، ولكني أريد التنويه فقط إلى الدور المدمِّر الذي تلعبه قناة الجزيرة مباشر مصر، فهي تلعب دور حكومة بديلة تقتحم الشأن الداخلي بتجهيز مرشحين للرئاسة وإجراء استفتاءات عن الأحزاب المرشحة للفوز، وفي جميع الحالات تؤجِّج نيران الشقاق والخلاف بين التيارات السياسية في شكل مناظرات وندوات بريئة، ولا تفوِّت فرصة

واحدة لإبراز كوارث الانفلات الأمني وما لا يسعها إذاعته مباشرة تدوِّنه بفخر في شريط الأنباء المطبوع أسفل الشاشة عن قطع طريق عام وحرائق وإطلاق رصاص في كل مدن مصر وفي أصغر قراها.. من يتابع تلك الأنباء يعتقد أن مصر تحوَّلت إلى غابة لا أمان في أي ركن منها.. دعاية طيبة للسياحة!

أعرف أن كثيرين من الثوار ومن الجمهور يحملون لقناة الجزيرة جميل أنها وقفت إلى جانب الثوار في يناير، وكانت أهم منبر نستقي منه الأخبار أيامها.. عظيم.. إن يكن الفعل الذي سرَّنا من هذه القناة واحدا فإن ما يسوؤنا منها ألوف!

ذكرت في المقال القديم الذي أشرت إليه أن السبيل الوحيد لمواجهة الجزيرة وأي غزو إعلامي هو أن ينهض إعلامنا الوطني ليكون كفؤا وكافيا، ومازال هذا هو الحل.

فالحجر الذي تمنَّيته لن يتحقق ولن يجدي مع الأسف.

تسمح لي سنِّي بأن ألعب دور الناصح للثوار الشبان، وإن كنت قد صرَّحت من قبل بأني تعلَّمت منهم، ونصيحتي بسيطة وهي أن ينتبهوا لمن يريدون أن يشقوا صفوفهم؛ فالأعداء كثيرون، هم ليسوا فقط فلول الحزب الوطني الذين يملكون المال والنفوذ ولا بقايا مباحث أمن الدولة المتحالفين مع هذه

الفلول، ولا أعداء الخارج الذين يكرهون لكم ولوطننا نجاح الثورة، بل هم كل هؤلاء إلى جانب الجهل وغياب الوعي الذين ييسِّر لهؤلاء الأعداء حربهم عليكم؛ بالعمل في صفوف البسطاء من أبناء الشعب الذي ثرتم من أجله.. وهم قد نجحوا مع الأسف في إيهام قطاعات كبيرة بأنكم السبب في وقف عجلة الإنتاج والانفلات الأمني وكل مشاكل مصر الطارئة منها والقديمة على حد سواء، وأشقُّ مهمة تواجهكم الآن في نظري هي أن تستردوا ثقة الشعب وتأييده بعد توحيد صفوفكم، وسيساعد على ذلك مثلما قلت من قبل وناشدت السلطات الحاكمة أكثر من مرة أن يكون هناك دور مؤسسي لهؤلاء الشباب الذين تحمَّلوا عبء شن الثورة في البداية، وسقط في وسطهم الشهداء. يجب أن تجد السلطات طريقة تعطيهم حقهم المشروع في أن يكونوا شركاء في القرار بدلا من اللجوء في كل مرة إلى ميدان التحرير الذي أصبحت السلطة تضيق به، وأغرت الناس أن يضيقوا به أيضا.. هذا وحده هو الحل النافع للجميع.

الأهرام ٣١/ ٠٧/ ٢٠١١

النيل مباشر من قطر!

فلنفترض أنه احتمال ممكن، تقرِّر مؤسسة إعلامية مصرية مستقلة أن تنشئ قناة جديدة اسمها "النيل مباشر من قطر".. غير أن هذه القناة التي تبثُّ إرسالها من الدوحة لم تراعِ واجبات ضيافتها في قطر، ولا آداب العرف الإعلامي السائد من التزام الحيدة والموضوعية عند تناول شئون البلد المضيف، بل راحت منذ اليوم الأول لبثِّ إرسالها من قطر تقتحم الشئون الداخلية لهذا البلد، وتتطفَّل دون رادع على أخصِّ الشئون التي تعني القطريين دون غيرهم، وعلى هذا فهي تجري وتذيع من الدوحة سلسلة من البرامج والندوات موضوعها من الأحق بتولي كرسي الحكم في الإمارة، ومن الأجدر بولاية العهد فيها، وزادت على ذلك عددا من البرامج الوثائقية عن علاقة الأبناء بالآباء في الأسرة الحاكمة، وربطت بين هذا وبين التيارات السياسية والدينية في الإمارة مع انحياز واضح لتيار بعينه من هذه التيارات، وعلى هامش هذه البرامج يحتلُّ أسفل شاشة قناة "النيل" هذه شريط لأنباء مكتوبة تتابع فيه طول الوقت أخبار عن الجرائم الاجتماعية والأخلاقية في قطر، مع قدر كبير من التضخيم لهذه الجرائم والمآسي ودسُّ أنباء وأرقام عن الإسراف والبذخ في الدوائر العليا، وعن عيشة الكفاف في الطبقات الدنيا.

كم تظنُّ أن صبر الدولة في قطر سيطول على مثل هذه القناة المتهوِّرة والسليطة؟

لا أظنُّه يطول، ولكنني أعرف أننا نحن في مصر نصبر صبرا غير جميل على تجاوزات مماثلة لتلك بالضبط ترتكبها قناة الجزيرة مباشر مصر في حق سياستنا الداخلية، وأحيانا في حق سيادتنا، فتحت ستار ندوات الرأي والرأي الآخر تستضيف القناة النشطاء السياسيين في الأحزاب والتيارات المصرية المختلفة بعد الثورة لتتحول المناقشات - بفضل أسئلة المذيعين والمذيعات المسمومة إلى مشاجرات حادة على غرار البرنامج الهستيري الاتجاه المعاكس، والهدف بالضبط هو تشويه صور كل التيارات المدنية في مصر لصالح الاتجاه المعاكس لهذه التيارات، ثم هي تنتقل خطوة أبعد من ذلك لتتحدَّث عن المرشحين المحتملين للرئاسة ومزاياهم وفرصهم في النجاح، مع انحياز واضح لمرشحي التيارات الدينية المتطرِّفة، بل إن بعضهم أعلن عن ترشُّحه من خلال هذه القناة بالذات، فأعقب الترشيح طوفان من رسائل التأييد ومن برامج التلميع على شاشة الجزيرة مباشر لمرشحيها المصطفين.

وليست جديدة بالطبع علاقة قناة الجزيرة بالتيارات الدينية المتطرفة. وأكرر صفة (المتطرفة) لأن كاتب هذه السطور يؤمن مثل جمهور المصريين بأن ديننا الحنيف السمح يرفض الغلوَّ والتطرف، ولكن لقناة الجزيرة رأي آخر. فهي

قد لعبت، ومازالت تلعب، دورا محوريا في الترويج لأكثر التيارات تطرّفا، وكانت هي البوق الإعلامي لأسامة بن لادن منذ بدء حركته وحتى مصرعه، ودأبت على تقديمه في صورة الفارس المغوار إذ يمتطي حصانه ويرتقي الجبال، ويمسك بندقيته وفي أحيان أخرى وهو في جلسة بدوية في العراء يلقي شعرا! وأرجو ألا يستهين أحد بتأثير الصورة المجرَّدة المستخدمة بذكاء في بناء وتضخيم أسطورة البطل لدى عامة الناس. وقد لفت انتباهي بشدة الحماس الفوري الملتهب من القناة لهجوم الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك، وبروزتها لصورة بن لادن، وكتبتُ حينها في مجلة سطور المصرية المتوقّفة الآن مع الأسف مقالا في أعقاب الهجوم، أبديت فيه دهشتي من حماس قناة الجزيرة لهذا العمل الإرهابي، ولهفتها قبل أي جهة أخرى على نسبة هذا الهجوم للمجاهدين المسلمين، بينما كان رأيي أن هذه العملية الإرهابية المشبوهة قد أهدت عالمنا الإسلامي والعربي إلى أمريكا الاستعمارية على طبق من ذهب. أوَلم يكن من عواقب هذا الهجوم ضياع أفغانستان المسلمة والعراق الشقيق بذريعة محاربة الإرهاب؟

وقد ذكرت في مقال سابق أني توجَّست خيفة من قناة الجزيرة منذ بدء إرسالها، وكتبت مقالا بعنوان "قناة الجزيرة للبلبلة" أفدت فيه من دراستي للإعلام في محاولة تحليل مضمون برامجها قد أعيد التذكير بفحواه، ولكن

الزمن قد مرَّ فأصبحت القناة الصغيرة المنفردة كيانا إمبراطوريا متشعبا يلزم لمتابعة مضامين برامجه وأهداف رسائله جهد مؤسسات بحثية وليس جهودا فردية. فهي تستخدم أحدث وأرقى تقنيات الإعلام، وتخلط عملا صالحا بعمل غير صالح لتمرير رسائلها، وذكرت مثالا على ذلك أنها كانت المنبر الإعلامي الأول في متابعة أحداث الثورة المصرية مما أكسبها قدرا عاليا من المصداقية لدى جمهور المشاهدين ثم انقلبت بالتدريج إلى منبر للتيار الديني المتطرف، وساحة مفتوحة لرموزه طوال الوقت، مع استبعاد الشباب الذين نظَّموا الثورة، أضف إلى ذلك متابعتها الدقيقة لكل مظاهر الانفلات الأمني في المدن والقرى المصرية كبيرها وصغيرها؛ لتوحي بانعدام الاستقرار وضرورة ظهور حاكم أو حكومة للإنقاذ لن يصعب عليك تحديد هويتها، وأنت تعرف ماهية التيارات التي تروِّج لها.

وخذ مثالا آخر لهذه التناقضات المحيِّرة يتعلَّق بالموقف من إسرائيل؛ إذ تتصدَّى القناة كصوت للمقاومة ضد إسرائيل في لبنان وغزة، وفي الوقت نفسه فإن هذه القناة والدولة التي ترعاها كانت أول من فتح الباب لتسلُّل إسرائيل إلى الإعلام العربي، من خلال استضافة مذيعيها ومعلِّقيها. تظنُّ ذلك من قبيل حرية الإعلام والرأي الآخر؟ فماذا لو نظرت له باعتباره شرخا عميقا في جدار المقاطعة العربية لإسرائيل التي رأى كثير من العرب -أنا منهم- أنها

أحد الأسلحة المتبقية لنا في الصراع ضد الصهيونية، ثم كيف تفسِّر هرولة قطر بعد ذلك إلى التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل وزيارات الوفود المتبادلة بين الدوحة قلعة المقاومة والصمود والتصدِّي وبين تل أبيب قلعة الصهيونية؟ شيء محيِّر!

تريد مثالا ثالثا أبلغ وأدعى إلى الحيرة؟ في أيام غزو أمريكا للعراق انتفضت قناة الجزيرة في هبَّة قومية مضرية ضد الغزاة، وراحت تطارد المتعاونين مع أمريكا، وأذكر أن أحد مذيعيها كان يحاور وزير خارجية الأردن أثناء قصف بغداد وسأله في غضب إن كانت هناك غارات جوية تنطلق من الأردن لضرب العراق، غير أن الوزير الأردني ردَّ في هدوء كامل بأن طائرة واحدة لم تنطلق من الأردن لضرب العراق، وأضاف مخاطبا المذيع أنه يمكن أن يتأكَّد بنفسه بأن يخطف رجله إلى قاعدة السيلية القريبة من مكان القناة، حيث مقر القيادة الأمريكية للعدوان على العراق، وسيخبرونه بالحقيقة، عندها بهت المذيع وأنهى المقابلة على الفور، كان الوزير يريد أن يسأل مثلي، أنتم مع أمريكا التي توفِّرون على أرضكم قاعدتها العسكرية التي تشنُّ الحرب، أم ضدَّ أمريكا التي تهاجمونها بالألفاظ من قناتكم؟ أم أنتم في الحقيقة ذراع أساسية للسياسة الأمريكية تخدمونها بالقواعد العسكرية وبالبرامج التليفزيونية على السواء؟ أعتقد أن هذه هي الحقيقة التي ستثبتها المؤسسات البحثية بعد كثير

من التعب! وبالمناسبة فإن الأردن إحدى الدول المستباحة لهجمات قناة الجزيرة مثلها مثل مصر.. وهناك دول معصومة لا تمسُّها القناة إلا بالخير مثل السعودية ومنها -ولا تدهش- ليبيا القذافي قبل الثورة، فقد كانت شاشتها منبرا مفضَّلا للعقيد يشرح من خلالها دور فلسفته الخضراء فترحب به القناة بكل حفاوة، وأذكر أن مشاهدا مسكينا جرؤ في إحدى هذه المقابلات على أن يوجِّه نقدا هينا للعقيد في مداخلة هاتفية، فانتفض المذيع الهمام -أحمد منصور- الذي كان يحاور العقيد، وانهال غاضبا باللوم والتقريع على المشاهد الذي صدَّق حكاية الرأي والرأي الآخر، وطرده من البرنامج طردا غير كريم، لكن لا تنسَ أن الجزيرة بعد الثورة أنشأت -مشكورة- قناة خاصة لمهاجمة العقيد!

أردت فقط التنويه إلى التناقض والتضارب في مواقف الجزيرة وتحوُّلاتها من النقيض إلى النقيض لخدمة أغراضها.. وما يعنيني في المقام الأول هو قناة الجزيرة مباشر مصر، التي تحوَّلت إلى حصان طروادة يحمل في جوفه المجاهدين المتسللين لغزو الدولة المدنية المصرية. وأكرر هنا ما ذكرته منذ أول مقال لي قبل عشر سنين عن هذه القناة المشبوهة وهو أن التصدي لها لا يكون عن طريق إغلاق مكاتبها أو طرد مراسليها، ففي عصر السماوات المفتوحة

يفيدها هذا أكثر مما يضرها، يزيدها دعاية وانتشارا ويُكسبها مصداقية لا تستحقها.

التصدِّي الفعال يأتي من طرفنا نحن، بأن يكون إعلامنا قويا قادرا على المنافسة وتقديم الرسائل الصحيحة لدحض الدعايات الزائفة، وثانيا بأن تنتبه الأجهزة المسئولة عن الإعلام إلى محاولات التدخُّل الخارجي في شئوننا السيادية، وأن تتخذ منها موقفا حازما، فأنا لا أعرف دولة في العالم تسمح لوسيلة إعلام أجنبية بأن تجري استفتاء بين المواطنين عن أصلح مرشحي الرئاسة لحكم البلد، وهذا حتى من قبل أن يُفتح باب الترشُّح للرئاسة، وأذكِّر هنا بما ذكرته في البداية حول حقنا في إجراء استفتاء عن أصلح المرشحين من الأفراد لحكم قطر، لو جاز هذا لجاز ذاك، ولكن لنا عقولا تحكم.

غير أن ما يحزنني حقا هو أنني أدرك استحالة هذا التصدِّي الذي ذكرته أو أي تصدٍّ آخر؛ فنحن نعيش كما قيل بحق انفلاتا إعلاميا أخطر من الانفلات الأمني، فالكثير من وسائط إعلامنا الرسمية والخاصة تتحكَّم فيها عناصر من الثورة المضادة وأنصار النظام القديم، وتعيث فسادا في عقول الجماهير ووجدانهم.

وإذا كنت قد أفردت في هذه الكلمة قناة الجزيرة مباشر مصر، فلأن لدينا كفايتنا من عناصر التخريب المحلية فلا ينقص أن نضيف إليها تخريبا وافدا !

الأهرام ٠٤/ ٠٩/ ٢٠١١

ماذا حدث لثورتنا؟

اسمحوا لي أن أستنسخ في البداية السطور الأخيرة من مقالي السابق الذي انتقدت فيه أداء قناة الجزيرة في مصر إذ قلت نصا: أكرِّر هنا ما ذكرته منذ أول مقال لي قبل عشر سنوات عن هذه القناة.. وهو أن التصدِّي لا يكون عن طريق إغلاق مكاتبها أو طرد مراسليها؛ ففي عصر السماوات المفتوحة يفيدها هذا أكثر مما يضرها، ويزيدها دعاية وانتشارا ويكسبها مصداقية لا تستحقها، التصدِّي الفعال يأتي من طرفنا نحن بأن يكون إعلامنا قويا قادرا على المنافسة. وفي المقال السابق على هذا مباشرة، وكان عنوانه "وحدة الصف والجزيرة" كتبت أيضا: السبيل الوحيد لمواجهة الجزيرة وأي غزو اعلامي آخر هو أن ينهض إعلامنا الوطني ليكون كفؤا وكافيا فالحَجر على نشاط القناة لن يتحقَّق ولن يجدي.

هل كان يمكن أن أكون أكثر وضوحا في هذين المقالين وغيرهما مما كتبت في رفضي للمصادرة والحجر على حرية الرأي والتعبير؟ لقد قضيت نصف عمري نفيا وتشريدا بسبب الدفاع عن حرية الرأي، فما الذي يمكن أن يدعوني في آخر العمر إلى التخلِّي عن هذا المبدأ؟ لهذا فأنا أنصح من ربطوا تعسُّفا بين مقالي في الأهرام وإغلاق قناة الجزيرة مباشر أن يعيدوا قراءة المقالين

من جديد؛ ليدركوا أن هذا الإغلاق المؤسف قد جاء ضدَّ نصيحة الكاتب لا استجابة للنصيحة. ويكفي هذا لنطوي الصفحة ولنتذكَّر ثورتنا.

سيذكر من يخشي بالفعل على مستقبل هذا الوطن وثورته، كيف كنا وكيف أصبحنا.. في البدء عشنا زمنا رغدا بعد ٢٥ يناير من الأفراح الثورية والأناشيد الوطنية، وتصدَّرت المشهد على الشاشات صور الشباب الذين صنعوا الثورة، أي الذين دعوا إليها ونظَّموها فانضمَّ لها الملايين وزاد هؤلاء الشبان قدرا ومكانة في النفوس حين ظهرت وانتشرت صور الشهداء والشهيدات، وأصبحت أيقونات للثورة يحملها الناس على صدورهم باعتزاز ممتزج بالشجن لهذه الأرواح الطاهرة التي دفعت بدمائها ثمن حريتنا، وظلت شاشات التليفزيون على مدى أسابيع تنقل صورة الميدان الدائري المشغول بأكمله بالثوار مثل زهرة عملاقة ترفرف فوقها أعلام الوطن، وعبرت هذه الصور الحدود، فانبهر لها العالم الذي خطفت لبَّه منذ البدء هذه الثورة السلمية الشجاعة، فأصبح ميدان التحرير مزارا سياحيا تترى عليه وفود الأجانب لتشاهد الحرم الذي انبعثت منه المعجزة لمجرد أن تراه وتطوف به.

وتكلل الأمر كله حين ظهر على الشاشة القائد العسكري الكبير ليؤدِّي التحية لشهداء الثورة، فدخلت هذه اللفتة القلوب، وانعكست مزيدا من الاعتزاز بجيشنا الوطني الذي حمي الثورة ومكن لها النجاح.

ظلّت مصر كلها خلال هذا العيد الثوري على قلب رجل واحد، انتشرت حكايات الوحدة الوطنية التي تألقت على نحو غير مسبوق حين كان المسيحيون يحمون المسلمين في أثناء صلواتهم وسط قصف النيران وهجمات البلطجية، والمسلمون يقدِّمون الحماية نفسها لإخوانهم الأقباط، وذاعت قصص تحوُّل الميدان إلى يوتوبيا (أي مجتمع مثالي فاضل) إذ لم يشهد المكان الذي ضمَّ الآلاف المؤلَّفة على امتداد أسابيع الثورة جريمة واحدة، بل ولا حالة تحرُّش واحدة، وفي هذه اليوتوبيا ائتلف اليمين واليسار والإسلاميون والعلمانيون والشيوخ والشباب وكل طبقات الشعب على اختلافها.

هذا ما كان في عيدنا الثوري (القصير مع الأسف) أما الآن فمن بعد هذه الوحدة الباهرة قد أصبحنا أمما شتى، حلَّ التنابذ والانقسام والإقصاء وتبادل الاتهامات بل تبادل السباب محلَّ التآلف القديم الرائع لكل مكونات الأمة.

وواجبنا أن نحاول فهم السبب أو الأسباب وراء هذا الانقلاب النكِد.

لا يهم ترتيب الحوادث زمنيا في هذا السياق، ولكن فلتذكر أن أول شرخ كبير في جدار الوحدة كان إحياء الفتنة الطائفية بحرق كنيسة أطفيح، تخيَّلنا أن الثورة قد وضعت نهاية الفتنة التي كان النظام البائد يُشعل نبرانها ليتحكَّم في المسلمين والمسيحيين معا، لكن النار كانت تحت الرماد وهناك من يغذِّي

جذورها، وبدلا من العودة إلى الحديث عن عوامل الفتنة فلنركّز على المفاجآت أو الأخطاء في علاجها.. فبينما كان المأمول من السلطة الثورية الجديدة (ممثّلة في المجلس الأعلى ومجلس الوزراء) التصدّي للمشكلة بحزم في إطار القانون فقد لجأت إلى الجماعات السلفية المتشددة للتوسُّط في حل الأزمة، مثلما لجأت اليها عند نشوب الفتنة في قنا وقطع طرق المواصلات والسكك الحديدية..

كان الرأي العام يتطلَّع إلى أن تظهر الدولة هيبتها وقوتها ليشعر المجتمع بدوره بالاطمئنان إلى أنه يحيا في دولة القانون، غير أن الدولة أبدت اللين والتسامح في غير موضعهما، مما شجع الخارجين على القانون ودعاة الفتن على التمادي في غيِّهم، ثم إن اللجوء إلى الجماعة السلفية عزَّز انطباعا سائدا ومقلقا بأن هناك نوعا من التوافق بين التيارات الدينية والسلطة الحاكمة، ومما أكد هذا الانطباع أن الدولة أقصت بالتدريج الشباب الثوري الذي قاد ثورة مدنية في جوهرها، ولم تترك لهم مجالا للتعبير عن أنفسهم ومطالبهم إلا التظاهر في ميدان التحرير الذي أصبحت تضيق به ذرعا، بينما تتهم أبواق السلطة هؤلاء الشباب بأنهم يعطِّلون عجلة الإنتاج، ويسبِّبون انفلات الأمن وقطع المواصلات والمشاكل الأخرى التي يعاني منها البلد، وذلك بسبب تظاهرهم في يوم العطلة الأسبوعية وفي مكان واحد من العاصمة.

وليت ذلك عوَّضه انفتاح على مكونات المجتمع المدني الأخرى للأخذ والعطاء، بالعكس ظلَّ المجلس العسكري نائيا وبعيدا، وظلَّ مجلس الوزراء مجهولا.

محطة رئيسية أخرى في إحداث الانقسام في جسد المجتمع هي الاستفتاء على تعديل الدستور، كان ذروة الفرح بالثورة الذي أقبلت عليه ملايين غير مسبوقة وتقبَّلت نتيجة الاستفتاء غالبية الشعب ممن قالوا "نعم"، وممن قالوا "لا" على السواء، غير أن هذا الاستفتاء الذي كان يتعلَّق أساسا بالمواد التي تحجِّم سلطات رئيس الجمهورية المقبل وبوضع خريطة طريق للتحوُّل الديمقراطي تحوَّل بالتدريج ليصبح شيئا أو أشياء أخرى تماما، فقد اعتبرته التيارات الدينية استفتاء حصريا على تطبيق الشريعة، وعلى رفض فكرة الدولة المدنية ومن يدعون إليها، بل اعتبرها بعض أعضاء المجلس العسكري استفتاء على الثقة بهذا المجلس من جانب الأغلبية التي صوَّتت بـ"نعم"، هذا مع أن أيا من تلك الأمور الثلاثة لم يكن مطروحا للاستفتاء صراحة أو ضمنا، ثم أدخلنا الاستفتاء في دوَّامات الدستور أولا، أو الانتخابات أولا، والنتيجة هي مزيد من الاستقطاب والإقصاء المتبادل، وسعى بعض التيارات الدينية إلى الاستقواء بالمجلس العسكري وسعت تيارات أخرى إلى الاستقواء بقوتها الذاتية.

عامل ثالث مهم في ضياع روح ثورتنا الحقيقية هو عودة أنصار النظام السابق للعمل علنا وبقوة تحت مسمّى "أبناء مبارك" أو "آسفين يا ريس" أو غير ذلك من الترهات، وقد اعتبرت ومازلت أصرُّ على أن السماح لهذه الفلول بالعمل لا علاقة له باحترام الديمقراطية أو حرية الرأي الآخر، ولكن له علاقة مباشرة بالسعي إلى هدم الثورة وتقويضها، وقلت من قبل إن الواجب الأول لأي ثورة حتى قبل السعي إلى تحقيق أهدافها هو حماية الثورة نفسها، لم يحدث في أي ثورة في التاريخ أن خرج أنصار النظام المباد ليدعوا مطمئنين إلى عودة هذا النظام في عزِّ المدِّ الثوري.

هل يتخيَّل أحد أنه كان يمكن أن تخرج في شوارع باريس بعد الثورة الفرنسية مظاهرات باسم أبناء لويس السادس عشر أو أنه من الممكن أن يسمح المجلس الانتقالي الليبي اليوم بخروج مظاهرات في بنغازي تحت شعار "أبناء القذافي"؟!

مثل هذا عبث بل هو جريمة لا تُغتفر في حق الثورة، وخيانة لها تستدعي التحقيق والمساءلة.

ومن البديهي أن تسعى هذه الفلول إلى تلويث صورة ثورة الشباب، وقد أتيحت لهم بغرابة منابر في الإعلام وفي الفضائيات تتَّهم هؤلاء الشباب

الأطهار بكل نقيصة؛ فهم عملاء لقوى خارجية يقبضون مالا، وهم خونة وماسونيون يعملون لحساب إيران وإسرائيل وحماس معا في وقت واحد !!

ومن أسف أننا نترك هذه القنوات بملء حريتها، ولكن السلطة الحاكمة لم تصبر على المذيعة القديرة دينا عبد الرحمن التي شاركت بشجاعة في الثورة بشخصها وبرامجها، فأبعدتها عن العمل في لحظة واحدة، واستمر إبعادها حتى الآن، بينما يعمل أحمد سبايدر شتَّام الثورة بكل حرية هو وأشباهه.

ومن أسف أيضا أن المجلس العسكري قد أسهم بدوره في حملة الهجوم على شباب الثورة حين اتَّهم أحد أعضائه حركة ٦ إبريل وحركة كفاية بالعمالة للخارج، لم يصحب الاتهام أي دليل، ولكن سرعان ما تلقَّفه خصوم الثورة لتعميم الاتهام على حركات الثورة وشبابها جميعا.

وبالرغم من كل ما ذكرته وكل ما يمكن توجيهه من نقد لأعضاء في المجلس العسكري، فأنا ممن يعتقدون أن هذا المجلس صمام أمان للوطن في غيبة مؤسسات الدولة الدستورية، وأعتقد أننا يجب أن ندعم هذا المجلس حتى لا يهتز أساس بناء دولتنا لا قدَّر الله، وهذا يلقي على عاتق المواطنين مسئولية كبيرة تحتاج إلى الصبر والاحتمال، ويلقي مسئولية مماثلة على عاتق المجلس

العسكري الذي اختار أن يكون مؤتمنا على الثورة. عليه أولا أن يقترب أكثر من الثوار الحقيقيين، وأن ينأي عن خصومهم بالدرجة نفسها وأن يدرك ثانيا وثالثا أن قوانين الطوارئ لا تصلح لحكم الثورات.

الأهرام ١٨/ ٠٩/ ٢٠١١

أحسد بشدة أي كاتب أو قارئ يفهم الآن ما يدور حولنا ويعلن ذلك، غير أني لا أصدِّقه. فالبنسبة لي ولكثيرين غيري فيما أظن هناك حالة غموض غير مسبوقة.

يكفي أن تقرأ أي صحيفة يومية لتجد جوار كل خبر خبرا آخر يناقضه تماما -أحيانا ينفي مضمون الخبر الأول وأحيانا ينفي حدوثه من الأصل- وخذ مثلا قريبا من لقاء المجلس العسكري مع ممثلي بعض الأحزاب السياسية، هل وافق المجتمعون كلهم على البيان الختامي أم وافق البعض وتحفَّظ آخرون؟ وهل توقيع الموافقين على البيان مُلزم للأحزاب والتيارات السياسية التي يمثلونها أم إنه مُلزم فقط لمن وقَّعوا عليه؟ وهل يُعتبر من حضر ولم يوقِّع ملتزما بالبيان أم لا؟ عن كل هذه الأسئلة وغيرها ستجد في الصحف إجابة بنعم وإجابة بلا جنبا إلى جنب، فأي الإجابتين يتعيَّن على القارئ أن يصدِّق؟ كيف له أن يفهم لكي يتَّخذ موقفا أو ليفعل ما يمليه عليه ضميره كمواطن صالح؟ وخذ مثالا آخر قانون الطوارئ. هل يُعتبر العمل بهذا القانون سيء السمعة والمرفوض شعبيا منتهيا منذ ٣٠ سبتمبر، كما أكد رئيس لجنة تعديل الدستور؟ أم إنه على العكس قد تم تفعيله مثلما صرح المجلس العسكري؟ وبالمناسبة فالمرء يفهم أن يكون القانون ساريا أو غير سارٍ، ولكن مثلي لا

يعرف المدلول القانوني والعملي لتفعيل هذا القانون الذي نتمنَّى زواله، وأرجو ألا يكون المعنى هو التوسُّع في تطبيق أحكامه البغيضة.

هذان على أي حال مجرَّد مثالين لعشرات الأحداث والمواقف الأخرى التي أدخلتنا في دوامة الغموض، وأطلقت العنان لرواج سوق الشائعات والتكهُّنات من العالمين ببواطن الأمور، ومن يتظاهرون بأنهم من العالمين وما أكثرهم.

وبدلا من الدخول في هذا المعترك مما يزيد الغموض غموضا فلنتطلع إلى المستقبل من منظور يحمل الأمل في أن تتغيَّر الأمور نحو الأفضل. ما الذي يتمنَّاه الآن كل محب لهذا الوطن؟

أول ما نتمناه بطبيعة الحال هو استكمال مسيرة الثورة لكي تتحقق أهدافها المعلنة، وقد ثبت أن هذا يقتضي مشاركة فعالة من المجتمع المدني في الحكم وفقا لصيغة تتيح لكل القوى الوطنية التي شاركت في الثورة العمل مع المجلس العسكري في هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة.

وينبغي أن يكون في طليعة هذه القوى الشباب الذي دعا إلى مظاهراتها الأولى ونظَّم هذه المظاهرات، ودفع بدماء شهدائه الأبرار ثمن نجاحها.. يجب أن يكون لهم صوت مسموع في تحقيق مطالب الثورة، لاسيما وهم يمثلون مستقبل هذا الوطن.. هم الذين سيجنون الثمار أو الذين سيدفعون الثمن..

ومعنى هذا بوضوح أن تكون هناك مبادرة من المجلس الأعلى لاحتضان هؤلاء الشباب وتشجيعهم على المشاركة السياسية، ويسبق ذلك أن تتوقَّف الحملات التي تتهم بعض فصائلهم بالعمالة وتلقي الأموال من الخارج. إن يكن هناك دليل ضدَّ هذه الفصائل المتهمة فينغي إعلانه وتقديمه للتحقيق إلى أن يصدر حكم قضائي باتّ لهم أو عليهم، أما إطلاق الاتهام على عواهنه مثلما فعل أحد أعضاء المجلس العسكري فهو يقدِّم خدمة لأعداء الثورة التي أعلن المجلس أنه يتعهَّد بحمايتها وتأمينها؛ فقد تلقَّف أعداء الثورة هذا الاتهام للفصائل وعمَّموه على كل شباب الثورة، وراحت قنواتهم الفضائية (المشروعة ولا أدري كيف؟) تعيد وتزيد في هذه الاتهامات لتصل إلى الطعن في الثورة ذاتها، وقد حان الوقت الآن لأن يردَّ المجلس العسكري الاعتبار للثورة ولشبابها، وأن يعهد إليهم بدورهم الطبيعي في حماية مستقبلهم، وما أيسر الرد على القول بأنهم غير منظمين وليست لهم قيادات معروفة، متى سُمِح لهم بالعمل معا وفي مناخ موات حتى يتم التفاعل الصحي وتبرز القيادات؟ العكس بالضبط هو ما حدث؛ قد تعرضوا للمطاردة وللبطش والإقصاء وهذا لا ينتج إلا التشتت والتطرُّف لا القيادات الرشيدة.

ستكون مشاركتهم السياسية المأمولة والمطلوبة فرصة لاسترداد الثقة في أنفسهم وفي الوطن الذي ضحَّوا ويضحُّون من أجله.

هذه إذن هي الخطوة الأولى، أي مشاركة القوى الوطنية المدنية للمجلس العسكري خلال الفترة الانتقالية وفقا لصيغة يتّفق عليها الطرفان، وسيترتب على ذلك ابتداع حلول مبتكرة وحاسمة للمشاكل المعلّقة منذ شهور، دون حل. وأولى هذه المشاكل بطبيعة الحال الانفلات الأمني الذي طال أمده، وهناك شعور في الشارع بأنه لو توافرت الإرادة السياسية لأمكن القضاء على هذا الانفلات في أسرع وقت، قال لي مواطن شبه أمّيٍّ لو أرادت الحكومة القبض على كل البلطجية وأصحاب السوابق لفعلت ذلك في يومين؛ لأن ملفاتهم ليست في أقسام الشرطة التي احترقت كما يقولون، ولكنها محفوظة في مديريات الأمن السليمة بحمد الله، وستبحث السلطة المشتركة من العسكريين والمدنيين هذا الاحتمال وغيره من الاحتمالات، وستجد الحلول الكفيلة بعودة الأمن إلى كل ربوع مصر دون تلكُّؤ.

وستبحث أيضا تنفيذ البند الأساسي من أهداف الثورة بتحقيق العدالة الاجتماعية وحق العيش الكريم للمواطنين كافة، ستكون هناك اجتماعات مع ممثلي فئات الشعب تطرح فيها الحكومة بشفافية كاملة إمكانات ميزانية الدولة وأقصى ما يمكن تحقيقه في مجال إصلاح أو رفع الأجور لمواكبة انفلات الأسعار، وهذه الشفافية والمصارحة هي الكفيلة بوقف طوفان المطالب الفئوية، المشروعة بالمناسبة؛ لأن المشاركة الشعبية ستجعل الجميع شركاء في

المسئولية، سيدرك الجميع ما يمكن تحقيقه من المطالب فورا، وما يحتِّم نقص الموارد تأجيله إلى حين، وهذا أفضل بكثير من حل كل مشكلة على حدة.

ومن الاقتصاد إلى السياسة، فستبحث هذه السلطة العسكرية المدنية المشتركة وضع خريطة طريق مقنعة ومرضية لكل الأطراف؛ لتنفيذ التحول الديمقراطي وسرعة إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية بكل ضمانات النزاهة والعدالة، حتى يتم تسليم الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة في غضون ستة أشهر كما وعد المجلس العسكري منذ البدء.

ويقتضي هذا بطبيعة الحال إبعاد كل أنصار وأذناب النظام السابق عن مسار العملية الديمقراطية، فهم كفيلون بإفساد المستقبل مثلما أفسدوا الماضي، ووجودهم ليس مقصورا على تشكيلات الحزب الوطني المنحلّ، بل هم متغلغلون في الجهاز التنفيذي للدولة، ولهم منابرهم الإعلامية العالية الصوت، وأنا أؤيد بالطبع ألا يؤخذ البريء بالمسيء، ولكني أكثر تأييدا لحق المجتمع في حماية نفسه من العناصر الضارَّة والمخربة. ليست هذه هي كل المهام التي يطمح المرء أن تؤدِّيها هذه السلطة المقترحة خلال الفترة الانتقالية، بل هي مجرد نماذج لما يمكن أن تفعله. وإذا كانت هذه الخطوات والمطالب تتعلَّق بالسلطات الحاكمة، فهناك في المقابل مطالب من القوى الشعبية صاحبة المصلحة في الثورة، لقد حانت اللحظة التي ينبغي أن يؤجِّل فيها

الجميع خلافاتهم إلى أن نصل إلى برِّ الأمان، فأعداء الثورة يد واحدة بالفعل وهم يحشدون قواهم ويزدادون جرأة يوما بعد يوم، وقد وصلوا في تصريحات قياداتهم الحزبية إلى التهديد والوعيد وهم جاهزون للانقضاض إذا ما سنحت لهم الفرصة، وعندها لن يفرِّقوا بين الليبراليين والإسلاميين، ولا بين اليساريين واليمينيين والائتلاف الفلاني والاتحاد العلاني. هم يريدون كل الرؤوس ليعيدوا من جديد دولة الطغيان والفساد.. أليس الأجدي إذن بهذه القوى أن تتناسى خلافاتها الأيديولوجية مؤقتا، وأن يتوقف التلاسن والتخوين والإضراب إلى أن ننقذ ثورتنا من كل ما يهددها؟

تلحُّ على ذهني أبيات شهيرة لأمير الشعراء قالها في ظروف مختلفة عن أحداث مختلفة حين تساءل:

إلامَ الخلف بينكم إلامَ

وهذي الضجة الكبرى علامَ؟

وأين الفوزُ؟ لا مصر استقرت

على حالٍ ولا السودانُ دامَ

فلنتذكَّر أن السودان لم يدُمْ بالفعل ولكن بأيدينا أن تستقر مصر باذن الله، إذا ما عادت وحدتنا التي صنعت مجد ثورتنا.

الأهرام ٠٩/ ١٠/ ٢٠١١

كأن القلم جمر في يدي أعجز منذ أيام عن تحريكه لأكتب كلمة، وأنا القاتل والقتيل، وفي ماسبيرو كان بعضي يقتل بعضي.. أعرف أن القتيل الشهيد قد صعد إلى السماء تحيطه هالة المجد والبركة، وأن القاتل قد سقط في هاوية من العار ليس لها قرار، ولكني فقدتها معا ولا عزاء لي.

أبكي كل شهيد قبطي مسيحي وقبطي مسلم، فكل من على هذه الأرض أقباط (أي مصريون) بعضهم من بعض.. وأبدأ بأن أقدِّم العزاء لإخوتي المسيحيين الذين نشرت الصحف أعدادهم وصورهم الحزينة.. وعلى من يريد أن يدرك هول ما جرى أن يقرأ ما كتبه الأديب الكبير محمد المخزنجي عن جريمة قتل مايكيل سعد، أحد الأبطال من شباب ثورة يناير الذي أصابه رصاص حبيب العادلي في التحرير، وقضى عليه الاعتداء في ماسبيرو.. غير أنه يجب أن تكون أعصابك قوية لتحتمل قراءة ما حدث لمايكيل ولخطيبته فيفيان مجدي وهي تحاول إنقاذه (ستجد ذلك إن أردت في صحيفة الشروق يوم الخميس الماضي). أي عزاء يمكن أن أقدِّمه لفيفيان ولأسرته ولثوار يناير وللمخزنجي ولنفسي؟ لا أملك سوى الكلمات -وهي شديدة الفقر هنا- وسوى أن أقدِّم العزاء أيضا للكنيسة القبطية ولقداسة البابا شنودة.. رأيت صورته في التليفزيون غداة المذبحة. كان يجلس في الكاتدرائية في ردائه

الكهنوتي الأسود دون أن يتكلَّم، ولكنه كان أبلغ صورة للحزن والفقد، كأنه يحمل أوجاع كل من رحلوا ومن سقطوا.. قلبي معه ومع كل من فقد عزيزا في ليلة الأهوال تلك ومع مصر المكلومة.

القلم كالجمر، يرفض أن يكتب كلمة واحدة ضد الجيش المتهمة بعض عناصره فيما حدث، فهذا هو جيشنا الذي نعتزُّ به ونحبُّه ونتطلَّع إليه لحمايتنا ولنعبر معه هذه المرحلة الانتقالية الصعبة. لكن هذه الحصانة التي يتمتَّع بها الجيش لا تشمل دون شرط المجلس الأعلى بصفته مسئولا عن حكم البلد، وعليه أن يتحمَّل مسئولية أعماله كاملة.. لن أتكلم عمن بدأ بإطلاق النار في المظاهرة أو عن جريمة دهس المدرعات للشهداء والضحايا.. قيل إن هناك تحقيقا يجرى حول ذلك كله بموضوعية وشفافية، وسيتم الاعلان عن نتائجه فلننتظر إذن قبل أن نبرِّئ أو ندين. لكن مسئولية المجلس العسكري تتجاوز ذلك أو تسبق هذا الحدث بكثير؛ فهو سلطة الحكم العليا وكان واجبه منذ بدأت نذر الفتنة الطائفية بعد ثورة ٢٥ يناير أن يعالج جذور هذه الفتنة، لكن بدأ بخطأ فادح دفعنا ثمنه مع أول كارثة بحرق كنيسة أطفيح؛ إذ بدلا من أن يُعمل سلطة القانون بملاحقة الجناة ومعاقبتهم، فقد لجأ إلى شيخ سلفي للتوسُّط لحل المسألة عرفيا بعيدا عن مواد القانون الساري، وكان ذلك خطأ مركَّبا في رأيي، فقد أوحى للخارجين على القانون أن بإمكانهم أن يفلتوا من

العقاب على جرائمهم، وأعطى للتيار الديني المتشدِّد دفعة قوية تفاقمت بعد ذلك، فحين قطع بعض المتشددين الوهابيين طرق السكك الحديدية وطرق المرور الأخرى في قنا؛ احتجاجا على المحافظ المسيحي لجأ المجلس العسكري مرة ثانية إلى توسيط مشايخ السلفيين لحل المشكلة. هذا هو الخطأ الأول الكبير، أي إهمال العمل بالقانون وتشجيع التطرُّف الديني، إما عن وعي أو غير وعي، وكانت تلك كرة من النار أخذت تتضخَّم عبر حوادث مماثلة في إمبابة وغيرها إلى أن انفجرت انفجارها الرهيب في ماسبيرو، وأدعو الله أن تقف عند هذا الحد.

أما الخطأ الثاني الكبير الذي وقع فيه المجلس العسكري والحكومة معا كسلطة للحكم، فهو الصمت على دعاية أو دعوة الفتنة الطائفية التي انتشرت كالوباء في كل منابر الإعلام بما فيها الإنترنت، وقد قُلتُ بعد حريق كنيسة إمبابة إن العدوان يبدأ باللفظ وإن الفتنة تبدأ باللغة، وإن من يطالع جمر السباب المتبادل بين الطرفين المتطرِّفين، المسلم والمسيحي، على شبكة الإنترنت لا يدهشه أن تشتعل الحرائق، وكان من الممكن تدارك هذا الشرِّ المستطير لو أن المجلس أعمل سلطة القانون العادي على القنوات الفضائية الدينية المتطرفة الإسلامية والمسيحية بتهمة ازدراء الأديان والحضِّ على التمييز الديني.. قضية واحدة أو قضيتان وتوقيع العقوبات القانونية المنصوص عليها كان كافيا لإنذار بقية

القنوات وإيقاف الدعوات إلى التمييز الديني والحضّ على الكراهية، وكان لي حوار قريب مع الخبير الاعلامي الدكتور فاروق أبو زيد -عميد الإعلام الأسبق- أكد لي خلاله أن هناك سبلا قانونية متاحة وفعالة لفرض العقوبات على مثل هذه القنوات وتوقيع غرامات مالية فادحة ورادعة عليها، بل إن هذه السبل تشمل المخالفات المماثلة على الإنترنت، وهي مطبَّقة بالفعل في أعرق الدول الديمقراطية. وقد أعود مرة أخرى إلى اقتراحات الدكتور فاروق أبو زيد المفيدة في هذا المجال، ولكن المهم الآن التنبُّه إلى عدم الخلط بين حرية الرأي التي يحميها القانون وفوضى الفتنة التي يتكفَّل القانون نفسه بقمعها. وكان على السلطة الحاكمة أن ترفع سيف هذا القانون بكل حزم لوأد الفتنة قبل استفحالها.

ويجرُّنا هذا إلى خطر آخر طالما كتبت عنه هنا وهو سماح المجلس العسكري لعناصر الثورة المضادة بالعمل بذريعة الديمقراطية. نبَّهت أكثر من مرة إلى أن الواجب الأول لكل سلطة ثورية هو حماية الثورة من أعدائها. لكن السلطة الحاكمة عندنا (وهي تحكم باسم الثورة) سمحت بغرابة شديدة وغير مفهومة لأنصار النظام الذي قامت الثورة بإسقاطه بالعمل بكل حرية تحت لافتة "أبناء مبارك" وغيرها من المسميات، بل وسمح لهم المجلس بالتظاهر على عتباته التي يدافع بشدة من أن يقترب منها المتظاهرون من شباب الثورة أو من

أهالي الشهداء. وقد ازدادت عناصر الثورة المضادة هذه جرأة وعنفا حتى وصل الأمر ببعض قياداتهم مؤخرا إلى التهديد بإشعال الحرائق وفصل الصعيد عن مصر! قطع الله دابرهم قبل أن تتحقَّق أحلامهم المريضة. ولم يخطئ مرشد الاخوان الدكتور محمد بديع حين وجَّه الاتهام لهذه القوى بأنها هي التي مثَّلت العناصر المندسَّة في مظاهرة ماسبيرو. اتَّفق معه هنا تماما، وإن كنت أختلف حول مجمل دور الخطاب الإخواني في مجال الوحدة الوطنية، ولكن هذا حديث آخر.

نحن نركِّز الآن على أخطاء المجلس العسكري والحكومة التابعة في معالجة قضية هذه الوحدة ودرء الفتنة الأخيرة التي انطلقت شرارتها من قرية الماريناب في أسوان لتشتعل في ماسبيرو وفي القاهرة، وقد اقترحت أن ننتظر نتيجة التحقيقات الموعودة قبل أن نُصدر الأحكام على القضايا الشائكة، من قتل المتظاهرين المسيحيين وجنود الجيش؟ ومن المسئول عن جريمة دهس المتظاهرين البشعة؟ وهل كان بعض المتظاهرين المسيحيين مسلَّحين أم إن المسلَّحين كانوا من المندسِّين؟ ومن هم هؤلاء المندسُّون؟ سننتظر إجابات مقنعة عن تلك الأسئلة وغيرها. ولكن هذا لن يمنع من أن أبدي دهشتي عن الأقل من سلوك محافظ أسوان الذي أغضب النوبيين الصابرين قبل أن

يغضب المسيحيين المحتجِّين. ودهشتي أشد لتمسك الحكومة به وكأنه نموذج نادر لا يمكن الاستغناء عنه للنجاح الإداري والتنفيذي.

أما ما لا يحتمل الدهشة أبدا فهو مطالبتي بأن أكذِّب أذني التي سمعت التحريض السافر ضد المتظاهرين المسيحيين في التليفزيون المصري. سمعت كما سمع غيري مناشدة المذيعة التليفزيونية للمواطنين الشرفاء بالتوجُّه لحماية الجيش من هجوم المتظاهرين المسيحيين، وسمعت الأوصاف البذيئة لشركاء الوطن التي ترددت على التليفزيون، فإن لم يكن هذا تحريضا سافرا على العدوان الذي أفضى إلى القتل، فماذا يمكن أن يكون؟

غير أن وزير الإعلام ومسئولين آخرين ينفون أن يكون التليفزيون قد فعل ذلك، ومعنى هذا أننا لم نسمع ما سمعناه بالفعل وإنما خُيِّل لنا، وهنا فإنني أتَّهم وزارة الإعلام بالتحريض على الجنون!

مرة أخرى ومرات كثيرة رحم الله شهداءنا مسيحيين ومسلمين، ووقى الله مصرنا شرَّ الفتن وصانعي الفتن.

الأهرام ١٦/ ١٠/ ٢٠١١

بحثا عن الفئة الباغية

نخطئ خطأ جسيما إذا ما اعتبرنا أن فتنة ماسبيرو قد انتهت دون أن تخلِّف أثرا، ففي كل مرة تشتعل فتنة طائفية نلجأ إلى المسكِّنات ونركن إلى هدوء مؤقت زائف نعتبره نهاية المطاف، ثم تنفجر الفتنة في وجوهنا من جديد بشكل جديد وفي مكان جديد، وقد اقترحت مرتين عبر هذا المنبر أن تبدأ معالجة المشكلة من المنبع، أي من دعاية التحريض على الفتنة في وسائل الإعلام، بما فيها -إن لم يكن على رأسها- الإنترنت.. لا يخطر ببالي العودة إلى فرض الرقابة أو المصادرة، وإنما تطبيق القانون العادي الذي يجرِّم ازدراء الأديان، كما يجرِّم بموجب الدستور ذاته التحريض ضد المواطنة وهي عماد المجتمع والدولة.

وازددت اقتناعا بعد مأساة ماسبيرو بأن هذه القضية يجب أن تكون لها أولوية مطلقة، فقد سعت رسائل المجلس العسكري والكنيسة القبطية معا إلى الدعوة إلى تجاوز الأحداث المأساوية ولمِّ الشمل، لم تكن هذه الرسائل دعوة إلى نسيان ما حدث أو إلى غضِّ الطرف عن الجرائم التي أحيلت إلى التحقيق، ولكنها كانت مسعى مشكورا للتهدئة حتى لا يتمزَّق نسيج الأمة، غير أن من يريدون إشعال النيران تلقفوا الرسائل للسعي إلى تمزيق هذا النسيج الغالي الذي لا نملك سواه ليتماسك الوطن ويبقى، كأن الرسائل الحريصة على

التعالي على الجراح ليبقى الوطن كانت إشارة بدء لانطلاق حملة مسعورة للانقضاض على الوطن.

ولن أسمح لنفسي بنقل نماذج مما يتردد على قنوات فضائية ومجلات إلكترونية ومواقع على الإنترنت من بذاءات وجرائم سب وقذف متبادلة للرموز والمقامات الإسلامية والمسيحية، لو فعلت ذلك فكأني أزيد تلك الجرائم رواجا، غير أن هناك كما ذكرت، من قبل سبلا قانونية لملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتوقيع عقوبات رادعة عليهم، وهذه مهمة المسئولين عن مكافحة الجريمة، وعن تنفيذ القانون، غير أن هناك مهمة تسبق ذلك منوطة بالمجلس العسكري وحكومته، وهي البحث عن الأيدي الخفية التي تحرِّك هذه الأقلام والأصوات الآثمة، والوصول إلى هؤلاء المحرِّضين هو الكفيل بأن يدلَّنا على الفئة الباغية التي اتَّهمها المجلس العسكري بتدبير فتنة ماسبيرو وتنفيذ المذبحة ضد الأقباط والجيش معا، وهذه ليست مهمة بوليسية ولكنها عمل سياسي في المقام الأول يحتاج إلى النظر والتحليل.

وأودُّ أن أعرض في هذا المجال لرسالة تلقيتها عبر البريد الإلكتروني بتوقيع الدكتور محمد نبيل جامع -أستاذ علم اجتماع التنمية بجامعة الإسكندرية- لم تسبق لي معرفة الدكتور جامع أو الاطِّلاع على إنتاجه العلمي، ولكن رسالته تعكس حسا وطنيا عاليا، وتتبع منهجا علميا في التحليل واستقراء الوقائع،

وهو يعطي لرسالته عنوانا دالا المرتكب الحقيقي مجزرة ماسبيرو يستخدم منهج الوصول إلى الحقيقة عن طريق استبعاد العناصر أو الإجابات الخاطئة.. يفحص موقف كل الأطراف المشتركة في القضية، فيستبعد القوات المسلحة، كما يستبعد الأقباط المتشددين، والمسلمين المتطرفين؛ لأن أيا من هذه القوى لا تفيده المجزرة في شيء بل هي العكس تلحق به الضرر.

ويمضي فيستبعد حتى أمريكا التي يهمُّها الحفاظ على علاقتها بمصر، بل وإسرائيل التي تباهى أحد مسئوليها فيما سبق بأن لها دورا في إشعال الفتن الطائفية في مصر، وقال إنه إن كان لها دور فسيكون دورا مساعدا لا أصيلا.. استبعد كل هؤلاء؛ لانتفاء مصلحتهم المباشرة فيما حدث، وخلص إلى أن هناك مستفيدا وحيدا هو قيادات أو مجرمو النظام السابق المسجونون، الذين يملكون المال ولهم في الخارج الأعوان الذين يمكن تحريكهم من بقايا ضباط العادلي وجيش البلطجية الذي يعمل تحت إمرتهم، والذي يقدَّر بالآلاف المؤلَّفة. وهم لا يعملون من منطلق إما نحن وإما الفوضى فقط، وإنما بمنطق عليّ وعلى أعدائي ايضا، فهم يخافون اليوم الذي يحاسبون فيه بعد استقرار مصر وتحقيق دولة العدالة والديمقراطية والحرية.

وبعد أن يخلص الدكتور جامع إلى هذه النتيجة يقدِّم جملة من الحلول قد لا أوافق على بعضها، لكن الأمانة تقتضي نقل أهم أفكاره دون تحريف مادمت قد سمحت لنفسي باقتباس رسالته؛ فهو يري أن الحل يتمثل فيما يلي:

١- سرعة إنهاء التحقيقات الجارية الآن في القضاء العسكري وإعلان النتيجة للشعب.

٢- تسليم السلطة إلى حكومة مدنية يرأسها د.محمد البرادعي أو د.حسام عيسي أو د.كمال الجنزوري، كما اقتُرِح في وسائل الإعلام، بشرط حماية الجيش وتفويض السلطة الحقيقية لها لإتمام عملية الانتقال إلى حكومة مدنية ديمقراطية تامة المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية. وتُجنِّبنا هذه الخطوة على قوله احتمال المزيد من الفوضي ونزيف الدماء أثناء الانتخابات البرلمانية التي تمثل فرصة نادرة لانطلاق جيش مبارك والعادلي والبلطجية لإنهاء روح ثورة يناير وإرجاع الشعب المصري للظلم والاستبداد.

٣- ويركِّز أستاذ الاجتماع بعد ذلك على أن تقوم الحكومة المقترحة بالمواجهة الجادة لقوى الثورة المضادة التي أصبحت معروفة تماما، وتطهير جهاز الحكم من رموز النظام السابق في كل المجالات وسرعة إنهاء المحاكمات لرؤوس هذا النظام.

٤ – وعلى المسار الشعبي فهو يقترح على الشباب الذي يمثل ٧٠٪ من الشعب التوحُّد حول راية الثورة بدلا مما يسميه التفرق السياسي القميء وعليهم تكوين لجان شعبية للعمل الجماعي في مدننا وقرانا تحت ائتلاف شبابي ثوري واحد، ثم يخاطب الشباب قائلا: أنتم قادمون ومصركم الجديدة قادمة بإذن الله.

هذه إذن هي رؤية مواطن مصري مهموم ومشغول بشئون بلده يقترح ما يراه مخرجا من الأزمة التي قُدِّر أنها لا تقتصر على مأساة ماسبيرو، وإن تكن تلك المأساة هي البؤرة التي تبلورت فيها مشكلات مزمنة ومشكلات آنية يجب أن نتصدَّى لعلاجها بسرعة وحزم قبل ان تستفحل بالصمت كالعادة لتنفجر في وجوهنا مرة أخرى بعد حين.

أتمنَّى على المجلس العسكري باعتباره سلطة الحكم النظر في هذه المقترحات ومناقشتها. قد يجد فيها ما يستحق أن يأخذ به، وقد يصل بالمناقشة إلى ما هو أفضل منها، لكن عليه أن يطبِّق ما يصل إليه من استنتاجات وحلول فورا، وأن يُشرك الشعب في مناقشة قراراته، وقد قلت إني لا أوافق بالضرورة على كل استنتاجات الدكتور جامع، لكني أشاركه الرأي بكل قوة في أن الوقت قد حان (منذ زمن طويل في الواقع) لتشكيل حكومة مدنية مسئولة وقوية

برئاستها وأعضائها. سيكون هذا عنصر أمان لاجتياز ما بقي من المرحلة الانتقالية دون مزيد من العثرات.

في رأيي الخاص أن هناك سببا آخر قويا وملحّا لتشكيل هذه الحكومة المدنية الكفء، فإن من يتابع في الصحافة والتليفزيون برامج ومؤتمرات الأحزاب الدينية -التي أصبحت أحزابا شرعية- يعتقد أننا نتَّجه بخطى حثيثة إلى نموذج حكم طالبان.. ولابد من التصدِّي لهذا التيار بإعلاء قيم المواطنة ودولة القانون حسب نص الدستور والإعلان الدستوري بل وحسب منطق التاريخ، وواضح أن الحكومة الحالية أعجز من أن تفعل ذلك أو غيره، وأنها ستقودنا إلى ضياع كل مكتسبات الدولة المدنية وكل ما قامت الثورة من أجل تحقيقه.

وقى الله مصر.

الأهرام ٢٣/ ١٠/ ٢٠١١

النشطاء السياسيون

يسأل مشارك في أحد مواقع الإنترنت عن معنى صفة ناشط سياسي. هل هي وظيفة؟ فيأتيه الجواب من مشارك آخر بأن الناشط السياسي شخص لا عمل له غير التظاهر لإثارة المشاكل والفوضى، ويصرف عليه أبوه وأمه، ويتكرر السؤال والجواب إما بالنصّ أو مع تحويرات بسيطة عشرات أو مئات المرات على مواقع متعددة، بما يدل على أن هذا ليس حوارا بين أفراد متشككين في معنى المصطلح، ولكنه عمل منظَّم يرعاه جهاز قادر بهدف تشويه سمعة وصورة النشطاء السياسيين، ولاسيما من كان لهم دور في ثورة ٢٥ يناير التي يسمُّونها في تلك المواقع بالمناسبة ٢٥ خساير!

سنرجع إلى ذلك، ولكن سأفترض الآن أن البعض يسأل ببراءة وحسن نية عن معنى الناشط السياسي، وسأتطوَّع من عندي بتقديم تعريف عملي، الناشط هو صاحب مبدأ يراه محققا للنفع والمصلحة العامة، ويسعى إلى نشر هذا المبدأ وتحقيقه عن طريق إقناع الآخرين بالوسائل السياسية التي تشمل الدعوة والتظاهر السلمي وعقد المؤتمرات الجماهيرية وغير ذلك من السبل، وهو مستعد لبذل التضحية من أجل المبدأ بما يشمل قبول التعرُّض للمطاردة والتشريد من العمل والاعتقال وقبول الاستشهاد حين يصبح فرضا. ولتقريب هذا الكلام من التطبيق العملي يكفي أن ننظر إلى الشباب الذين

مثَّلوا رأس الحربة لثورة ٢٥ يناير وقاطرتها الأساسية التي أقلَّت بعد ذلك الملايين.. كانوا ناشطين سياسيين ينضوون في مجموعات منها "كلنا خالد سعيد" و"حركة كفاية" و"حركة ٦ إبريل" وغيرها... كلهم دفعوا أثمانا باهظة في ظل حكم مبارك، وقضى الكثير منهم شهورا أو سنين في معتقلات الطاغية وسجونه، وهم الذين قاوموا بعد ذلك بأجسامهم العارية وأجسادهنَّ غزوات الأمن المركزي في أثناء الثورة، وهم الذين عطَّرت دماؤهم الزكية أرض التحرير وغيره من ساحات الثورة في مصر حين سقط منهم الشهداء والشهيدات والجرحى.

والنشطاء السياسيون يفِدُون من كل فئات المجتمع، ينتمون إلى كل الأعمار، وكل الطبقات الاجتماعية والعقائد السياسية والدينية، ولكنهم يظلون أقلية بالقياس إلى الصامتين، الذين درجنا مؤخرا على تسميتهم حزب الكنبة، غير أنهم الأقلية الفاعلة التي تقود كل تغيير في أي مجتمع نحو التقدُّم.

وسأعطي مثالا واقعيا ناشطة سياسية تعرَّفت عليها قبل عشر سنوات في مظاهرات حركة كفاية ضد نظام مبارك، وهي الدكتورة ليلى سويف - الأستاذة بكلية العلوم بالجامعة- لم تكن شابة وقتها بل كانت أما لشابين هما علاء ومنى. غير أنها في أثناء المظاهرات كانت تنافس الشباب في الهتاف الحماسي ضد مبارك ونجله، وكانت تتصدَّى بشجاعة لهجمات جنود الشرطة

الساعين لفضِّ المظاهرة، وتتحمَّل اعتداءاتهم الغليظة بالقول والفعل، ويمتد نشاطها إلى الجامعة حيث تشارك مع زملائها في حركة ٩ مارس؛ لمقاومة أذناب النظام السابق داخل الجامعة. ولا أعرف إن كانت قد تعرَّضت في مسيرتها النضالية للسجن أم لا، ولكني أعرف أنها أنجبت ابنتها منى حين كان زوجها الناشط أحمد سيف الإسلام عبد الفتاح مسجونا.

وأعرف أيضا أن ابنها علاء عبد الفتاح قد دخل السجن أيامها في عام ٢٠٠٦ تم القبض عليه في مظاهرة احتجاجية للدفاع عن استقلال القضاء. ولابد أني كنت هناك فقد شاركت في كل الوقفات والمظاهرات الاحتجاجية لدعم القضاة في معركتهم النبيلة التي قادها القاضي الجليل زكريا عبد العزيز رئيس نادي القضاة أيامها. غير أني قد أفلتُّ سالما، أما علاء فلم يكن محظوظا مثلي؛ إذ تم اعتقاله وقضى في السجن ٤٥ يوما.

ولكن علاء شارك بعد ذلك مع غيره من الناشطين في ثورة يناير وفي الدفاع عن ميدان التحرير يوم موقعة الجمل وبعده، وتعرَّض مثلهم للموت. وهو اليوم مرة أخرى في السجن، والتُّهم الموجهة إليه أكثر خطورة من التي أسندت إليه أيام أزمة نادي القضاة. فهي تهم تتعلَّق بسرقة سلاح عسكري والاعتداء على جنود القوات المسلحة والتحريض على العنف... وغير ذلك

من الأفعال الخطيرة التي يقال إنه ارتكبها في أثناء مظاهرة الأقباط الدامية أمام ماسبيرو. وأظن أن علاء هو أول من يعنيه التحقيق في هذه التهم ليثبت براءته منها، ولكنه يرفض -عن حق- أن يحاكَم وهو المدني أمام القضاء العسكري، فهذا حق كفله الدستور قبل تعديله وبعد تعديله، أي أن يحاكم المتهم أمام قاضيه الطبيعي، وترى السلطة الحاكمة أنه بما أن هذه التهم تمسُّ القوات المسلحة فمن الضروري محاكمة علاء أمام القضاء العسكري.

ولكن بغضِّ النظر عن هذا التفسير المتشدد للقانون فأنا أعتقد أيضا أن السلطة الحاكمة لن تخسر شيئا لو سمحت بمحاكمة علاء أمام القضاء المدني مادام يهمُّها سرعة الفصل في القضية وجلاء الحقيقة، لا شك أن السلطة تثق هي أيضا بعدالة القضاء المدني المصري، وأنه سيحاكِم علاء على التهم المسندة إليه بدقَّة ونزاهة لن تقل عن دقَّة ونزاهة القضاء العسكري.

وقد دخلت الدكتورة ليلى سويف في إضراب مفتوح عن الطعام؛ احتجاجا على استمرار حبس ابنها وتقديمه للقضاء العسكري، وأعلنت أنها ستواصل هذا الإضراب إلى أن يتم الإفراج عن علاء الذي ينتظر الآن وهو في السجن مولد طفله الأول، وأنا أدرك أن هذا الإضراب يمثل خطرا حقيقيا على الدكتورة ليلى في مثل سنها وصحَّتها، ولكني لا أملك شيئا سوى أن أضمَّ صوتي إلى صوتها في المطالبة بسرعة الإفراج عن علاء، أعتقد أن رصيده هو

وزملاؤه من شباب الثورة لدى الوطن يسمح -على الأقل- بالإفراج عنه بكفالة، ومحاكمته بعد ذلك أمام قاضيه الطبيعي.

لكم أتوق الآن إلى أن يظلَّ المجلس العسكري على سيرته الأولى التي ألَّف بها القلوب وجمعها من حوله، تلك المسيرة التي بدأت بالتحية العسكرية المهيبة لأرواح الشهداء وتبدَّت في روح السماحة التي أتاحت للمجلس أن يتراجع عن خطأ قائلا للثوار وللشعب: "رصيدنا لديكم يسمح"، كما تجلَّت في عبارات التقدير التي وجَّهها المشير طنطاوي في عيد ثورة يوليو حين قال: "إن الشباب الذي صنع ثورة يناير نبت طيب من أرض مصر ينتمون لشعب عريق تبنوا مبادئ سامية"، وحين قال أيضا في كلمته أمام الجيش الثاني الميداني: "الثوار أبناؤنا وإخواننا ونحن لا نمنُّ على شعبنا".

نحن في أمسِّ الحاجة اليوم إلى هذه الصور من التقارب الإنساني مع هذا النبت الطيب؛ فهؤلاء هم نفس الشباب الذي هتف "الجيش والشعب إيد واحدة".

هتف بها علاء مع زملائه حين رأوا الدبابات القادمة إلى ميدان التحرير في عزِّ الثورة وضرب النار، فاطمأنوا إلى أنها جاءت لحمايتهم، وصعدوا على ظهورها، واثقين أنها ليست حربا عليهم كالحرب التي تشنُّها الشرطة ولكنها بشارة خير ونصر.

لا يمكن لهؤلاء الشباب ولا لأي مصري أن يسعى للوقيعة بين الجيش والشعب، لكن أيدي الفتنة هي التي تبذر الشقاق تريد الوقيعة للجيش والشعب معا لا قدَّر الله، وليست مجهولة أبدا هذه الأيدي، وقد أشرت إلى خطابها المبثوث في شبكة الإنترنت وأقنية معروفة في الإعلام الرسمي والخاص خطابها وحده يفضح هويتها، فهي تعادي الثورة على خط مستقيم (٢٥ خساير كما يصفونها)، أما شباب الثورة فهم يحتفظون لهم بأكثر الأوصاف بذاءة مع اتهامهم بالعمالة لأمريكا وإسرائيل وإيران والسعودية وصربيا في وقت واحد، وتمتلئ شاشات الكمبيوتر بعشرات إن لم يكن مئات الأفلام القصيرة تحت عنوان الفضائح الأخلاقية لشباب وفتيات ٦ إبريل، وهي واضحة الفبركة عن طريق المونتاج الذي يضيف إلى الصور ويحذف منها، عدا مئات التعليقات البذيئة الموحَّدة الأسلوب بما يوحي بأنها موحدة المصدر. وأعداء الثورة الكارهون لشبابها معروفون بالطبع من أنصار النظام القديم، ولكن يبدو أن جهاز الدعاية لهم موحَّد، ويفضح أسلوبه أن القائمين بالتنفيذ من بقايا جهاز مباحث أمن الدولة المنحل، سواء ممن مازالوا يعملون بصفة رسمية أو من الخارج لمواصلة هوايتهم القديمة في التشهير ضد الخصوم السياسيين وتخوينهم وتلويث سمعتهم، ولكن آثار هذه الهواية الشريرة أخطر

اليوم، مما كانت في العهد البائد؛ فهي تهدف إلى تفتيت التلاحم الوطني للثورة والدولة، وهذه هي الوقيعة الحقيقية.

ويبدو أن أعداء الثورة يحققون شيئا من النجاح في هذا المجال، ومن هنا نلاحظ ذلك العنف في التعامل مع شباب الثورة، واللين المفرط في التعامل مع خصوم الثورة، فمنذ شهور تتوالى المحاكمات العسكرية لهؤلاء الشباب، فضلا عن الفضيحة التي أصبحت عالمية بإجراء كشف العذرية على فتيات التحرير، هذا بينما يواصل أبناء وبنات مبارك نشاطهم وتظاهراتهم أمام كاميرات التليفزيون مطمئنِّين ومتباهين بحمل صور المخلوع دون أن يفكِّر أحد في الحكم في ملاحقتهم أو تجريس فتياتهم، ناهيك عن القبض عليهم أو تحويلهم لمحاكمات عسكرية أو مدنية.

وهذا التفاوت في المعاملة هو الذي يزرع الشكَّ والتذمُّر والوقيعة، وقد آن لقيادة الحكم أن تضع حدا لهذه الفتنة، فالمسألة أبعد بكثير من قضية المحاكمة العسكرية لعلاء عبد الفتاح ورفاقه، وإن كان من الضروري وقف المحاكمة العسكرية له ولغيره من المدنيين.

القضية الحقيقية أن هناك خللا ملحوظا في التعامل مع نشطاء الشباب الذين يرجع لهم فضل كبير في التغيير الذي أسقط حكم الطغيان، وعلى سلطة الحكم أن تبادر إلى المصالحة معهم ومع الشعب القلق لبطء الخطِّي نحو المستقبل الديمقراطي الذي وعدتنا به.

الأهرام ١٣/ ١١/ ٢٠١١

الدولة المدنية والدولة الدينية

أكنُّ احتراما وتقديرا كبيرين للمستشار طارق البشري كمفكر مصري بارز، وأعتقد أنه يبادلني ودّا بودّ، برغم تيقُّني من أننا نختلف في الرأي في موضوع الدولة المدنية والدينية.

تزاملنا عن بعد في منتصف الستينيات عندما كنا كلانا نعمل في مجلة (الكاتب) الثقافية الشهرية، إذ كان ينشر أيامها في المجلة فصول كتابه بالتتابع عن الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ -١٩٥٢ وكنت أنا أحرِّر بابا شهريا عن المسرح، وأتابع بكل شغف مقالاته المنجَّمة في المجلة، التي كانت تعكس انحيازا لنضال حزب الوفد القديم في تلك الفترة ضد الاحتلال الإنجليزي والسراي الملكية، وقرأت الكتاب كاملا بعد ذلك وما تيسَّر لي قراءته من أعمال المستشار الأخرى.

وقد قرأت حوارا مع المستشار البشري أجرته الكاتبة د. ليلى بيومي في عام ٢٠٠٧ يتَّضح منه أنه قد مرَّ بتطوُّرات فكرية جعلته ينبذ العلمانية التي كان يميل إليها في فترة الشباب، ويتحوَّل إلى الإيمان بمبادئ الإسلام الشامل منهجا للحياة، ويقول بنصِّ عبارته: "بدا لي الفكر العلماني في مأزق؛ لأنه يؤدي إلى تجريد الإنسان من هويته المرتبطة بعقيدته وحضارته، بالإضافة إلى أنه مناقص لقيم الديمقراطية".

وكتب المستشار البشري أخيرا ثلاثة مقالات بالغة الأهمية في صحيفة الشروق المصرية، أتوقَّف منها عند مقاله المعنون في الجدل حول المدنية والدينية، ومحور المقال هو أن الجدل حول الخيار بين الدولتين لا مجال له، فنحن نظنُّهما على قوله دولتين نختار بينهما، بينما هما شيء واحد.

ويقول إذا كانت المدنية مقصودا بها الصالح الدنيوي للجماعة الوطنية فهي طبعا لابد منها لانتظام الجماعة، وإذا كانت الدينية تعني الأصول الثقافية السائدة لدى الجماعة البشرية الوطنية والتي تحفظ قوة تماسكها فهي لازمة وضرورية".

وكما ترى فإن المستشار البشري يستند إلى خلفية قانونية فكرية، وهو الدارس والممارس للقانون، ليصل إلى نتائج تبدو منطقية تماما، ولكنها قابلة للنقد والتعديل بالمنهج ذاته إذا ما صيغت مقدمات مختلفة يمكن أن تفضي إلى نتائج مختلفة، فإذا قال إن الديمقراطية تتمثل في توافق تيارات فكرية وسياسية مختلفة في إطار دستور يكفل لكل التيارات حريتها والتزامها بحرية التيارات الأخرى، فهو لن ينتهي بالضرورة إلى وجود أصول ثقافية مشتركة تنظم هذه التيارات جميعا وتجسد لها هوية مشتركة، بل قد يكون هناك قبول لتعدُّد الهويات وتآلفها في إطار احترام الدستور والالتزام به.

ويمكن أيضا الدخول إلى موضوع الدولة المدنية والدولة الدينية من باب التاريخ الذي يجيد المستشار قراءته ويتقن كتابته، والذي أتيح لي أيضا أن أدرسه.

ولابد منذ البدء أن أوضح أنني مسلم أؤدِّي فرائض الله وأنتهي عن نواهيه، وأرجو أن أكون عنده مقبولا ولا أزيد. ومن منطلق هذا الإيمان بالدين الحنيف فإنني لا أخفي الآن، ولم أخف في كل ما كتبت من قبل، انحيازي للدولة المدنية التي تكون مرجعيتها الأساسية كما قلت هي الدستور والقانون المدني والجنائي وسائر أفرع القانون التي يضعها مشرِّعون ملتزمون بالدستور. ولم أخفِ أيضا فيما أكتب استرابتي في عبارة الدولة المدنية ذات المرجعية الدينية؛ فهذه المرجعية منصوص عليها في الدساتير المصرية، وحتى في الإعلان الدستوري الأخير الذي ينصُّ على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

غير أني أرفض أن تتولى أي جماعة أو حزب تفسير تلك المرجعية واحتكارها؛ فتلك هي المقدمة الطبيعية لقيام الدولة الدينية التي عانى عالمنا الإسلامي منها ومازال يعاني الويلات.

وقد انتبه إلى هذا الخطر أشهر وأعمق مفكري التاريخ الإسلامي، ابن خلدون، الذي شرح في مقدمته الذائعة الصيت قبل قرون أن الفتن التي

تتخفّى وراء قناع الدين تجارة رائجة (ولا سيما في عصور التراجع الفكري للمجتمعات وهذا التفسير من عندي) إذ لاحظ ابن خلدون تواتر ظهور جماعات بين فترة وأخرى تدعو إلى إقامة شرع الله والعمل بسنّة نبيه عليه الصلاة والسلام، ويصل في تحليله إلى جوهر الموضوع فيقول: "وأغلب المنتحلين لمثل هذا تجدهم يطلبون بهذه الدعوة رئاسة امتلأت بها جوانحهم، وعجزوا عن التوصل إليها بشيء من أسبابها العادية فيحسبون أن هذا من الأسباب البالغة بهم إلى ما يؤملونه".

وأعتقد ان ابن خلدون يعني هنا قادة تلك الحركات، ولا يعني الأتباع الذين قد يضلّلهم القادة ولكنهم غالبا ما يكونون مخلصين في ايمانهم.

ولكن هل يكفي الإخلاص؟

.

ربما كان بن لادن مخلصا حين تصوَّر أن تدمير البرجين فيما أسماه غزوة نيويورك هو جهاد يثاب عليه. ولكن غزوته أسفرت في النهاية عن تدمير بلدين إسلاميين، أفغانستان والعراق الشقيق. وربما كان جعفر النميري والبشير مخلصين في أنهما يطبقان الشريعة، لكن هذا التطبيق الذي بدأ ببتر الأيدي والحرب على الكفار انتهى إلى بتر جنوب السودان من شماله، وهذان مجرد مثالين على ما يمكن أن يحدث حين يتصوَّر الحاكم أو الزعيم الديني أنه معصوم من الخطأ؛ لأنه ينسب أفعاله إلى المرجعية الدينية.

وليس الأمر مقصورا على عالمنا الإسلامي بطبيعة الحال، فحيثما يكون الحكم مستندا إلى هذه المرجعية تتتالى الويلات. فلننظر مثلا إلى حكم الإمبراطورية الرومانية المقدَّسة في أوروبا العصور الوسطى المستندة إلى الكنيسة الكاثوليكية؛ فباسم الدين كانت مجازر محاكم التفتيش التي تفتِّش في إيمان الناس وتحكم بالإعدام والحرق.

ولعلَّ إدراك السياسي التركي الحصيف الطيب أردوغان للمشاكل التي تترتَّب على ربط الدين بالحكم، هو الذي دفعه إلى توجيه تحذيره وتنبيهه الرقيق حين زار مصر مؤخرا؛ إذ قال ما معناه إنني سياسي مسلم، ومن الوارد أن أرتكب خطأ كإنسان معرَّض للخطأ، فلو نسبت سياستي إلى الإسلام فقد يسيء خطئي إلى الدين الحنيف، وأنا أربأ بديني ونفسي عن هذا المنزلق. وقال إن الحاكم مرجعيته في تركيا الدستور الذي يساوي بين جميع المواطنين، متدينين وعلمانيين وغيرهم. وحين قال ذلك أغضب دعاة المرجعية الإسلامية، حتى وهم بعيدون عن الحكم (حتى الآن). وبين أوراقي ما أعتبره (وثيقة) مهمة تلقي الضوء على كثير مما يجري الآن في الوطن وما يدبَّر له في المستقبل.

فبعد انتخابات ٢٠٠٥ التي فاز فيها الإخوان بعدد كبير من المقاعد في البرلمان نشر الدكتور محمد حبيب الذي كان يشغل منصبا رفيعا في مكتب الإرشاد

مقالا في مجلة الشرق الأوسط السعودية التي تصدر في لندن بعنوان بالغ الدلالة وهو "حكم الإخوان غير وارد ولكن هكذا نتصوَّر الحكم".

ومن يعرف شيئا عن تنظيم جماعة الإخوان المسلمين المحكم والمنضبط يدرك أن مقالا بمثل هذه الخطورة لا يمكن نشره إلا إن كانت قيادة الإخوان توافق على مضمونه (إن لم تكن قد راجعت نصَّه)، ومع أن الدكتور حبيب قد ترك جماعة الإخوان في وقت لاحق، فمن المهم أن نرى كيف تصوَّرت قيادة الإخوان حينها الحكم، وأن نرى إن كانت تصوراتها قائمة حتى الآن أم لا. ونظرا لضيق المساحة فسأركز في هذه الكلمة على تصور نائب المرشد السابق عن علاقة الدين بوضع الدستور، وهو موضوع الساعة الملح الآن المتمثل في رفض أي مبادئ أو ضمانات للحفاظ على مدنية الدولة من جانب الإخوان وحلفائهم في التيارات والأحزاب الدينية.

في البند ثانيا من مشروع الحكم النظري أيامها يقول الدكتور حبيب كلاما ليبراليا جميلا عن الفصل بين السلطات، ثم يقترح أن تختار السلطة التشريعية مجموعة من أصحاب الكفاءات الفقهية والقانونية والسياسية لتقوم بوضع دستور جديد مستهدية بقواعد الشريعة الإسلامية. ومعنى ذلك أن المشرعين الجدد لا يكتفون بالنص الوارد في المادة الثانية من الدستور، بل إنهم كانوا يريدون، ومازالوا يريدون بطبيعة الحال -أن يفصِّل الدستور الجديد

اختصاصات السلطات الثلاث على أساس ديني سترتب عليه بالتأكيد قوانين تفصِّل أيضا ما يُجمله الدستور، ومن هنا النص على كفاءات فقهية تختارهم السلطة التشريعية لوضع الدستور الجديد. وهم ليسوا فقهاء دستوريين؛ لأن المشروع يضيف بعدهم الكفاءات القانونية. فمن يا ترى تلك الكفاءات الفقهية إلا أن يكونوا فقهاء في الدين يُعهد إليهم بالشقِّ الديني في صياغة مواد الدستور؟ وما هي الدولة الدينية إن لم تكن هي ذلك بالضبط؟

يلقي هذا البيان القديم كما ذكرت ضوءا على التشبُّث المستميت بحق لجنة الدستور التي يتوقَّعون تشكيلها من رجالهم في صياغة الدستور على هواهم دون أي قيود، لكي يتم المشروع الأساسي الذي حذَّر منه أردوغان المسلم الطيب وهو إقامة دولة دينية بلا مواربة، لا علاقة لها بمقومات الدولة الديمقراطية الحديثة. وقد اقتربت الآن ساعة الفصل في الانتخابات الموعودة، وأي كلام أكتبه الآن أو يكتبه غيري لن يؤثِّر على قرارات الناخبين ولا على الظروف الموضوعية التي ترسم الأمور على الأرض وتحدد خيارات الناس، وهي ليست كلها ظروفا مواتية لإرساء الحرية التي نتمناها، ولكن من واجبنا أن نجهر بما نعتقد أنه الحق، وأنه يحقق مصلحة الوطن حتى ولو كان ذلك في مستقبل نرجوه قريبا بإذن الله.

الأهرام ٢٠/ ١١/ ٢٠١١

الحكومة المطلوبة

أول ما يتوقعه المرء بعد الإعلان عن حكومة للإنقاذ هو سرعة تشكيلها لتسرع في الإنقاذ المأمول، ولكن بعد مضيٍّ أربعة أيام على قبول استقالة حكومة الدكتور عصام شرف -أي صباح الجمعة- مازالت حكومة الإنقاذ وعدا معلقا ومازال الدكتور شرف يمارس مهمته الأخيرة في تسيير الأعمال، ولا ندري إن كان سيسيرها في الانتخابات المنتظرة بعد يومين أم ستنقذنا حكومة الإنقاذ؟ سيقتصر أي حديث عن هذه الحكومة الآن إذن على ما نتمنَّاه من أي حكومة في هذه الظروف العصيبة.

لكن فلنعترف أولا بأن مجرد الإعلان عن هذه الحكومة قد جاء استجابة لضغط من ثوار التحرير بعد أن سقط منهم شهداء أبرار لهم الرحمة والمجد ولقاتليهم الخزي والعار، وجاءت مثلها مثل كل خطوة للأمام منذ نجاح الثورة بفضل المليونيات التي أدَّت إلى القبض على رؤوس النظام السابق وإلى إقالة حكومة أحمد شفيق، وحتى القبض على مبارك وإحالته للتحقيق ثم سجنه مع ولديه، وتقديمهم إلى المحاكمة.. لم يتحقَّق أي من هذه الانجازات إلا بفضل ضغط ثوري من مليونية في التحرير. ومع ذلك فقد استمر الهجوم طول الوقت على هذه المليونيات وعلى الشبان المشاركين فيها واتهامهم بلا انقطاع، بأنهم السبب في كل المشكلات التي تعاني منها مصر وعلى رأسها

بالطبع تعطيل عجلة الإنتاج، وقد وجّهت في منبر الأهرام هذا أكثر من مرة نقدا للمجلس العسكري بضلوعه المباشر وغير المباشر في محاولة إضعاف حركة شباب الثورة وإقصائها عن ساحة العمل السياسي؛ ففي البدء عقد المجلس اجتماعات مع بعض فصائلهم دون البعض ودون أن يكون لهذه الاجتماعات نتيجة أو أثر مباشر، بل زاد اختيار بعض التيارات وإقصاء أخرى من انقسام راحت شقته تتسع بين شباب الثورة، واقترن ذلك ببطش الاعتداء على المعتصمين والمعتصمات في التحرير في شهر مارس، وتحويلهم إلى السجن الحربي، ثم كانت الطامة الكبرى عندما اتهم أحد أعضاء المجلس بالاسم حركتي "كفاية" و"٦ إبريل" بالعمالة، وتلقي أموال من الخارج مما فتح عليهما أبواب جهنم من خصوم الثورة.

وبعد هذا الاتهام تقدَّم ممثلون عن الحركتين بشكوى إلى القضاء طالبين تقديم أدلة على الاتهام أو تبرئة ساحتهم منه، ولم يحدث أي من الأمرين. لكن منذ أسابيع قليلة برَّأت لجنة حكومية لتقصي الحقائق "حركة ٦ إبريل" من تهمة العمالة وتلقي الأموال من الخارج، وطالبت الحركة بأبسط الحقوق وهي أن يقدِّم المجلس اعتذارا عن تلويث سمعتها لكنها مازالت تنتظر دون مجيب.

وما أريد أن أقوله هو أن انفجار الغضب في التحرير، وإن يكن مبرَّرا تماما بعد همجية الاعتداء البوليسي على أقارب الشهداء في الميدان، فهو في الوقت نفسه نتيجة لتراكم أخطاء في التعامل مع شباب الثورة حذرنا منه مرارا دون طائل.

وتفاقم غضب الشباب والنشطاء والمنصفين من أبناء الشعب؛ بسبب التراخي في تنفيذ أهم مطالب الثورة وهو العدل الاجتماعي (على الأقل بتحديد حد أقصى وحد أدنى للأجور) ومحاربة الغلاء وانفلات الأسعار دون ضابط يراعي مستويات الدخول المتدنية، وتحقيق الأمن بالقضاء على البلطجية والجريمة المنظَّمة التي تروِّع الشارع المصري، وذلك باصلاح جهاز الشرطة بشكل جذري والاستجابة لمقترحات الخبراء والمختصين للإسراع في هذا الإصلاح الذي يزيل العقبة الأساسية أمام عجلة الانتاج المتوقِّفة لخوف المستثمرين والسياح، أضف إلى ذلك البطء في محاكمة الرئيس المخلوع وغيره من مجرمي النظام السابق، واللين المفرط في التعامل مع أذناب هذا النظام الذين يسمح لهم بالوقوف أمام المحكمة هاتفين لمبارك وحاملين صورته حتى داخل قاعة المحكمة دون أن يمسَّهم أحد بسوء، وذلك في مقابل القسوة المفرطة والمحاكمات العسكرية المتتالية لشباب الثورة، والقسوة الأكثر إيلاما في التعامل مع أقارب الشهداء والمصابين في الثورة والذين فجَّر الاعتداء الوحشي عليهم في التحرير شرارة الغضب والثورة الثانية في التحرير.

هناك إذن أخطاء وآثام كثيرة ارتُكبت منذ تولى المجلس العسكري حكم البلاد في فبراير الماضي ولابد له من أن يدفع الثمن.. ولكنني لم أقرأ لأي كاتب عاقل اقتراحا بأن يكون هذا الثمن هو إزاحة المجلس العسكري بكامله؛ فكل العقلاء يدركون أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة الباقية لتمثل الدولة، وغيابها يعني -بالإضافة إلى اختفاء جهاز الأمن (المرفوض شعبيا على أي حال)- أن يسقط البلد في براثن فوضى شاملة يرفضها كل مصري عاقل يحب وطنه.

لكن الثمن المعقول الذي يمكن -ويجب- أن يدفعه المجلس العسكري -ومع كامل الاحترام لقواتنا المسلحة واعتزازنا بجيشنا الوطني- هو التخلِّي عن سلطاته السياسية كلها لحكومة الإنقاذ الوطني على أن يبقى رمزا لرأس الدولة إلى أن يسلِّم الحكم بصفة نهائية -مشكورا ومثابا- إلى حكومة مدنية بعد انتهاء الفترة الانتقالية. أي أن يبقى وضعه كوضع رئيس الجمهورية الشرفي في النظام البرلماني.

وأدرك أن هذا الحلَّ يُغضب مني المجلس العسكري وثوار التحرير على السواء. وأنا منحاز بالطبع لثوار التحرير، ولكنني أكثر انحيازا للوطن وللعمل على الخروج من المحنة التي نعيشها الآن سالمين إن شاء الله.

وإذا ما تولَّت الأمر حكومة إنقاذ، باختصاصات كاملة كما تمنَّيت، فقد تكون أول مهمة مطلوبة منها هي إجراء تحقيق عاجل وشفاف في أحداث التحرير الأخيرة وأحداث ماسبيرو من قبلها، وتحديد المسئوليات وإعلانها للشعب بكل وضوح لاجتثاث جذور الاحتقان في المجتمع.

وستكون هذه الحكومة مطالبة أيضا بتلافي الأخطاء التي وقع فيها الحكم في الفترة السابقة، والتي عددنا بعض مظاهرها، ولكن هذه الحكومة ستكون مطالبة قبل كل شيء بالتواصل المستمر مع الشعب في شكل مؤتمرات علنية منتظمة وهي فضيلة كانت غائبة في الفترة السابقة رغم مناشدات متكررة ورغم شدة الحاجة إليها.

وهل تجري هذه الحكومة الانتخابات أيضا؟

لا أدري ولا أحد يدري

الأهرام ٢٧/ ١١/ ٢٠١١

استرداد الدولة المدنية

في ملحمة هذه الأيام اختلطت دموع الحزن على الشهداء والجرحى في ميدان التحرير وشارع محمد محمود بعلامات النصر التي ترفعها الأيادي في طوابير ملايين الناخبين الذين صمَّموا على خروج مصر من نفق الحكم العسكري إلى أفق الديمقراطية الرحب.

لم يلغِ النصر الحزن الراسخ في القلوب على أنبل شباب مصر، ولا منع الحزن احتفال المصريين بنصرهم، وهذا من جملة قدرات مصر على التأليف بين متناقضات لا تجتمع في غير هذا الزمان والمكان، فلنتبع إذن نهج شعبنا العظيم بأن نرفع أولا أكفَّ الدعاء للشهداء والجرحى ولمن فقدوا في تلك الهجمات البشعة نور عيونهم دون أن تعمى بصيرتهم عن أهداف ثورتهم، ظلوا متشبثين بتلك الأهداف منذ ٢٥ يناير وحتى اليوم برغم كل ما قاسوا ويقاسون وتركوا لخصومهم العمى الحقيقي عن رؤية الحاضر والمستقبل والعار الذي يجللهم.

وحتى لحظة كتابة هذه السطور لم تتشكَّل حكومة الإنقاذ الموعودة لإصلاح الأحوال المعوجَّة، مازال المجلس العسكري مصرّا على اختيار الحلول التقليدية في ظرف غير تقليدي، وعلى رفض مطالب الشباب بإجراء تغيير حقيقي في الوجوه والسياسات.. ولا أحد يدري إلى أين يمكن أن يؤدي هذا

الجمود والعناد؛ فإما أن المجلس العسكري يملك من السلطة والقوة ما يمكّن
من إنفاذ رغباته وأوامره فهذا مما لا شك فيه، وإما أن الشباب الثائر يملك
رؤية صائبة للمستقبل فهذا أمر مؤكد أيضا.. ومازلت عند رأيي الذي عبّر
عنه في المقال السابق برغم انحيازي للشباب، وهو أن الخروج من هذه الأزم
يتطلّب تنازلات متبادلة من الطرفين، أي المجلس والثوار، إلى أن تع
الانتخابات.. غير أن هناك نغمة مشبوهة تتكرر الآن في الإعلام الرسم
والخاص مفادها أن شباب التحرير لا يحقّ لهم أن يتكلّموا باسم الشعب، فه
قلّة والشعب ثمانون مليونا. غير أن هذه القلة أيضا هي التي بدأت ثورة ينا
قبل أن ينضمّ لها الملايين ومطالبها الآن هي بالضبط مطالب الثورة الأول
وقد دفعوا في التحرير ومحمد محمود الأثمان نفسها التي دفعوها من ق
استشهادا ودما وعيونا مفقوءة، فمن يحقّ لهم التكلّم باسم الثورة أكثر منه
يمكن بالطبع حشد أعداد أكبر وتنظيم مظاهرات أضخم بوهم إسكا
أصواتهم.

ألا يحدث ذلك بالقرب منا في سوريا الآن؟ ففي مقابل مظاهرات الث
السوريين التي يتم أكثرها خلسة في ظلام الليل لتفادي بطش جند بش
وعصاباته ينظّم أعوان الطاغية مظاهرات علنية مليونية في كل مدن سو

ترفع صوره الكريهة وتهتف له.. فأي الفريقين يعبِّر عن سوريا الحقيقية؟
أمامك معياران لن يخذلانك أبدا في الحكم على صدق أي مظاهرة وأهميتها.
أولهما استعداد المشتركين في المظاهرة للتضحية من أجل الشعارات التي يهتفون بها ولو كان الثمن حياتهم، والمعيار الثاني هو موقف السلطة الحاكمة من المظاهرة هل تبطش بالمتظاهرين أم ترضى عنهم وتحميهم؟
أجرِ مقارنة بناء على هذين المعيارين بين معتصمي التحرير ومتظاهري ما يسمَّى بالأغلبية الصامتة، وستكتشف على الفور أن شباب التحرير هم الطليعة التي خرجت يوم ٢٥ يناير برغم صمت الأغلبية، وأصروا على انتزاع المستقبل من قلب المستحيل فكان لهم ما أرادوا وأشرق على مصر فجر طال انتظاره ومازال يسعى لتبديد بقايا الظلام.

ولابد الآن برغم كل آلام وآثام الماضي القريب من توجيه التحية والتقدير للمجلس العسكري لنجاحه في تأمين المرحلة الأولى من الانتخابات، مع الدعاء بأن يستمر النجاح فيما بقي من المراحل. ورغم أن النتائج النهائية للمرحلة الأولى لم تعلن حتى لحظة كتابة هذه السطور، فمن الواضح أن الإخوان المسلمين والسلفيين قد حقَّقوا نصرا كبيرا من المتوقَّع أن يتأكد فيما بقي من المراحل. وبرغم إيماني العميق بالدولة المدنية الديمقراطية ودفاعي المستمر عنها في هذا المنبر فأنا آخر من فاجأته هذه النتائج. ولا أبالغ إذا ما

قلت إنني ظللت لعشرات السنين أراقب وأكتب عن التصدُّع التدريجي، أو بالأحرى عن التحطيم الممنهج لمقومات الدولة المدنية والصعود المنتظم لتيار الإسلام السياسي، والذي لابد أن ينتهي إلى ما انتهينا إليه، لهذا فأنا لا أتفق مع خصوم هذا التيار الذين يُرجعون النجاح الكاسح للإخوان والسلفيين إلى المخالفات في اللجان الانتخابية أو إلى الرشاوي العينية، إن تكن هذه أو تلك قد حدثت فتأثيرهما ثانوي في واقع الأمر.

الحقيقة الجوهرية كما قلت هي أن الدولة المدنية المصرية تآكلت شيئا فشيئا، لقد قضينا قرابة قرنين من الزمان لبناء هذه الدولة التي أخرجتنا من عصور الظلام والتبعية التي غرقت فيها مصر قرونا طويلة، وتحقَّق ذلك بفضل جهود العشرات من أفضل العقول التي أنجبها هذا الوطن منذ رفاعة الطهطاوي وحتى طه حسين، وبفضل جهاد وتضحيات أجيال متعاقبة من المصريين الذين خاضوا حروبا وثورات شعبية للوصول إلى الاستقلال والحرية والمواطنة والاستنارة والعلم واسترداد كرامة المرأة في المجتمع... تآكلت هذه الدولة بفعل فاعل أو فاعلين معروفين على امتداد نصف القرن الأخير، ولم يكن الإخوان بعيدين أبدا عن هذا الانقلاب على الدولة المدنية، فقد ظلوا يعملون بدأب على مدى ثمانين عاما بوسائل مختلفة -لم تخلُ في بعض مراحلها من السلاح والعنف- للوصول إلى الحكم وتطبيق حلمهم في إقامة الدولة

الدينية، وبدا أنهم قاب قوسين من تحقيق حلمهم في عام ١٩٥٢ عندما تحالفوا مع الضباط الأحرار لولا أن انقلب فريق على الآخر، ثم تحالفوا مرة أخرى مع السادات في السبعينيات، لكنهم كانوا أكثر ذكاء هذه المرة. ركّزوا جهدهم على التغيير الاجتماعي البطيء ينشر رسالتهم وقيمهم المحافظة وسط الجماهير بالتدرج -في المدارس والجامعات والنقابات المهنية والإعلام والريف والأحياء الشعبية- ويسّر لهم ذلك بطبيعة الحال استنادهم إلى موارد مالية هائلة أتاحت لهم إقامة المشاريع الاقتصادية وبناء المدارس والمستشفيات... إلخ. ونجحت هذه الخطة في بسط سيطرتهم شبه الكاملة على قطاعات المجتمع الذي تغيّرت قيمه ومفاهيمه لتطابق فلسفتهم في الحياة، وبينما كانت السلطة السياسية في عهد مبارك تشنُّ عليهم هجمات غشيمة متتالية، كانوا هم يحقّقون نصرا تلو الآخر في بسط سيطرتهم على المجتمع، وكتبت مقالا أيامها أقول فيه إن انتقالهم من حكم المجتمع إلى حكم الدولة هو مسألة وقت لا غير.. وقد حان الوقت.

وبالمثل فقد حان وقت العمل لأنصار الحلم المصري القديم في دولة مدنية قوية راسخة غير قابلة للتآكل والسقوط، وعلى المؤمنين بهذه الدولة أن يدركوا أن هناك متغيرا عظيما ننطلق منه ولم يكن متاحا لأسلافنا من بناة الدولة المدنية، وأعني ثورة يناير الشابة الشجاعة التي تتيح لطليعة الأمة

الراغبة في استرداد هذه الدولة الاستناد إلى طليعة أخرى تعلمت التضحية من أجل المبدأ حتى الاستشهاد.. على النخبة أن تقتدي بهذا الشباب وأن تعمل معه يدا بيد، وعليها أيضا أن تنطلق في عملها من تراث هذه الأمة الديني المستنير -المسلم والمسيحي- فقد كان أعظم قادة التغيير الأوائل من علماء وخريجي الأزهر الشريف، وكان قادة ثورة ١٩ من المشايخ والقساوسة معا. ومن حسن الحظ أن مشيخة الأزهر يتقلدها الآن إمام جليل هو مدرسة في السماحة والاستنارة يمكن أن نتعلَّم منه الكثير.. ومن المهم العمل في صبر وأناة؛ لأن هدم القيم أسهل بكثير من إرسائها.. وكل ذلك بحاجة إلى تفصيل.

وأختتم أني شاهدت على شاشة التليفزيون الناشط السياسي أحمد حرارة الذي فقد إحدى عينيه برصاص القناصة في ثورة يناير، والعين الأخرى بقناصة شارع محمد محمود، وكان يقول في تواضع لم ألمس فيه ذرة من رياء أو افتعال: "عيناي ثمن بسيط لحرية مصر".

أما أنا فأقول إنه أغلى ثمن يمكن دفعه ومن حقه علينا أن نسترد بهذا الثمن حريتنا غير منقوصة. وحقنا في دولة ملك لكل مواطنيها، دولة قوامها الحرية لا السمع والطاعة.

الأهرام ٠٤/ ١٢/ ٢٠١١

بعد غد وليس غدا!

انتهت المرحلة الثانية من الانتخابات أو أوشكت أن تنتهي، ولا أتوقع أن تختلف نتيجتها هي أو المرحلة الثالثة عما انتهت إليه المرحلة الأولى، سيحقِّق تيار الإسلام السياسي بأحزابه المختلفة تفوُّقا مقبولا أو تفوُّقا كاسحا في البرلمان المنتظر، وسيظلُّ للتيار المدني تمثيل رمزي أو تمثيل مشرِّف في هذا البرلمان، لكنه لن يغيِّر من واقع الأمر شيئا، وواجبنا بالطبع أن نحترم نتيجة الاختيار الشعبي الديمقراطي، وأن نتمنى التوفيق للفائزين من كل التيارات في خدمة الوطن والنهوض به.

أما وقد قيل ذلك، فمن واجبي أن أكرِّر ما ذكرته في المقال السابق وهو أنني آخر من تفاجئه هذه النتائج، برغم إيماني الثابت بأن الدولة المدنية هي التي تحقِّق صلاح الدنيا والدين في وطننا، إن لم يكن في كل الأوطان، فهي لا تخاصم الدين بل تعتزُّ به وتعطيه مكانته السامية في المجتمع، لكنها تخاصم الاتِّجار بالدين وفرض الوصاية على المجتمع والأفراد باسم الدين أو باسم العقيدة الصحيحة، التي يحتكر التعبير عنها فرد أو جماعة؛ فالتدخل في حرية الأفراد وفي معتقدهم ومسلكهم يأباه ديننا الإسلامي الحنيف وكل الأديان السماوية، والقيد الوحيد على هذه الحرية هو قيد القانون العادي في حالة الخروج عليه، وأستند هنا مرة أخرى وثالثة ورابعة إلى قول من هو أفضل

وأعلم مني، أي إلى الإمام محمد عبده، الذي أتمنى أن يرسخ قوله في عقولنا جميعا حين يؤكد أنه:

"لا يسوغ لقوي ولا لضعيف أن يتجسَّس على عقيدة أحد، وليس يجب على مسلم أن يأخذ عقيدته أو يتلقَّى أصول ما يعمل به من أحد إلا عن كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم- لكل مسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله، وعن رسوله من كلام رسوله، دون توسيط أحد من سلف ولا خلف، وإنما يجب عليه قبل ذلك أن يحصل من وسائله ما يؤهِّله للفهم".

وعندي أن هذا الإلغاء لحق أي فرد أو جماعة في الوصاية على العقيدة الدينية للأفراد لا يضمن فقط حرية الفرد، بل يضمن في الأساس نقاء العقيدة ذاتها من أن يدخلها التحريف أو الانحراف عن طريق فرض تفسيرات خاطئة أو مشوهة، وهي بلوى عانت منها العقائد جميعا، وقسَّمت الناس شيعا متناحرة. كان الإمام محمد عبده حلقة متألقة في سلسلة ذهبية من رواد الفكر الذين أسهموا في تأسيس الدولة المدنية الحديثة، وقادوا الرأي العام للخروج من تخلُّف العصور الوسطي الذي فرضته عليهم الدولة العثمانية إلى الدولة المدنية الحديثة، التي عشنا فيها طوال القرنين الأخيرين، وقد وصفه المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة، في كتابه عنه بأنه مجدِّد الدنيا والدين، ويحدِّد لنا الدكتور محمد حسين هيكل (باشا) دوره في عبارة موجزة تغنينا في هذا المقام؛ إذ يقول

كان الشيخ محمد عبده قد بلغ مركز الإفتاء وكان رجلا حرَّ الرأي، يدرك قواعد المنطق أحسن إدراك، فنادي بأن التقليد ليس من الدين في شيء، وذهب في غير تردُّد إلى أن الجمود هو الذي قضى على الأمة الإسلامية بالتأخُّر، وجعلها طعمة للاستعمار الأجنبي؛ لأنه قيّد العقل في هذه الأمم الإسلامية بقيود منعته من الانبعاث في التفكير إلى غاية ما يستطاع بلوغه لإدراك الحق والجمال والجلال في خلق الله جلَّ شأنه.

غاية الإمام وغاية الدولة المدنية أيضا، هي التخلُّص من هذه القيود التي تمنعنا من النهوض والتقدم وإدراك حقائق الكون حولنا، وما نجهل من علوم واكتشافات لندرك الحق والجمال والجلال في خلق الله سبحانه.

وقد قلت في مقالي السابق إن الدولة المدنية التي بناها قادة الفكر هؤلاء، بفضل ريادتهم وبفضل كفاح الشعب الذي اقتنع بهم، تعرَّضت على امتداد أربعين سنة على الأقل للطعن في مشروعيتها والتدمير الممنهج لبنيتها حتى تآكلت، وأضفت أننا بحاجة إلى جهد كبير لاستردادها؛ لأن الحاجة إليها ملحَّة أكثر من أي وقت مضي، وفي رأيي أن هناك عوامل كثيرة للأمل في تقريب يوم هذا الاسترداد منها.

أولا: ثورة ٢٥ يناير والشباب الرائع الذي يحافظ على شعلتها دون أن تفتَّ في عضده طلقات الرصاص ولا فقء الأعين الغالية ولا المحاكمات العسكرية ولا مهانة كشف العذرية، وهم يمثلون أيا كان عددهم أمل مصر في المستقبل، غير أني أضمُّ صوتي إلى الدكتور البرادعي في مناشدتهم أن يوحِّدوا صفوفهم مرَّة وإلى الأبد، فالأوقات صعبة لا تحتمل التشتت والتفرق، والأعداء كثيرون، ومصر بحاجة لهم الآن كنواة صلبة في طليعة الشعب، وهؤلاء الشبان يحتضنون في وجدانهم بالغريزة قيم الدولة المدنية التي خرجوا للدفاع عنها في ٢٥ يناير، هم لم يروا أن حضارة مصر القديمة حضارة عفِنة، كما قيل، بل اصطفُّوا يحمون عُزَّلا بأجسادهم المتحف المصري من هجمات البلطجية وسط طلقات الرصاص في عزِّ الثورة، كانوا يدركون قيمة تراث أجدادهم الذين علَّموا الدنيا قيم الحق والخير والجمال، فدافعوا عنه كتراث حضارة سامية لا كأصنام شرك كما رأي المتصحِّرون وجدانا.

ثانيا: إن الدولة المدنية مازال لها أنصار كثيرون في المجتمع، يتمسَّكون أو يتشبَّثون بقيمها ورموزها، صحيح أن هجمة التيار المعادي لهذه الدولة قوية وغالبة الآن، لكن المقاومة مستمرة وستتصاعد، وعلم التاريخ يقول لنا إن جسامة التحدي توجِد بذاتها جسارة الاستجابة، وبعبارة أوضح فإن هجمة

الفكر الرجعي الباطشة ستوجِد بالضرورة ردا موازيا ومساويا لها في القوة من التيارات المدنية والتقدُّمية، كلما ازداد الهجوم اشتدَّ الدفاع.

ثالثا: تحديات الواقع ستفرض على الجميع إرجاء الجدل البيزنطي حول القضايا النظرية؛ لمواجهة القضايا الملحَّة والأساسية التي تحتاج إلى حلول علمية وعصرية مثل الأزمة الاقتصادية والبطالة والتعليم والصحة... إلخ. ولم أسمع لتيار الإسلام السياسي حلولا في هذا المجال إلا إيقاف عمل البنوك الربوية ومنع السياحة الأجنبية (السيئة)، ومع كل الاحترام فأظنُّ أن هذا لا يكفي وأن لديهم بالضرورة حلولا أخرى مستمدة من تراث الدولة المدنية في التخطيط وعلوم الاقتصاد الأخرى ستحافظ على هيكل الدولة ومقوِّماتها.

رابعا: استنادا إلى ما سبق فأتوقَّع أن يؤدي الاحتكاك السياسي بين نواب الأحزاب الدينية والأحزاب المدنية إلى نوع من التفاهم الإيجابي لمصلحة الوطن، فقد رأينا ما أدى إليه النقاش السياسي بعد التصريح البائس الذي اتَّهم فيه قيادي سلفي الحضارة المصرية بأنها عفنة، واتهم أدب نجيب محفوظ، حارس الهوية المصرية، بألفاظ متدنِّية وغير لائقة، إذ تقدَّم بعد ذلك قادة آخرون من التيار السلفي يتحدَّثون بلهجة أكثر اعتدالا ويصوِّبون ما قاله زميلهم.

وكل ذلك حسن ويبشِّر بأن استرداد الدولة المدنية أمر ممكن ولكن أحسن منه، أن يوحِّد أنصار هذه الدولة جهودهم في إطار مشروع مدني قابل للبقاء والاستمرار، وكما ناشدت الشباب من قبل، فإني أناشد الآن الكبار بالتوحُّد، لو تحقَّق ذلك فقد لا تعود الدولة المدنية المنشودة غدا، وإنما بعد غد، ولكن بشرط أن نبدأ اليوم.

الأهرام ١٨/ ١٢/ ٢٠١١

الخــروج من المحــنة

تختتم هذه الجمعة التي أكتب أثناءها أسبوعا صَبَغت طرقاتِه الدماءُ الطاهرة، وعلا فيه صراخ الاحتجاج لتعرية الفتيات وسحلهنَّ في الشوارع، وميَّزهُ الغضب وعدم الاقتناع بالتبريرات الرسمية للجرائم والأخطاء.

وبدا في خلال ذلك الجوِّ المشحون أن الحديث عن نجاح المرحلة الثانية من الانتخابات أشبه بهامش بارد على نص ساخن وملتهب قذف بالحيرة في قلوب المصريين جميعا.

وأول ما أبدأ به هو الترحُّم على الشهداء وتقديم التحية لروح الشهيد الشيخ عماد عفت الذي كان وجهه الباسم السمح تفاؤلا بالنصر أيقونة لثوار ٢٥ يناير في ميدان التحرير، لم يغِب الشيخ عن أي تجمُّع ثوري في الميدان، وحين أسقطته رصاصة غادرة مضرَّجا بدمه في أسبوع الغضب هذا كان دمه الزكيُّ قربانا جديدا لتلك الثورة لكي ترتفع راية نصرها النهائي، وندعو أن يتقبَّل الله قربانك يا صاحب الفضيلة حقا وصدقا، أما نحن فنستودعك جنة الخلد مع صحبك من الشهداء إلى أن نلقاك ونلقاهم. وحتى في موتك فإنك تعطينا أملا حين تردُّ بدمك الطاهر على سؤال شاعرنا الكبير صلاح عبد الصبور الذي وجَّهه إلى رصيفك في الشهادة (الحلاج الصوفي الذي صلبوه في بغداد قبل ألف عام): هل يساوي العالم الذي وهبته دمك هذا الذي وهبت؟ أنت

أجبت.. بإصرارك على الشهادة التي تمنَّيتها كما حدثتنا أرملتك الوفية، قلت نعم، يساوي العالم دم الشهيد الذي يسعى لاقامة العدل، فهو يؤكد رسالة بليغة لمواطنيه بأن الله يأمر بالعدل. وهؤلاء الآلاف الذين شاركوا في جنازتك دليل على أن الرسالة قد وصلت إلى من يعنيهم الأمر.

لكن الرسالة لم تصل إلى مبنى (ماسبيرو) التعيس الذي أضاف بعض العاملين فيه إلى فضيحة تعرية الفتيات وسحلهنَّ عار الانتهاك اليومي للحقيقة.. تكرر على شاشاته نفس الخطاب الكاذب المزوَّر الذي انتهجه إبان اشتعال ثورة يناير، الأكاذيب نفسها والوجوه نفسها التي حرَّضت ضدَّ الثورة بشراسة في بدايتها ثم تظاهرت بالتوبة بعد انتصارها هي نفسها التي عادت عندما سنحت لها الفرصة؛ للهجوم على شباب الثورة والطعن في وطنيتهم وشرف مقصدهم: فهم الآن ليسوا الثوار الحقيقيين الأوائل لكنهم مخرِّبون وبلطجية ومندسُّون، تهاجم عصاباتهم المأجورة المنحرفة بالطوب والحجارة والمولوتوف جنود الشرطة المدنية والعسكرية المدجَّجين بالأسلحة، ولا يردعهم أن يسقط من بينهم من يسقط بالرصاص أو الغاز؛ إذ يبدو أنهم بالإضافة إلى كونهم بلطجية مندسِّين فهم أيضا متخلِّفون عقليا في عُرف ماسبيرو، هل تتخيَّل مثلا المرحوم الشيخ عماد أو الشهداء علاء طالب الطب أو سامح طالب الهندسة أو زميليه بالكلية نفسها سامح ومحمد يتقدَّمون

صفوف المظاهرة ويبادرون إلى إلقاء الطوب والحجارة على قوّات الجيش والشرطة دون سبب غير الرغبة في إثارة الفتنة؟ إن يكن المتكلم مختلا فليكن السامع عاقلا على الأقل.

فلنترك إذن ماسبيرو الميئوس منه ولنتحدث عن المجلس العسكري، لقد ظللت على مدى شهور أكتب بمنتهى الرفق واللين نقدا لسياسات هذا المجلس، كنت أبدؤه دائما بالتأكيد على احترامي مثل كل المصريين لقواتنا المسلحة، ولم يكن في هذا أي ادّعاء؛ لأني أعرف أن جيش مصر الوطني قد ظلّ منذ منتصف القرن التاسع عشر درعا للوطنية المصرية، ولكن نقد سياسات المجلس العسكري لا يمسُّ التقدير لجيشنا الوطني بحال، إلا أن المجلس لم يستجب للنقد اللين الذي أمّلت أن يسمعه كنصح مخلص، ولا للنقد العنيف الخشن الذي وجّهه له آخرون وظلّ يرتكب نفس الأخطاء التي أوصلتنا إلى المحنة التي نعيشها اليوم ونتمنّى لها مخرجا.

وأول نقد وجّهته للمجلس يتعلّق بما نحن فيه الآن هو أنه لم يتّخذ موقفا مؤيدا أو حتى وديا تجاه شباب الثورة منذ البدء، بل كان العكس هو الصحيح منذ اعتقالات ومحاكمات مارس وكشف العذرية للفتيات وحتى اتهامات العمالة للفصائل التي لعبت الدور الأكبر في تنظيم الثورة، واتهامها دون أي دليل بتنفيذ أجندات أجنبية وتخريبية، وفي الوقت الذي ظلّ المجلس يفتح صدره في

تسامح غريب لخصوم الثورة مثل "أبناء مبارك"، ويسمح لهم بالتظاهر حتى أمام باب محكمة المخلوع كان يلاحق ويطارد أي تجمُّع للثوار، وروَّجت ماكينة الإعلام الحكومي الشريرة لهذه الاتهامات ولتلويث سمعة الشباب حتى نجحت في تقويض الشعبية الكاسحة التي تمتع بها الثوار في مطلع الثورة.

وأعان على ذلك الفشل الذريع في إدارة المرحلة الانتقالية لاسيما في ملفي الأمن والاقتصاد الحيويين، وبدلا من أن يعترف المجلس بالمسئولية عن هذا الفشل تم إلقاء اللوم على الثوار مرة أخرى بحجة أن مظاهراتهم (التي تجرى عادة في يوم العطلة الأسبوعي) هي التي تعطِّل عجلة الإنتاج، وروَّج الإعلام الفاسد لهذه المقولة الزائغة بالإلحاح عليها حتى أصبح الربط بين توقف تلك العجلة وبين مظاهرات الشباب من المسلَّمات لدى عامة الناس.

ولا أريد أن أضيف إلى ما سبق مسألة التفاهم أو التوافق بين المجلس العسكري وتيارات الإسلام السياسي، إلا من زاوية دورها في تعزيز إقصاء وتهميش شباب الثورة.

واتَّضح الأمر منذ تشكيل لجنة تعديل الدستور التي ضمَّت ممثلين للإخوان المسلمين دون سائر القوى السياسية، بل وقبل ذلك منذ ندب ممثلين للتيار السلفي دون غيرهم أيضا لحل مشكلة الفتنة الطائفية في أطفيح ثم في قنا،

وبعد ذلك استجاب المجلس لإصرار هذه التيارات على انتخاب البرلمان قبل وضع الدستور الذي يرسي ضمانات الديمقراطية للأغلبية والأقلية معا. ثم جرى تقسيم الدوائر الانتخابية إلى مساحات شاسعة تضمُّ عدة مدن وقرى يستحيل على الشباب التحرُّك أو الدعاية في نطاقها، ولا تترك مجالا إلا للقوى المنظمة تاريخيا والتي تستطيع الإنفاق السخيَّ مما أعطاها الله على الدعاية الانتخابية المكلفة.

لهذا لم يكن غريبا في أول انتخابات تجرى بعد الثورة أن يغيب عنها (أو يكاد) الشباب الذين تدين لهم مصر بأنهم كانوا رأس الحربة لهذه الثورة، والذين بذلوا لها دماء شهدائهم الأبرار، هذا فقط ما أردت أن ألفت الانتباه إليه، ولكني أكرر ما ذكرته من قبل وهو أن علينا جميعا أن نقبل نتيجة الانتخابات التي جعلت للتيارات الدينية أغلبية كاسحة في البرلمان، فهذا هو ما انتهى إليه خيار الشعب، وعلى المؤمنين مثلي بأن النظام المدني هو الذي يحقق صلاح الدنيا والدين لهذا الوطن أن يبذلوا جهدا أكبر في الانتخابات المقبلة.

أما الآن فلنلتفت إلى الأزمة الراهنة. فأنا أستطيع أن أسترسل في التحليل وفي إلقاء اللوم على المجلس العسكري، ويستطيع طرف آخر مثل أبناء العباسية الصامتين الأغلبية (طبقا لإحصاء غامض!) إلقاء اللوم على شباب الثورة

وهم لا يتأخرون في ذلك ولا يقصِّرون. ولكن إلى أين يمكن أن يقود هذا الانقسام وطننا في هذه اللحظة العصيبة والخطرة؟

أنا شخصيا لم أتردَّد في هذا المقال ولا في كل ما كتبت منذ بدء الثورة في إعلان انحيازي المطلق لشباب الثورة الذين يمثِّلون عندي أمل مصر في مستقبل واعد بالخير، لكنني أؤمن بأن الخروج من هذه المحنة لن يتحقَّق بأن يكيل أي طرف للآخر ضربة قاضية تزيحه من المسرح.

مصلحة مصر في هذه المرحلة أيا كانت مآخذنا أو جراحنا هي أن نسعى لمدِّ جسور للتوافق بين شباب الثورة والمجلس العسكري للوصول إلى قواسم مشتركة.

ويلزم لهذا الغرض أولا إجراء تحقيق عاجل وشجاع يحدِّد المسئولية ويوقع العقاب العادل على المتسببين في سقوط الشهداء في شارعي محمد محمود ثم قصر العيني.

ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق أهداف الثورة المعطلة بدءا بمحاكمة ومعاقبة رموز النظام السابق دون مزيد من الإبطاء والقصاص من رئيسهم المخلوع ومن أفراد أسرته الذين يتَّهمهم الشعب بقيادة مؤامرات الثورة المضادة من محبسهم. ويلزم أن يغيِّر المجلس سياسته نحو الشباب تماما بالكفِّ عن تخوينهم وإلقاء التهم الجزافية وتلويث سمعتهم عن عمد (يجب أن يأمر

إعلام الدولة بالكفِّ عن ذلك كله وهو يستطيع)، ويجب أيضا أن يأمر الإعلام وأن يطلب من أعوانه شخصيا الكفَّ عن سياسة التخويف وبثِّ الذعر عن طريق الإنذار بمؤامرات مقبلة في الطريق أو بقرب انهيار اقتصادي شامل.

ويجب أن يتيح فرصة حقيقية للشرطة لتطهير نفسها وردِّ اعتبارها ومصداقيتها لدى الشعب؛ إذ إن الإنهاء السريع للانفلات الأمني وسيادة القانون في الشارع سيقضي على كثير من أسباب الاحتقان في المجتمع وفي الاقتصاد.

وعندما يتحقَّق ذلك بالأفعال لا بالأقوال، أو على الأقل عند الشروع في خطوات جدية ملموسة فيجب أن تمتدَّ جسور التواصل للتوافق الوطني المطلوب، ويجب أن تقوم بهذه الوساطة جهة تتمتَّع بالمصداقية لدى كل الأطراف معروفة بانحيازها الصادق للوطن وحده، ولا أجد هيئة يصدُق عليها هذا الوصف الآن سوى الأزهر الشريف الذي يثق به الجميع، والذي أعلم أنه بذل بالفعل محاولات لرأب هذا الصدع. إن ساندت كل القوى محاولة الأزهر دون أن تمنعها المصالح الشخصية أو الحسابات السياسية أو الشعبوية، فستكون أقرب إلى تحقيق النجاح الذي يتمنَّاه الجميع وتمسُّ إليه

حاجة الوطن، وهو سيكون في النهاية لمسة وفاء للشيخ الأزهري الشهيد عماد عفت ورفاقه الأبرار ترتاح لها أرواحهم الطاهرة. يا رب!

الأهرام ٢٥/ ١٢/ ٢٠١١

القطرات الصغيرة

طريقة مبتكرة للقتل اقترحها أحد مشاهدي التليفزيون على الهواء قبل أيام .. اقترح المشاهد أن يتم ربط الشيخ مظهر شاهين إمام جامع عمر مكرم بحبل طويل، ويتم إنزاله بهذا الحبل من فوق برج القاهرة، ثم يُقطع الحبل في منتصف الطريق ليلقى الشيخ ربه سريعا، وكانت المذيعة التي تقدِّم البرنامج تستمع وتبتسم.. لم تعترض على فكرة هذا القتل السادي، لم يستوقفها أن التحريض على القتل جريمة بحكم القانون المصري (المادة ١٧٢ من قانون العقوبات)، وأن العقوبة تتضاعف إن كان هذا التحريض علنيا، بل عبر شاشة التليفزيون.

ولم أعرف التهمة التي استحقَّ من أجلها الشيخ مظهر هذه العقوبة الشنيعة، لكني أعرف أن متظاهري العباسية -الذين تنطق باسمهم هذه القناة- قد أصدروا قائمة بأسماء كتاب وإعلاميين رشَّحتهم للإعدام، ولم أسمع أن جهة قانونية قد حرَّكت ضدهم دعوى التحريض على القتل في هذه الحالة، ولا في حالة الشيخ مظهر حفظه الله وحفظهم من شر المحرِّضين الساديين، الذين يتفننون أيضا في الاغتيال المعنوي للأبرياء، وفي مقدمة هؤلاء الفتاة التي تمَّت تعريتها وسحلها على قارعة الطريق من جنود في زيهم الرسمي، إذ يتردَّد على قناة العباسية مائة مرة في اليوم على الأقل توجيه تهمة مهولة لها، وهي أنها

كانت ترتدي عباءة ذات كباسين، وأنها عرَّت نفسها بنفسها، أما الجنود الذين شاهدناهم بأعيننا على الشاشات يركلونها بأقدامهم فقد كانوا بمنطق العباسية يحاولون سترها وتغطية عريها الذي كانت تصرُّ عليه، وهي ممدَّدة على الأرض مقيَّدة اليدين والحركة، تنهال عليها الركلات.. منطق عاقل ومعقول جدا بالطبع في العباسية! وأودُّ لو يحلُّ أبطال العباسية عن هذه الفتاة المسكينة وعباءتها وكباسينها، فهي ليست الوحيدة التي تمَّت تعريتها وانتهاك أنوثتها وآدميتها، فهناك سميرة إبراهيم التي رفعت قضية تتهم الشرطة العسكرية بإهدار كرامتها بتوقيع كشف العذرية عليها في مارس الماضي، وقد أنصفها حكم قضائي بالأمس القريب.

سنرجع مرة أخرى إلى هذا الموضوع، أما المهم الآن فهو أن شيئا لم يحدث مما تمنَّيته في الأسبوع الماضي لكي يتحقَّق وفاق وطني، مستند إلى أسس راسخة، لم يحدث التحقيق العاجل والشفاف لتحديد المسئوليات عن سقوط الشهداء في شارعي محمد محمود وقصر العيني، ولم يحاسب أحد القناص الذي فقأ مرة أخرى عين الثائر الشاب الدكتور أحمد حرارة في نوفمبر الماضي، ولا من فقأ عينه الأولى في ثورة يناير، ولم يمدُّ المجلس العسكري يده للمصالحة مع شباب الثورة الذين صدَّ عنهم منذ تسلَّم زمام الحكم وأساء إليهم كثيرا من بعدها، وعلى الجانب الآخر لا يريد الشباب أن يغفر أو ينسى، كيف وأمامهم نموذج

أحمد حرارة وعشرات الشهداء الذين سقطوا؟! وأنا أفهم ذلك وأقدِّره تماما، لكنني واثق أيضا من أن المجلس العسكري لن يترك الحكم طواعية قبل انتهاء الفترة الانتقالية، لهذا اقترحت مدَّ جسور التواصل بين المجلس والشباب، فقد ينتهي هذا التواصل باختصار الفترة الانتقالية إلى أدنى حد ممكن، فهذا في نظري هو المخرج المتاح؛ لأن أيا من الطرفين لن يزيح الآخر عن المسرح بالضربة القاضية كما قلت، ليس هذا ممكنا ولا هو مطلوبا، إذا كنا نسعى إلى مصلحة الوطن.

ولم يلقَ هذا الاقتراح ولا غيره من الاقتراحات التي طرحها البعض لرأب الصدع صدى إيجابيا حتى الآن، وكل ما يجري على أرض الواقع يوصف بلغة الإعلام والدبلوماسية بالهدوء الحذِر، ويستمر الاشتباك بين الطرفين عن طريق وكلاء إذا جاز التعبير: متظاهرو العباسية الذين يتبنَّون مواقف المجلس العسكري (دون أن يشرِّفه ذلك في رأيي)، والصحف والقنوات الفضائية التي تتبنَّى مواقف شباب الثوار من الجانب الآخر (ويشرِّفني أن أنضمَّ إليها)، وأنا لا أستهين بهذه الاشتباكات اللفظية العنيفة. ويجب ألا يستهين بها أحد، فقد ذكرت مرارا أن الفتنة تبدأ بالكلمة، والعدوان يبدأ باللفظ، والنماذج الصارخة التي أوردتها عن تحريض حزب العباسية تبعث على قلق حقيقي، بل على

خوف من المستقبل القريب؛ فالجرح لا يُقفل على قيح، والهدوء الحذِر قد يكون هو الذي يسبق العاصفة ما لم ننتبه.. وقي الله مصر شر العواصف كلها.

لكن العواصف تحشد لها ببطء دوَّامات صغيرة قد لا ننتبه إلى خطورتها في حينها، مثل انتهاك كرامة الفتيات والنساء، وشاء حظي العاثر أن أكون شاهدا على حالة هذا النوع قبل بضع سنوات؛ إذ تم انتهاك عرض إحدى المتظاهرات الصحفيات أمام نقابة الصحفيين، بل على سُلَّم النقابة نفسها، وكنت أشارك في المظاهرة نفسها مع حركة كفاية تحت شعار لا للتمديد ولا للتوريث الذي ظللنا نردِّده في كل المظاهرات إلى أن انزاح المورِّث والوريث، وشاهدت بعيني يومها على رصيف شارع عبد الخالق ثروت عددا من البلطجية يقفون في طابور منظم أمام ضابط شرطة كبير يصدر لهم التعليمات، وشاهدت واحدا منهم بعدها يقذفني بزجاجة في حديقة نقابة المحامين، لكن الله سلَّم، كنت قد انتقلت مع غيري من أمام نقابة الصحفيين لننضمَّ إلى امتداد أو ملحق للمظاهرة في مدخل نقابة المحامين المجاورة، وكان يقود تلك المظاهرة الناشط حينها والنائب المحترم بحق الآن كمال أبو عيطة.. لم أشهد بعيني واقعة انتهاك عِرْض الصحفية المرحومة نوال علي، التي توفيت بعد تلك الواقعة بسنتين، لكن ا لخبر انتقل إلينا ونحن في نقابة المحامين، وعمَّ المتظاهرين غضب هائل؛ إذ سمعنا أن مخبرا أو بلطجيا طرحها أرضا على سلم

النقابة وجرَّدها من بعض ثيابها، على مرأى ومسمع من رجال الشرطة الذين يطوِّقون المكان دون أن يتدخَّل أحد منهم لوقف الفضيحة، وهالني ما سمعت، فكتبت في حينها مقالا في مجلة المصوِّر، تحدَّثت فيه عن بشاعة الاعتداء على عرض المرأة في السرِّ أو في العلن، فكيف وقد تمَّ هذه المرة أمام أعين رجال الأمن؟! وكتبت في ذلك المقال أننا عندما كنا نتظاهر كطلبة ضدَّ الاحتلال الإنجليزي والحكم الملكي، كنا نصنع من أجسادنا سياجا، متشابكي الأيدي كي نحمي زميلاتنا من المتظاهرات، وحتى لو اعتدت علينا الشرطة، فقد كانت الفتيات دائما في مأمن لا يجسر أحد على الاقتراب منهنَّ، أو المساس بشعرة لإحداهنَّ، وقلت: إن ذلك كان حالنا من عشرات السنين، فأين ذهبت نخوة المصريين حيث يسكتون على عار هتك عرض الفتيات علنا؟

غير أن شجاعتي أيامها وقفت عند هذا الحد، فلم أتطرَّق إلى الضابط الذي كان يدرِّب البلطجية، لكن هذا المشهد المحفور في ذهني أفادني فيما بعد، ومازال يفيدني في فهم كثير من الأحداث المحيِّرة حولنا، بما فيها إحراق المجمع العلمي الأليم الذي أعادت صور الشباب المحيطين بالمجمع لحرقه صور نظرائهم في شارع عبد الخالق ثروت أيامها.

المهم أن ذلك المقال نُشِر بنصه كما كتبته جريا على السياسة المباركية في ترك حرية الكلام للناس، وحرية الفعل للحكام، لكن لم يصدر أي ردٍّ فعل من الشرطة، أو من السلطات التي طالبتها بالتحقيق فيما حدث، غير أن تلك الواقعة كانت قطرة تجمَّعت مع قطرات أخرى وصنعت في النهاية طوفان الغضب ضد المخلوع ونظامه.

فلا تستهينوا بالقطرات الصغيرة.

الأهرام ٠١/ ٠١/ ٢٠١٢

عام من الثورة المستمرة

جاء ٢٥ يناير الثاني مؤكِّدا لعودة الروح لنظيره الأول.. رأيت الميدان جليلا ومهيبا وأنا أسير بين حشود آلافه المؤلَّفة (ملايينه؟) تخفق فوقهم آلاف الأعلام المتجاورة خيمة ترفرف تحية للوطن.

وكان الحشد مهيبا أيضا بسلميته التي كذَّبت دعاوى الترويع بأن اليوم سيشهد فتنا واشتباكات وحرائق، ذكَّرني بيوم سابق كتبت عنه أيضا في هذا المكان هو ٢٧ مايو الذي تركوا فيه الميدان للشباب مع إنذارات مسبقة بأنهم سيعجزون عن حمايته، لكن الشباب الذي أنجز ثورة سلمية وحضارية لا سابقة لها، أثبت في كل الأحوال أنه قادر على حماية ميدانه ما لم يرسلوا له عامدين البلطجية والقناصة.

وارتفع في الميدان مطلب أساسي أجمع عليه المصريون من كل الفصائل والتيارات في المنصَّات واللافتات المرفوعة هو القصاص العاجل لشهداء الثورة، وانطوى ذلك المطلب على تغيير نهج وسرعة محاكمة رؤوس النظام الفاسد وإنهاء حكم المجلس العسكري الذي تقاعس عن تنفيذ هذا المطلب طوال فترة حكمه، وتطهير أجهزة الدولة من أذناب النظام الفاسد وبصفة خاصة في الإعلام الملوثة أيديه وقنواته بدم الشهداء الأبرار وجراح الضحايا.

عجزنا على مدى عام عن تحقيق هذه الشروط الأولية لاستكمال الثورة، فعاد يوم الثورة لينبِّهنا أن نفيق حتى نستردَّ حقَّ الشهداء ونستكمل ثورتهم على مدى العام تبعثرت الجهود وتعثَّرت الخطى. ورفضت سلطة الحكم الاستماع إلى أي نصح مخلص لتصحيح المسار وشنَّت حربها على الثوار، وواصلت تدليلها للفلول و"أبناء مبارك". اعتذرت في البداية عن أخطاء ارتكبتها في حق الثوار؛ لأن رصيدها لدى الشعب يسمح، كما قالت لكنها كرَّرت بعد ذلك الأخطاء نفسها ونسيت أن تكرِّر الاعتذار. غاب عنها أن تدرك أن صبر الثوار والشعب عليها مرجعه أن رصيد جشينا الوطني لدى الشعب لا ينفد محبَّة وتقديرا فكان الحل الوحيد هو أن يفرق الناس والكتاب في حكمهم وتقديرهم بين الجيش الذي ينتمون إليه وينتمي لهم وبين المجلس العسكري الذي لم تعد تصرفاته تمثل القيم الوطنية الراسخة لقواتنا المسلحة. ولعلَّ المجلس قد أدرك ذلك متأخرا ومن هنا جاء في رسائل التبرير والشرح والمصالحة عشية الخامس والعشرين (بما في ذلك توجيه التحية لشباب الثورة وإلغاء الطوارئ... إلخ. لكن هذه الرسائل جاءت متأخرة جدا وقليلة جدا، وأفسدت أثرها رسائل الترويع السابقة عليها من الإنذار بمخططات التخريب والحرائق المتوقَّع اندلاعها أو إشعالها من المتآمرين والمندسِّين وأصحاب الأجندات في الذكرى الأولى للثورة.

غير أن مظاهرات التحرير المليونية في كل مدن مصر جاءت تحمل رسائل أتمنَّى أن تصغي لها جميع الأطراف. أولاها وأهمها بالطبع أن الثورة بحمد الله مستمرة فعلى مدار العام ظلت قوّتان رئيسيتان تحتلان الساحة السياسية هما المجلس العسكري والإخوان المسلمون، وبدا للكثيرين أن هناك تحالفا بينهما، وبدا كلاهما حريصا على إزاحة القوة الناشئة قوة شباب الثورة الذين يرجع لهم الفضل الأول في التغيير. تعامل الطرفان مع شباب الثورة باعتبارهم قوة مندثرة انتهى دورها ويجب أن تخلي الساحة لغيرها. وكم من مرة حذَّرت في هذا المنبر من خطر ذلك الإقصاء ووجَّهت الدعوة إلى أن ترفع السلطة يدها عن شباب الثورة وأن تُفسح لهم مجال التعبير عن أنفسهم والمشاركة في سلطة اتخاذ القرارات لصالح الثورة التي كانوا رأس حربتها ومنبع دماء شهدائها، ولكن بدلا من الإصغاء إلى هذا الطلب المنطقي الذي شاركت فيه غيري كانت الاستجابة هي العنف المتواصل ضدَّ هؤلاء الشبان بالمحاكمات العسكرية وتتابع عمليات القتل وفقء الأعين وهتك الأعراض بدءا بكشف العذرية وانتهاء بسحل الفتيات وتعريتهنَّ، وتشكيل اللجان الإلكترونية لتشويه سمعة الثوار وحملة الشائعات الرسمية وغير الرسمية لاتهامهم بالعمالة وتلقي التمويل الأجنبي والماسونية وتنفيذ أجندات ومخططات أجنبية. وتم إفساح المجال لأسوأ وأبذأ مَن في مصر قاطبة من إعلاميين وعملاء للنظام

المقبور؛ للتطاول على أنبل شباب أنجبهم الوطن بعد أجيال من الإذلال والهوان. وبدا أن هؤلاء الشباب الذين لا يملكون سلاح العسكري ولا تنظيم الإخوان المحكم هم أضعف طرف في المعادلة السياسية وأشار البعض باستخفاف إلى ضعف تمثيلهم في البرلمان كدليل على قلّة عددهم وقلّة حيلتهم. غير أني لم أفقد الثقة أبدا في أنهم صوت الثورة الحقيقي وصوت المستقبل المأمول لمصر. وعندما حانت لحظة الفعل أثبتوا وجودهم وقدرتهم على حشد الجماهير في كل مدن مصر وميادينها مثلما فعلوا أول مرة. وكان مصدر قوتهم التي استخفَّ بها النظام هو فقط نداء الحرية التي تتعطَّش لها مصر.

وأدرك أن ما سأقوله بعد ذلك قد لا يرضي كل القراء ولا كل الأصدقاء ولكنه يمثِّل بإخلاص قراءاتي للموقف الراهن التي أطرحها للمناقشة.

فقد أثبت ما حدث في مظاهرات ٢٥ المليونية وردود فعلها وجود ثلاث قوى رئيسية في المجتمع كما أشرت من قبل يحسن أن تعترف كل منها بالقوتين الأخريين، وأن تتعامل معها بما يحقق مصلحة الوطن، وأذكرها فيما يلي دون ترتيب للأهمية، ولكن ربما بحسب ترتيب تاريخي من نوع ما.

أولا: قوة الجيش ممثلا الآن في المجلس العسكري خلال الفترة الانتقالية طالت أم قصرت والأفضل أن تقصر. والمأمول أن يواصل المجلس خلال فترته المتبقية سياسة المهادنة الأخيرة التي أشرت إليها وربما يفكِّر أيضا في أن يجرى بنفسه تغييرا داخل صفوفه لكي يستردَّ ثقة الشعب. وأي عاقل متابع للشأن المصري يدرك أن دور الجيش في الحياة السياسية المصرية لن ينتهي حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية وانتهاء ولاية المجلس الحالي والمجلس الذي يليه، دور الجيش راسخ في العالم الثالث وحتى في العالم الأول. وما ينبغي عمله هو تحجيم هذا الدور في إطار دستوري يكفل له أداء مهمته الأساسية في الدفاع عن الوطن وتقليص دوره في الحياة المدنية والسياسية.

ثانيا: تيار الإسلام السياسي بقيادة الإخوان المسلمين. ولهم الآن الأغلبية في البرلمان ووجود وتأثير واسع النطاق في المجتمع. وينبغي التسليم بهذه الحقيقة وإدراك أن تغييرها -إذا ما حدث- لن يتحقَّق إلا بالوسائل الديمقراطية والمنافسة الشريفة لكسب أصوات الجماهير. وأنا لست من أنصار الإخوان ولن أكون من أنصارهم يوما؛ لإيماني الذي عبرت عنه هنا أكثر من مرة بأن الدولة المدنية هي التي تحقِّق مصلحة الدين والدنيا لأبنائها. وكل ما آمله من الإخوان وحلفائهم ألا تتحوَّل أغلبيتهم إلى هيمنة واستئثار بالسلطة أو انفراد بالقرار بحكم الأغلبية العددية كما كان الحال أيام الحزب الوطني البائد.

ثالثا: شباب الثورة كطليعة للشعب وللقوى المدنية للتغيير سواء من الحزبيين أو المستقلين (والشباب هم عندي بالطبع القوة الأولى) والمطلوب من القوتين الأخريين تعاون جديد وصادق مع هذه القوة، والمطلوب منها توحيد جهودها، ليس بالضرورة في حزب أو ائتلاف واحد، وإنما التوحُّد حول أهداف محددة وأولويات محددة، والتعاون على تحقيقها مع مواصلة الحفاظ على سلمية الثورة التي لم يخرجوا عليها أبدا.

ويُجمل الأزهر الشريف تلك المعاني وأكثر منها بأنصع بيان في وثيقتيه الرائدتين عن حرية التعبير، واستكمال أهداف الثورة، وأتمنى العودة لهما كما وعدت من قبل.

لو تحققت هذه الشروط الأولية التي ذكرتها فستبلغ ثورتنا أهدافها النبيلة، ويصبح الوطن بالفعل محلا للسعادة المشتركة لأبنائه باذن الله.

الأهرام ٢٩/ ٠١/ ٢٠١٢

إنقاذ مصر الآن

في هذه الأيام العصيبة تشابكت كل خيوط الأحداث وشوَّهت نسيج الوطن بل كادت تمزِّقه من كارثة القتل الاجرامي في استاد بورسعيد، وجرائم السطو المسلحة غير المسبوقة على المصارف وسيارات نقل الأموال وتعطيل هويس إسنا واحتجاز مراكب السياح، واختطاف العمال الصينيين في سيناء وعملية اختطاف أخطر لوطن بأكمله وسط محاكمات هزلية لرؤوس الفساد والتخريب من النظام السابق، وهؤلاء أنفسهم هم من يشير إليهم الشعب بحدس شبه جماعي لا يخيب، أنضمُّ إليه، بأنهم، لا غيرهم، منبع كل هذه الشرور التي تحيق بالوطن، مع إغضاء مشبوه من أهل الحكم.

ليست هذه الصورة الشائهة هي صورة مصر في أي وقت، وهي أبعد ما تكون عن صورتها الوضيئة التي أعطتنا أملا وعيدا يفوق أجمل الأحلام بعد الثورة؛ عشنا وحدة و طنية كاملة لم تعرفها مصر منذ ثورة ١٩١٩، وتفجَّرت طاقات من الأمل والعمل بدأها شباب الثورة بتنظيف ميدان التحرير، الذي طهَّروه من قبل وطهَّروا معه الوطن بدمائهم، وحذا الناس حذو الشباب في أحياء كثيرة ينظِّفون الشوارع والميادين وكأنهم يكنسون من مصر ركام عصر كامل من الخبث يتمنَّون زواله إلى الأبد، وبلغ النجاح ذروته بتشكيل اللجان

الشعبية التي حمت العاصمة والمدن بعد الانسحاب أو السحب التآمري للشرطة. لو استمرت هذه الروح لتبلغ منتهاها.

غير أن العيد كما قلت من قبل كان قصيرا مع الأسف؛ إذ سرعان ما امتدَّت يد غدر سوداء أطلقت المجرمين والبلطجية ليعيثوا في الأرض فسادا، وراحت توجِّه سهامها وسبابها وسمومها نحو شباب الثورة النبيل للفتك به وتحتضن خصومهم من أبناء المخلوع وأشباههم من أعداء الثورة وتؤلِّف تجمعات وميادين مناوئة للتحرير عملا على شقِّ الصف وإشاعة الفرقة تطبيقا للدرس القديم البذيء فَرِّقْ تَسُدْ.

وظلت المؤامرة تتفاقم وتتضخَّم يوما بعد يوم حتى وصلنا إلى كارثة هذا الأسبوع المأساوي.

هل كنت إذن خياليا أو حالما عندما اقترحت في الأسبوع الماضي ضرورة التعايش والتآلف بين القوى الفاعلة في الساحة السياسية؟ وجَّهت خطابي إلى المجلس العسكري وإلى تيار الإسلام السياسي وإلى شباب الثورة كطليعة للقوى المدنية مناشدا الجميع التآلف للخروج بالوطن من محنته.

واقترحت شروطا تفرض على كل واحدة من القوى الثلاث خطوات محددة للتقارب مع القوتين الأخريين في هذه المرحلة.

ولم يحدث شيء من ذلك مع الأسف. بل تمترس كل فصيل خلف مواقعه الحصينة والخاطئة السابقة مكتفيا بمصادر قوته الذاتية. لم يُجرِ المجلس العسكري التغيير الداخلي الطوعي الذي تمنّيته بحيث يستبقي الوجوه المقبولة ويستبعد الوجوه المرفوضة سياسيا وشعبيا. وكان لديهم للاستنارة بشأن هذا التغيير مجلس استشاري يضم عددا من عقلاء الأمة يمكن أن يفتيهم في شأن التغيير المطلوب لصالح الأمة بدلا من عاصفة تدمّر كل شيء، لكنهم لم يفعلوا.

ولم يستجب تيار الإسلام السياسي بقيادة الإخوان المسلمين لدعوة التخلّي عن محاولة الاستئثار بالسلطة وإقصاء المخالفين لهم، وبدلا من أن يمدَّ يد المصالحة للشباب واجههم بعنف غير مبرر أمام مجلس الشعب الجديد الذي قصدوه التماسا للعون. وأثارت هذه التشكيلات المنظمة والمدربة أمام مجلس الشعب كل المخاوف القديمة بشأن وجود تنظيم سرِّي للإخوان لا يدرك أحد مداه ولا أهدافه.

وحتى الشباب الذين انحاز إليهم دائما لم يستجيبوا لدعوة توحيد صفوفهم أو التنسيق فيما بينها، وإدراك حقائق الواقع السياسي التي تفرض عليهم ضرورة

الاعتراف بحدود قوتهم وإدارة الصراع مع القوتين الأخريين -ما دام ضروريا- بطريقة تضمن الحفاظ عليهم وعلى الوطن.

وهكذا انقلب مطلب التآلف الملحُّ إلى واقع التنافر المرير الذي نعيشه الآن والذي زادته مجزرة بورسعيد المروعة تفجُّرا والتهابا. ولا أدري وأنا أكتب هذه الكلمات كيف سينتهي الأمر بتجمُّعات الشباب الغاضب أمام وزارة الداخلية أملي الوحيد هو ألا يرسلوا لهم البلطجية من جديد لتتكرر مآسي ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء. غضب الشباب لموت رفاقهم مبرر وحقيقي، فليبحث أهل الحكم عن مخرج غير الضرب والعنف والتلويح بإعادة الطوارئ (متي انتهت أصلا؟!) أو بالتصعيد إلى إعلان الأحكام العرفية التي تروِّج لفرضها فضائيات مشبوهة وجماهير مغيَّبة عن الواقع وعن مصلحتها الحقيقية ضلل التجهيل والإحباط وعيها نحن بحاجة الآن إلى حلول حقيقية عاجلة قبل الحلول طويلة الأجل التي تشمل ضرورة المصالحة والتآلف بين القوى الوطنية.

مطلوب الآن من كل سلطات الحكم مواقف حاسمة وجادَّة من أجل الوطن:

١ - على حكومة الدكتور الجنزوري أن ترحل من تلقاء نفسها؛ لأنها بدلا من أن تقود البلاد إلى الإنقاذ الموعود فقد انحدرت بها درجات في درك التخبط والانهيار. وقد قيل عند تولي د. الجنزوري رئاسة الوزراء إنه يتمتَّع

بصلاحيات رئيس الجمهورية فإن يكن هذا صحيحا فليعترف بأنه فشل في مهمة قيادة الدولة، وإن لم يكن صحيحا فقد أخطأ بعدم مصارحته للشعب بالحقيقة ويجب عليه وعلى مجلس وزرائه تحمُّل مسئولية الفشل.

2 - على المجلس العسكري أن يقرَّ أيضا بفشل كل سياساته بما فيها السياسات الداخلية والاقتصادية. غير أني أختلف مع المنادين برحيله فورا. يجب أولا أن يصلح أخطاءه الفادحة قبل أن يرحل وأن ينظِّم خروجه بحيث لا تتكرر بصورة مضاعفة المأساة الأمنية التي عانينا منها بانسحاب الشرطة. لابد للمجلس أن يبقى فترة انتقالية قصيرة قدر الإمكان يُصلح خلالها أوضاعه، كما اقترحت ويصلح -بالتعاون مع القوى السياسية- الأوضاع الداخلية قدر المستطاع حتى يتم تسليم السلطة إلى الرئيس المدني المنتخب بصورة منظَّمة تضمن عودة الثورة إلى الانطلاق لاستكمال مهامها التي عطلها المجلس طويلا.

٣- إعادة هيكلة جهاز الأمن من الألف إلى الياء، وقد كتبت في هذا الموضوع وكتب غيري مرارا وتكرارا. وكلُّ ما ينقص هو الإرادة السياسية للتغيير ومن قبلها الرغبة الحقيقية في التطهير.

وما يصدُق على جهاز الأمن يصدُق على الإعلام الرسمي وعلى كثير أيضا من الإعلام غير الرسمي الملوثة قنواته بالدم كما قلت من قبل، ويجب أن يقوم بالتغيير في الإعلام أهل المهنة أنفسهم ومن يمثلهم تمثيلا ديمقراطيا حقيقيا.

وقد بلغ شطط بعض هذه القنوات حدا يقارب الخيانة في كارثة الاستاد الأخيرة إذ راحت تصبُّ الزيت على النار، وبدلا من أن توجِّه الاتهام كما فعل الشعب كله إلى نزلاء طرة وأعوانهم في أجهزة الحكم الحالية، راحت تكيل التهم لمدينة بورسعيد الباسلة كما لو كانت المدينة قد شنَّت حربا على مصر! من الذي يزايد على وطنية بورسعيد التي افتدت مصر كلها أثناء العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦، ودفعت ضريبة الدم في عدوان ٦٧ ومعركة التحرير في ٧٣؟

من يزايد عليها وقد كانت المدينة نفسها ضحية للمجزرة، وهبَّ شعبها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؟ من سوى الخونة؟

حمى الله بورسعيد وكل تراب مصر الغالي، ورحم الله شهداء الاستاد وشهداء ثورة ٢٥ يناير وكل شهداء الوطن، ووعْدٌ أن نقتصَّ لدمائهم من قتلَتِهم.

الأهرام ٠٥/ ٠٢/ ٢٠١٢

ميدان الأبنودي الباقي

بعد أيام من وقف إطلاق النار الهشِّ في حرب ٧٣ كنت أسير بالقرب من بيتي، فوجدت حشدا من الناس يلتفُّ حول جهاز راديو مفتوح في أحد المحال، كان المنظر مألوفا وأسبابه معروفة فأسرعت وسألت أقرب من قابلت في الحلقة الملتفة حول الراديو «بيان عسكري؟»، أشار لي بيده طالبا السكوت، وقال هامسا حتى لا يشوِّش على باقي المستمعين «الأبنودي يقرأ الهلالية!»، انضممت لهم أستمع إلى إلقائه المعبِّر بلهجته الصعيدية التي أحبَّتها مصر كلها، قبلي وبحري، وخطر لي أن اختيار تلك الملحمة الزاخرة بأحداث الصراع والبطولة والخيانة والإصرار لم يكن مجرَّد مصادفة ومازال الناس حتى الآن يلتفُّون حول شاعرنا الكبير حفظه الله لمصر، يكفي أن تفتح الموقع الإلكتروني لقصائده أو أن تسأل دار النشر عن مبيعات دواوينه، لتكتشف حجم الآلاف المؤلفة من قرائه، وهذا أمر مُدهش بعد عقود التجريف لكل معاني الجمال في المجتمع، قبل ذلك التجريف كان للإبداع قيمة حقيقية عند الناس، كان الجمهور ينتظر بشغف رواية نجيب محفوظ الجديدة أو الفيلم المأخوذ عنها، وقصص يوسف إدريس ومقاله الأسبوعي، وقصائد الأبنودي وحدَّاد وسيد حجاب ورباعيات جاهين وكاريكاتيره اليومي، أو نشر مقال جديد لجمال حمدان... إلخ. كان الناس يؤمنون بأن أعمال قادة الإبداع والفكر

هؤلاء تحمل رسائل تهمُّهم لتقدُّم المجتمع، ثم عشنا حتى رأينا بعد أعظم ثورة في تاريخنا نبذ وإهانة كل رموزنا الأدبية والفكرية، فيوصم نجيب محفوظ بالانحلال وما هو أسوأ، ويوجَّه السباب للأدباء والمفكِّرين بمنتهى السهولة وببذاءة لم تعرفها لحسن الحظ أجيالنا أبدا، من أقلام وأرواح مجدبة ومتصحِّرة تهزأ حتى بحضارتنا المصرية القديمة التي علَّمت العالم كله، فاعتبرها فجرا لضمير الإنسانية، ولم يفلت من هذه الهجمة الشرسة أحد، ولا الأبنودي على ما له من محبَّة في قلوب الناس، فردَّ لهم تحيتهم بمثلها في ديوانه الجديد (الميدان) بأبيات قليلة، منها:

عش نمل اتفلت عينيه ماشايفاشي/ وكاره الدنيا وأنا كارهني ع الماشي/ دلوقت طالع يكفَّر كل زول صالح/ يكره حلا الدنيا ويعشق طعمها المالح/ وفي عداوته لدود يكره ما يتصالح/ (...) ناسي إنه كان ضدنا في الثورة وماجاشي.

ملاحظة عابرة تليق بالعابرين على سطح الوطن زمنا صعبا، غير أنه بالحتم إلى زوال؛ لأنه يناقض روح مصر الحقيقية، أما الثورة فهي القصد وكل اللبِّ في هذا الديوان.

تم نشر قصيدة العنوان الأولى قبل تنحِّي الرئيس المخلوع بأسبوع تقريبا، وكانت سلاحا مؤثرا بحق في الحشد أيامها وهو يخاطب الطاغية وزبانيته

باسم الثوار: «اقتلني، قتلي ما حيعيد دولتك تاني/ باكتب بدمي حياة تانية لأوطاني/ (...) وبابتسم من سعادتي ولا أحزاني؟ تحاولوا ماتحاولوا ماتشوفوا وطن غيره/ سلبتوا دم الوطن وبشمتوا من خيره/ شفتوشي صياد يا ناس بيقتله طيره؟/ لا الظلم هين يا ناس ولا الشباب قاصر/ فكرتني يا الميدان بزمان وسحر زمان/ فكرتني بأغلى أيام.. في زمن ناصر..

لماذا يذكر الأبنودي ناصر في قصيدة الميدان؟ هو الذي قال في قصيدته الأقدم "جمال عبدالناصر" التي ضمَّها إلى ديوانه الجديد ضمن قصائد سابقة أخرى «مش ناصري ولا كنت في يوم/ بالذات في زمنه وفي حينه/ لكن العفن وفساد القوم نسَّاني حتى زنازينه.

غير أن ناصر كان في قلب ميدان الثورة أيضا، لا أتحدَّث عن القلائل الذين رأيتهم يحملون صورته هناك في تلك الأيام، لكنه كان حاضرا بقوة في نداء الثورة: العيش والكرامة والعدالة الاجتماعية، بل وحاضرا في نداء الحرية للوطن، وإن لم تشمل هذه الحرية كل أبناء الوطن، لكن الأبنودي يتذكَّر: «عمره ما جاع في زمانه فقير أو مالقاش دوا للعلة/ دلوقت لعبة اخطف طير/ والأمة في خدمة الشلة (...) وكان الهلال في قلبه صليب/ ولا شفنا حزازات في بلادنا/ ولا شفنا ديب يطارد ديب.

هذا استطراد أراده الأبنودي استكمالا لدوافع الثورة في الميدان التي كرَّس لها قصيدته الطويلة (النظام لسه ماسقطش)، التي كتبها بعد تنحي مبارك بأربعة أشهر تقريبا.

ستجد هنا صورة بديعة لثورة الميدان قريبة العهد: دي ثورة ولا الشروق غمر ميادينها؟/ واعلام دي ولا أشرعة لسواري سفانيها؟/ وشوف من إمتى انتهت ولسه سامعينها.

ومع كل هذا الفرح مازال النظام الذي قامت الثورة لإسقاطه راسخا ويحاول الأبنودي أن يفسِّر وأن يحذِّر: شوف الجحافل تعافر تصدها ترجع/ بعد فشل الدخان والميه والمدفع/ ويا بلطجي يا عواطلي اطلبوا ندفع (......) قالوا عليهم فلول، كذاب من قالك / لأ جيش ومنظمين لابدين وناويين لك / يناموا بعدك ويصحوا يرتبو قبلك.

ليس الفلول وحدهم، بل من أهل الحكم أيضا يأتي الخطر: ياللي حاكمني ما صدقت إني صدَّقتك / يومها، احتميت بي وانا اتداريت في دبابتك / وفرحت غنِّيت هتفت وطرت وكتبتك / الثورة دي ثورتي سنابلها من خيري / ليه عندي إحساس رهيب بإيديكو في جيوبي؟/ دخلت أصلي ورجعت مالقيتش مركوبي/ تتجاهلوا حسناتي، تتعاملوا مع عيوبي / وكأنها الثورة أكبر ذنب في ذنوبي.

لكن يذكّرنا: إحنا حماة الوطن في السرَّا والضرَّا / واللي يحابي الفساد راح ينطرد برَّه/ الثورة حالفة لتحكم في بلد حرَّة.

إذن فسننتصر؟ الأمل كبير وإن كان الأبنودي في أحاديثه الشخصية يرجئ الأمل إلى سنوات مقبلة. لكن كفاح أبناء الثورة الذي يواكبه الأبنودي بشعره الملهم سيجعل ذلك اليوم الموعود أقرب مما نظن.. أشعاره تجسِّد أمانيهم وتتكلَّم لغتهم، وتكسب للثورة أنصارا جددا من بين الآلاف المؤلفة من قرائه.

ولا أحد يستطيع أن يشرح السحر الكامن في أي شعر يفتن الناس، لكن انظر مثلا إلى صور الأبنودي التي تأسرك ببساطة تعبيراتها ونفاذها إلى أعماق الروح الشعبية.

يا عم فارقنا شوف لك (بيت يكون طابخ) / لسه ماجاش الفرح دي ليلة الحنة / أو ياللي مخبي الأفاعي تحت باطاتك / من كتر ما احنا اتقرصنا تعبت التعابين.

وهو قادر على أن يحوِّل الشعر إلى ترتيل حزين حين يتكلَّم عن الشهداء، وقادر على أن يمزج العامية بالفصحى دون أي افتعال أو نشاز، بل تشعر أن الكلمة المختارة من اللهجتين هي اللفظ الطبيعي في موضعه تماما (مصر اشرأبت وعبت صدرها ثورة) وفي المقطع نفسه الذي يستخدم فيه فصحى

"اشرأبت" يفاجئك بلفظ عامي لعلك لم تسمعه أبدا لكنك تستوعبه تماما في سياقه من جرسه لا غير (إزاي في طلعة ميدان اتهردم الطغيان؟)

لعلي لم أشعر أبدا بالعجز والقهر من قيد الحيز أو مساحة الكتابة المسموحة مثلما أشعر الآن. فليسامحني الشاعر والقارئ إذن؛ لأني لم أتمكَّن في هذه الكلمة إلا من أن أحوم حول سطح هذا الديوان، وأن أغترف غرفة صغيرة من بحره الزاخر.

ولكن لابد قبل أن أختم من أن أوجِّه التحية والشكر للهيئة العامة للكتاب؛ لنشرها هذا الديوان الذي يأتي في أوانه، ولأنها تهدي معه للقارئ أسطوانة مدمجة يقرأ فيها الأبنودي الديوان كاملا.

وتحية قبل كل شيء للثورة المستمرة وللميدان وللأبنودي الذي أضاءه إلى الأبد بشعره مثلما أضاءه بالنثر أبناء لنا من الشباب دوَّنوا لنا شهاداتهم الواقعية المؤثرة عن أحداث الثورة.

تحية لكل مبدعي مصر. حماة روحها الحقيقية.

الأهرام ١٢/ ٠٢/ ٢٠١٢

كــلام عن الأدب

(في الوداع وفي الترحيب)

في وداع مصطفى نبيل

مكتبه المتواضع ظلَّ على مر السنين منارة يشعُّ منها نور الهلال الذي جعله بجهده بدرا كاملا. على يديه استردَّت المجلة الثقافية العريقة مجدها القديم في عصر كانت الثقافة آخر شيء يعنيه، واستطاع رغم ضعف الميزانية التي فشل في زيادتها أن يستقطب لمجلته الصامدة أفضل الأقلام المصرية والعربية.

وتجلَّت سماحته الأصيلة على صفحات المجلَّة فتجاورت فيها أقلام اليمين واليسار ودعاة التراث وأنصار الحداثة والإخوان المسلمون والشيوعيون.. وفي مكتبه كنا نلتقي بكتاب وفنانين من كل الأعمار والاتجاهات، يفتح لهم قلبَه النقي وصفحات مجلَّته، الغرَّاء بحق، يدعو كل من يدخل إلى فنجان من القهوة، وتنعقد في مكتبه ندوات فكرية خصبة تقتطع بعضا من وقته، لكنها لا تجور على جهده في تحرير المجلة وكتابة مقاله الشهري الذي يفتتح أعدادها. وحين أسترجع الآن دماثة خلقه ورحابة صدره في التعامل مع الجميع يوجعني قلبي لما ذكره في «الشروق»، صديقه الكاتب الكبير الأستاذ فهمي هويدي عن جحود بعض أبنائه في دار الهلال بعد تقاعده عن العمل، فما هكذا يكون تعامل الأبناء مع آباء في مثل قامة مصطفى نبيل ونبله، العزاء الوحيد أنه ظل كبيرا وسيبقى اسمه محفوفا بالإجلال والتقدير، صحفيا وكاتبا

وإنسانا، في حين سيظل من أنكروه صغارا، وسينسى الناس أسماءهم عن جدارة.

لم أقترب من مصطفى نبيل عن كثب إلا بعد عودته من العمل في مجلة العربي في الكويت.

كنت أنا أيضا غائبا عن الوطن في فترة غيابه، ومنذ عرفته أصبحت مثل كل كتاب جيلي من الروائيين مدينا له بأعظم الفضل. فعندما أصبح مسئولا عن مطبوعة "روايات الهلال" وتبنَّى تغيير اتجاهها لتصبح منبرا للأدب الحديث، أضحت هذه السلسلة مقصد كل الروائيين المصريين والعرب، وأصبح النشر فيها صكَّ اعتماد لكل كاتب ينشر فيها بأنه دخل من الباب الملكي لمجمع الروائيين. وأذكر الآن بكل اعتزاز أنه قد نشر أول عمل لي في روايات الهلال «قالت ضحى»، كنت وقتها أقيم في جنيف منذ فترة طويلة. لم تكن أول رواية أنشرها، ولكنها كانت بالتأكيد هي الرواية التي كرَّستني روائيا مصريا، ولهذا كان من الطبيعي أن أسعى لشرف نشر كل الروايات التي كتبتها بعدها عند "مصطفى نبيل"، مثلما اعتاد الأدباء أن يصفوا روايات الهلال.

ولم أكن الوحيد المقيم خارج مصر الذي نشر له هذا الكاتب الشريف، وإذا ما ذكرت سويسرا وحدها فقد نشر أيضا أعمال الكاتب الكبير جميل عطية إبراهيم والروائية ذائعة الصيت في سويسرا د.فوزية أسعد. وكان ذلك شرفا

كبيرا لنا جميعا؛ إذ كنا نعرف أن قائمة انتظار النشر في السلسلة الطويلة، وهناك من الروائيين في داخل مصر من يلحُّون على التعجيل بنشر أعمالهم، وكان مصطفى يجتهد رغم قسوة الإلحاح ليعطي كل ذي حق حقه في الموعد الذي يراه مناسبا.

وعلى غرار إنجازه في روايات الهلال، فقد حقَّق نقلة كبيرة في شقيقتها كتاب الهلال.

سعى أيضا إلى أن يستكتب فيها أبرز المفكرين المصريين والعرب.

ويكفي أن أذكر أول إطلالة للعبقري جمال حمدان في عمل عمره الكبير «شخصية مصر» كانت عبر كتاب الهلال، وظني بأن ذلك لم يتحقَّق إلا بفضل علاقته الشخصية به. كان يبحث عن العظماء في كل مجال ويزيِّن بأعمالهم كتاب الهلال، وأعرف مثلا أنه كان محبا عن حق لعميد محققي التراث، الشيخ محمود شاكر، وظلَّ يتابعه إلى أن نشر له كتابه الفريد «أسمار وأباطيل»، وبالمثل نشر لعميد الجيولوجيين المصريين د.رشدي سعيد، وللراحل والمفكر الكبير د.عبد الوهاب المسيري، وللاقتصادي والمفكر المبدع د.جلال أمين. وأنا لا أستقصي أسماء كل الكبار الذين نشروا كتبا في سلسلة كتاب الهلال، بل أذكر بعض ما يرد على ذهني من الأسماء البارزة. وأعتزُّ أن التحق بركب هؤلاء

الكبار بكتاب صغير قريب إلى قلبي هو «أبناء رفاعة» الذي شرَّفني مصطفى نبيل بنشره.

ما أكثر أياديه البيضاء على شخصي وعلى الثقافة المصرية، فهل لنا أن نردَّ له بعضا من الجميل الذي غمرنا به طول حياته؟ هل يفكر أحد من زملائه وأصدقائه في جمع مقالاته القيمة في مجلة الهلال ومجلة المصوَّر وغيرهما؟ أنا لا أعرف له غير كتاب منشور واحد هو كتاب «سير ذاتية عربية» الذي يوجز فيه سير عمارة اليمني وابن سينا وابن خلدون وأسامة بن منقذ من أفذاذ العرب، ولكنني أعرف أن مقالاته تصلح وتكفي لنشر العديد من الكتب الأخرى. وقد منعه حياؤه وهو المسئول عن النشر من أن يفعل ما كان يشجِّع عليه الآخرين من جمع المقالات في الكتب، فمن سيحذو حذوه في الإيثار وإنكار الذات ويجمع نيابة عنه تراثه الذي ضنَّ به أن يجمعه؟
هتوحشنا يا مصطفى.. وأنت في رحمة الله.

الشروق ٢٢/ ٠٧/ ٢٠١١

خيري شلبي.. الصديق

عينان صغيرتان تشعَّان ذكاء وفطنة وطاقة جبارة على العمل.. آخر لقاء ضمَّنا كان في ندوة تليفزيونية لرثاء صديقنا المشترك الراحل الصحفي مصطفى نبيل، وأدهشني كالعادة تذكره لتفاصيل عن الراحل العزيز كنت شاهدا على بعضها، لكنها سقطت من ذاكرتي مثل أشياء كثيرة، ولكن لم تدهشني عاطفته الحارة حين راح يتدفَّق في الحديث عن مصطفى نبيل بمحبَّة جارفة.

فهذا هو خيري حين يحبُّ إنسانا أو مكانا أو كتابا أو ماضيا يحنُّ اليه، عندها يصوغ من التفاصيل سردا مبدعا جرَّارا يأسرك إلى كلماته سواء كان يتحدَّث أو يكتب.

أما عن لقائنا الأول فكان في وقت ما في منتصف الستينيات، سرعان ما أصبح لقاء يوميا تقريبا على امتداد سنين في مكتب البرنامج الثاني في الإذاعة، وقتها كان هو كاتبا إذاعيا من نوع فريد، إذ كان مغرما بالتنقيب عن الكتب القديمة في مظانِّها عند سور الأزبكية وفي الأزهر والدرب الأحمر، وفي أي مكان يتجمَّع أو يوجد فيه باعة للكتب القديمة، واعتاد أن يستخرج من هذه الكتب كنوزا لا تقع عيون غيره من هواة الكتب عليها.

ينقِّب ويكتشف ثم يأتي بفخر إلى البرنامج الثاني وقد كتب دراسة عن واحد من هذه الكتب التي أحبَّها، وهكذا كنا أول من قدَّم في هذا البرنامج ما كتبه خيري شلبي عن تحقيق وكيل النيابة المستنير محمد نور مع الدكتور طه حسين، مشفوعا بدراسة كتبها خيري مكتشف النصِّ عن التحقيق الذي وقف فيه وكيل النيابة ضدَّ أصحاب الأصوات العالية حينها، وبرَّأ العميد وكتابه من تهمة الكفر، منتصرا للحقيقة أولا ولحرية الرأي ثانيا.

وكانت هذه الدراسة نواة لأول كتب خيري في مجال الدراسات: محاكمة طه حسين.

ومن خلال البرنامج الثاني قدَّم خيري أيضا دراسات عن عدد كبير من المسرحيات المجهولة التي اكتشفها؛ أبرزها مسرحية فتح الأندلس للزعيم الوطني الكبير مصطفى كامل.

ولم يكن الحديث عن هذه الأعمال يستغرق كل الوقت في لقاءاتنا شبه اليومية، حيث اعتدنا الخروج بعد ساعات العمل لنجلس في مقهى صغير مقابل كوبري أبو العلا الذي لم يعد له وجود، فنقضي الوقت في شرب القهوة والحديث عن الأدب والشعر وبعض النميمة عن الحياة الثقافية، وكان خيري ساحرا عند الحديث عن كل هذه الأمور وغيرها، فتتنني منه بالذات حافظته الجبارة للشعر، قديمه وحديثه، الفصيح منه والعامي، المنشور والمجهول، كان

مثلا يحفظ ديوان عبد الحميد الديب الشاعر البائس أو شاعر البؤس كما كان يسمَّى من قبل نشر الديوان مجتزءا، وكان يحفظ عشرات القصص عن نوادر هذا الشاعر وغيره من الشعراء المجهولين الذين أحبهم؛ ربما لأن الزمن قد ظلمهم. وأظن أن خيري شلبي هو أعظم راوٍ للشعر في هذا الجيل. وقد سمعت ولا يدهشني أن يكون هذا صحيحا أنهم عندما كانوا يريدون التثبُّت من صحَّة بعض أبيات شاعرنا الكبير فؤاد حدَّاد كانوا يرجعون إلى خيري شلبي، فيفتيهم بالصواب. لهذا لم يكن من الغريب أن يرأس هذا الناثر العظيم تحرير مجلة الشعر في فترة من عمرها وعمره. ما كانوا ليجدوا أصلح منه.

وفي تلك الفترة التي توثَّقت فيها علاقتنا كنا -كلانا- نكتب القصة القصيرة، ولم يكن أحدنا قد وجد بعد صوته الخاصّ ولا حتى المكان الذي ننشر فيه قصصنا المخطوطة، ولكننا كنا بالطبع نتبادل المديح لإبداعاتنا الفذَّة، أقول له إنه بقصصه الواقعية خليفة ليوسف إدريس، فيجعلني بدوري خليفة لكاتب عالمي، ولم يكن هو ولا أنا جديرين بهذه الألقاب ولا بهذا المديح، ولا كنا خليفتين لأحد إلا لأحلامنا في مطلع الشباب.

غير أن ذلك لم يكن كله مجاملة أو نفاقا، فقد ربطت بيننا من أيامها محبَّة عميقة استمرَّت عشرات السنين لم تزعزعها حالات الخلاف المألوفة بين أبناء المهنة الواحدة.

فحين أنجب ابنه الأكبر (زين) قال إنه سميِّي؛ لأنه يناديه في البيت باسمي.
وظلَّ حتى آخر عمره يكرِّر ذلك ويؤكِّده لي هو وأفراد أسرته العزيزة ومنهم زين انفسه حفظه الله هو وإخوته وأمهم الفاضلة؛ ليحملوا أمانة تراث خيري.
وكنت أفرح وأفخر بهذا التكريم الفريد من صديق فريد.
فأما ما زعزع علاقتي بخيري وزعزعني شخصيا فهو اضطراري للسفر خارج مصر منذ منتصف السبعينيات، فبالإضافة إلى كل سوءات الغربة وآلامها انقطعت صلتي بأصدقاء العمر في مصر سنين طويلة، وكنت ألاحظ في كل زيارة لي للوطن أني أصبح بالتدريج شخصا غريبا عنهم وبعيدا عن وجدانهم، وكم كان ذلك يحزُّ في نفسي كأني أدفع ثمن الغربة مرتين، مرة في منفاي والأخرى في وطني.
لا يدرك قسوة ذلك من لم يكابده ويلاحظ رسوخه.

كانت بشاشة خيري الطبيعية وودَّه الصادق مما يخفِّف عني وطأة ذلك الشعور حين ألقاه في أثناء تلك الزيارات المتقطعة. وفي أول زيارة لي أهداني بفرح روايته (السنيورة) وقال بإلحاح اقرأ هذه الرواية وقل لي رأيك.
قرأتها في الليلة نفسها، وفي الصباح كنت أهنِّئه وأهنِّئ نفسي لأن صديقي وجد بالفعل طريقه وصوته الأصيل الذي لا يشبه صوت كاتب آخر. ففي هذه الرواية المبكِّرة من إنتاجه الغزير التالي نجد ملامح ريف مصري، لم نقرأ عن

مثله من قبل، حتى عند من اعتقدنا أنهم يقدِّمون صورة واقعية للقرية المصرية. ويقول هو إنه استفاد من تجربته كعامل تراحيل في صباه في كتابة هذه الرواية، فمَن مِن كتابنا عاش تجربة عامل التراحيل أو أيا من تجارب خيري الصعبة (كجامع قطن وخياط بلدي وسمسار ريفي... الخ) بحيث يقدِّم لنا الريف المصري بمثل هذا الصدق والعمق؟ غير أن هذه الرواية وأنا أكتب عنها الآن من الذاكرة أغنت التجربة الواقعية بأسطورة خيالية كأنها خارجة من ألف ليلة عن البغلة (السنيورة)، وسيصبح هذا المزج بين الواقع الممعن في واقعيته والخيال المحلِّق بعيدا عن عالم الحقيقة وعن منطق الواقع- سيصبح علامة مميزة لإنتاج خيري ولعالمه الخاص الذي شاده وفرض به وجوده الأدبي في سرعة فائقة. ففي خلال سنوات قلائل حقق ما يقضي غيره من الكتاب عمرا كاملا للوصول إليه أو حتى إلى ما يقاربه.

وكنت أتابع من مكاني البعيد أعماله وأحدِّثه عنها في لقاءاتنا المتباعدة أيضا. حدثته عن (فاطمة تعلبة) الشخصية الآسرة في رواية الوتد البديعة، التي رسمت صورة جديدة للأم في الرواية المصرية، بعيدة عن صورة الأم الخاضعة المستكينة، وأبديت له إعجابي الكبير برواية وكالة عطية التي حوَّلت الواقع الخشن الحافل بالقسوة والألم إلى عالم سحري (فانتازيا) كأنه يلخِّص تجربة الحياة في المعاناة المتصلة بحثا عن خلاص قد يأتي أو لا يأتي. وأوجعتني

التجربة المريرة في (موال البيات والنوم)، وأوجعني أكثر أن عرفت أنها مستمدة من تجربة حقيقية، وأثنيت صادقا على الرواية كعمل بالغ التأثير مع قسوته أو بسبب قسوته، واعتاد خيري أيضا أن يحدِّثني بمودة وتقدير عما كنت أنشره في سنوات الغربة.

كانت كل الأمور بيننا تسير على ما يرام كصديقين قديمين حميمين افترقا على ود، غير أني فوجئت وأنا في جنيف بمقال في صحيفة عربية يهاجمني فيه ويهاجم رواية خالتي صفية والدير؛ تعليقا على ندوة حضرها عن الرواية ولم تعجبه، فوجئت تماما ومرَّت شهور قبل أن أقابل خيري في زيارتي التالية للقاهرة. كان غاضبا مازال وكنت أنا أيضا غاضبا وعاجزا عن الفهم. وحين تصارحنا تأكَّدت عندي عقيدة كتبت عنها أكثر من مرة وهي أن الطفل داخل كل منا يبقى حيا مهما بلغ الإنسان من الوعي والحكمة في نضجه وحتى في شيخوخته. وكان هذا يصدُق على كلينا، فقد قال خيري بصراحة وبراءة إنه غاضب مني لأنني كتبت مقدمة لرواية خالتي صفية تحدَّثت فيها عن كتاب الستينيات دون أن أذكر اسمه. لم أكن أقصد هذا الإغفال بالطبع ولكني سألته عما يعنيه له ذكر اسمه وسط أسماء أخرى، في حين أنه أمَّة وحده وكيان قائم بذاته؟ وهذا بالفعل هو رأيي حتى الآن، فأنا لا أنسب خيري إلى مدرسة أو إلى تيار أدبي، ولا أحسب أن هذا يزيده قدرا على أي نحو، ولكني أنسبه فقط

إلى خيري شلبي المكتفي بذاته، وكفى بهذا فخرا لأي كاتب. المهم أن تلك كانت بالفعل سحابة عبرت سماء صداقتنا الطويلة ثم رحلت وعندما رجعت إلى مصر وصرنا نلتقي بانتظام في المجلس الأعلى للثقافة وفي الندوة الأدبية الشهرية التي يعقدها المحامي الكبير رجائي عطية وفي مقاهي وسط البلد، عاد الودُّ القديم أصفى ما يكون، وظللت أهنِّئه على كل رواية جديدة تصدر له وأناقشه فيها، وأسعده ذات مرة أن قلت له إنني نصحت ابنتي بأن تقرأ رواية نعناع الجناين، فأصبحت من بعدها تدمن قراءة أعماله. أما هو فقدَّم لي أثمن هدية حين اختصَّني بواحدة من صوره القلمية أو بورتريه أعطاه عنوان فحل الرمان، ولم أكن أطمع بعد ذلك في مزيد.. بل إني كنت أطمع بالفعل كمثل طمع شوقي من حافظ. ومنذ انقضَّ عليَّ نبأ رحيله الصاعق الذي لم أفق منه حتى الآن، وأنا أكرر قول شاعرنا العظيم.

قد كنت أوثر أن تقول رثائي

يا منصف الموتى من الأحياءِ

أنا لم أهيِّئ نفسي أبدا لأن ترحل قبلي، فوداعا وإلى لقاء، ورحمة الله عليك وعلينا.

الأهرام ٢٥/ ٠٩/ ٢٠١١

هي ليست جنَّة الأخيار الموعودة ولا نار الأشرار المرهوبة، و لا هما رمزان للثواب والعقاب وإنما عنوان لرواية فلسطينية جديدة بديعة للكاتب يحيى يخلف. والجنة والنار هنا صفتان لصيقتان تشيران إلى شيء واحد، إلى طراز معين لثوب نسائي فلسطيني هو محور هذه الرواية، والأصحُّ أن تطريز هذا الثوب هو المحور، ولو شئنا الدقة لقلنا إن التطريز ذلك الفن الجميل الذي يصحبنا المؤلف في رحلة تدلنا على جمالياته وأسراره، هو في هذه الرواية أيضا تطريز وتشكيل منمنم للوطن.

يحتاج هذا الفن إلى الخيال في ابتداع التصميم والتشكيل وإلى الصبر في التنفيذ وإلى منتهى الدقة في العمل، ويحتاج قبل ذلك كله إلى الحب ويعبِّر عنه. فهو ما لم يكن عملا مهنيا أو تجاريا، فإن الأنامل أنامل المرأة بالذات، التي تتابع بالإبرة رسم زهور أو طيور أو أشكال هندسية متداخلة ومتتابعة، تسطر بالخيوط على القماش رسائل محبة للحياة بمعانقة الجمال.

وهذا عينه هو ما فعله الأديب الفلسطيني المعروف يحيى يخلف في روايته. ولا أقول إنه معروف لكونه وزيرا سابقا للثقافة في السلطة الفلسطينية ولا لكونه رئيسا حاليا للمجلس الأعلى للثقافة هناك، ولكنه معروف كأديب مرموق

أسهم مع جيله في تجديد الكتابة الروائية العربية منذ السبعينيات وحتى الآن. وكانت روايته "نجران تحت الصفر" من الأعمال التي بشَّرت بالرواية العربية الجديدة، وكانت محور نقاشات مطولة بين أبناء جيلنا عند صدورها. عرفته في شبابنا في منتديات المثقفين عندما كانت القاهرة، ومقهي ريش بالذات، ملتقى للمبدعين العرب من شتى الأقطار. اعتدت أن ألقاه أيامها وسط كوكبة تضمُّ الشاعر العراقي الكبير عبد الوهاب البياتي، والروائي السوري حنا مينا والأردني غالب هلسا وحشدا من أبرز أدباء الوطن العربي يتحلَّقون حول نجيب محفوظ أو يحيى حقي أو صلاح عبد الصبور، أو يتحلَّقون حول بعضهم بعضا للحديث عن إبداعاتهم الجديدة وكان يحيى يخلف في صدر شبابه فلسطينيا صميما صاحب هوى مصري، وكان جيلنا كله مصريا صميما صاحب هوى فلسطيني. كأن فلسطين تكمن في الجينات، مثلما قال مبدعنا الكبير إبراهيم أصلان: في لقائنا الأخير مع يحيى يخلف والوفد الأدبي الفلسطيني المرافق الذي استضافته أسرة صحيفة الأهرام. إذ قال أصلان فلسطين قضية كبرى؛ لأنها أثرت في تفاصيل الحياة في مصر، وتحوَّلت لدى أبناء جيلي إلى شيء عضوي وجزء أصيل من تكويننا النفسي والثقافي.

ولنعد إلى رواية جنة ونار. الحدث الرئيسي الذي تطرِّزه هذه الرواية هو عملية بحث عن الأم. تمر البطلة الشابة المتمردة (سماء) بتجربة تزلزلها. هي لاجئة

فلسطينية تدرس في جامعة بيروت وتعيش في كنف أبوين فلسطينيين أيضا، لكنها تكتشف بعد موت أبيها المفترض أنها ليست ابنة للأبوين اللذين ربَّياها بكل محبة. تكتشف أنه في إعصار النكبة الفلسطينية عام ٤٨ وحركة اللجوء الجماعي فرارا من العصابات الصهيونية التي تطارد لتقتل، أنقذها أبوها المفترض من موت محقَّق عندما عثر عليها رضيعة وحيدة في دغل كثيف في شمال فلسطين. لم يعرف منقذها شيئا عن أسرة الرضيعة ولا عن المكان الذي لجأت إليه. كان كل ما وجده واحتفظ به هو ثياب الرضيعة وغطاء رأس يُحتمل أنه كان لأمها وكيس مطرَّز يضم ثياب الطفلة الداخلية ودمية من قماش وحجابا (حرزا) وخرزة زرقاء؛ للوقاية من الحسد. تكتشف (سماء) كل هذه الحقائق للمرة الأولى بعد موت الأب، وتريد من البحث في هذه المتعلقات الصغيرة أن تصل إلى حقيقة هويتها وأسرتها. تغادر بيروت وتهجر الأم التي تعشقها وتتوجَّه إلى دمشق، إلى مخيم آخر للاجئين الفلسطينيين، لتطلب مساعدة سيدة فلسطينية أخرى، هي بدرية، التي عرفتها منذ طفولتها. ولا تخذلها هذه السيدة الشجاعة التي يشارك زوجها (نجيب) في العمل الفدائي الفلسطيني رغم سنِّه المتقدِّمة، فأحداث الرواية تقع بعد النكسة في عام ٦٧ وانطلاق الكفاح الفلسطيني المسلَّح، لا تخذلها بدرية ولكن ما الذي تستطيع أن تقدِّمه لها؟ تعكفان معا على التدقيق في رسوم التطريز .

وتنتبه (سماء) إلى ملاحظة عابرة من بدرية بأن غطاء رأس الأم المحتمل هو جزء من ثياب عرس، وأن العادة في فلسطين قد جرت على أن تطرِّز العروس ثيابها ومتعلقاتها برسوم مستمدة من البيئة أو المنطقة التي تعيش فيها. فالسمكة المرسومة على غطاء الرأس تدلُّ على أن صاحبته تعيش على شاطئ بحر أو نهر، والخطوط المتعرِّجة توحي أيضا بالأمواج وقرص العسل المرسوم يعني أنها منطقة مناحل، كما تدلُّ النجوم على أن صاحبته كانت تسهر الليل بطوله وهي تطرِّز جهاز عرسها. هكذا راحت بدرية تحاول تفسير رموز التطريز لتحديد المنطقة التي تنتمي إليها الأم، ولكنها لا تستطيع أن تصل إلى ما هو أبعد من هذه التفاصيل الصغيرة، فتقرر هي وسماء اللجوء إلى مشورة سيدات فلسطينيات يعملن على حماية التراث الفلسطيني، وتكشف لهما إحداهن أن الرسم المطرز على القماش مأخوذ عن ثوب اسمه (جنة ونار)، يكون عادة من قماش أسود يتخلَّله خط طولي أحمر يوازيه خط آخر أخضر، وعلى الصدر رسمة وسادة مليئة بالتطريز لنجوم وأحجبة وأشجار سرو ورسوم أخرى على الأكمام وعلى جانبي الثوب، غير أن السيدة (دالية) ترى أن منشأ الثوب قد يكون في مناطق مختلفة من فلسطين. وكذا تفتح بابا أمام (سماء) ثم توارب هذا الباب. أين إذن ينبغي على (سماء) أن تبدأ بحثها وأن تواصله لتكشف مسقط رأسها وموطن أمِّها؟

تعود مرة بعد أخرى إلى زيارة السيدة (دالية) فتأخذها ونحن معها إلى البحث عن الحاضر في ثنايا التاريخ. فالثوب الفلسطيني يمثِّل روح حضارة الشعب. أصول هذا الثوب تعود إلى آلاف السنين، إلى الكنعانيين سكان فلسطين الأصليين، الذين هاجروا منذ آلاف السنين من الجزيرة العربية موجة إثر موجة، وعمروا فلسطين واستوطنوها.

كانت صناعة النسيج جزءا من حضارتهم، وعندما اكتشفوا صباغة الألوان أصبح قوس قزح في متناول الحالمين بالجمال، فتلونت حياتهم بالفرح والبهجة. صار بمقدور الانسان أن يتدثَّر بألوان النجوم في السماء وذوائب النخيل في الصحراء والمحار في البحار، ثم صار بإمكانه أن يخلط الألوان لينتج المزيد منها. وكان الاختراع الثاني الذي صار من أروع إبداعات الكنعانيين هو التطريز والزخارف على ثياب النساء. وأول تطريز على الثوب في الحضارة الإنسانية كان في أرض كنعان، أرض فلسطين.

هذه لمحة عن التاريخ ألَمَّت بها (سماء)، أما عن الجغرافيا فإن الرواية تتغنَّى بترانيم عن وديان فلسطين وجبالها وبحيراتها، كأن الكاتب يتبتَّل في محراب أو محاريب هذه الأرض الفلسطينية المقدَّسة. وأجمل ما في الأمر أن تلك التَرانيم لا تأتي كأوصاف معزولة في الرواية وإنما يتخلَّل مسيرة بحث (سماء) عن أمها التي تقودها إلى أسفار طويلة مليئة بالأمل والإحباط معا، لكن كل اكتشاف

يمثِّل جائزة في حد ذاته. فقد تخدعك كما خدعتني مثلا العرَّافة التي لجأت إليها (سماء) في مرحلة من مراحل بحثها، والتي قدَّمت لها وسط عبق البخور وتهاويل البلورات السحرية الملونة كل الإجابات التي تبحث عنها منذ بدء الرواية، بما في ذلك اسم أمها الحقيقية ومكانها. أوشك هذا الفصل الخارج من سياق الرواية الواقعية أن يصيبني بالاحباط؛ لأن الكاتب جعل (سماء) تصدِّقها إلى درجة التأثر والبكاء دون تعليق آخر. ولم أكتشف المكر الفني هنا إلا قرب نهاية الرواية عندما اتَّضح أن كل نبوءات واكتشافات هذه العرافة هي محض أكاذيب مثل كل دجل آخر يدَّعي اختراق الغيب والمجهول. هذه رواية تبذل متعتها للقارئ عن طريق المشاركة لا التلقين. وهي متعة باذخة تمتدُّ فصلا بعد فصل على امتداد أربعمائة صفحة من السرد المشوق تصحبك فيها شخصيات فريدة تكتشف نفسها وأرضها. وقد أصاب الناقد الكبير د. فيصل دراج حين قال عن هذه الرواية إنها وحَّدت بسخاء نبيل بين جغرافيا فلسطين وتاريخها، وإنها تنتهي إلى جوهر فلسطيني تفصح شخصياته عن جماله كما لو كانت فلسطين جمالا مستديما لا تهزمه الأزمنة.

حماسي الشديد لهذه الرواية لا يأتي من فراغ، وأدعوك إلى أن تجرِّب متعة قراءتها وأن تختبر بنفسك حكمي لها.

الأهرام ٣٠/ ١٠/ ٢٠١١

الإذاعي طاهر أبو زيد

بسمة عريضة ارتسمت على وجه الحياة تنشر التفاؤل والأمل ثمانية وثمانين عاما، ولم تشحب هذه البسمة عندما غيَّب الموت صاحبها قبل عام من الآن.

مازال اسم طاهر أبو زيد قادرا على أن يبعث البهجة في نفوس محبيه وتلاميذه وعارفي قدره وفضله، كأنهم يبادلونه بسمته الدائمة العذبة وهو في دنيا المعاد مثلما كانوا يبادلونه إياها على أرض المعاش.

كل ما كان يمثله طاهر أبو زيد باقٍ بيننا: وليده الأخير الأثير جمعية حماة اللغة العربية يتعهَّدها ويرعاها بالحب أبناؤه وتلاميذه الذين أشركهم في إنشائها، وأعماله الإذاعية المسجَّلة وآخرها أسبوعيات طاهر أبو زيد التي أعادت إلى الإذاعة جمهورا وفيا كان قد هجرها يأسا، وأعماله وكل إنجاز حياته حي ومبذول كعطاء لا ينقطع، ولهذا قلت إننا لا نرثيه الآن لمرور عام على وفاته، بل نحيي حضوره الدائم في الغياب.

كان من حسن حظي أن زاملت الأستاذ طاهر في مراحل من حياته، التحقت بالإذاعة في أواخر الخمسينيات إذاعيا مبتدئا وكان هو نجما ملء السمع والبصر يقدِّم أنجح برامج المنوعات في الإذاعة، واستطاع ببساطته الآسرة وتواضعه الصادق أن يجعلني صديقا له على الفور، برغم أني اخترت العمل في البرنامج الثاني (الثقافي) الذي لا يبشِّر العمل فيه بأي نصيب من الذيوع أو

الشهرة. ما كان يعنيه في المقام الأول هو العلاقات الإنسانية، وهذا هو سر نجاحه في الحياة وفي العمل.

ركّز كثيرون ممن كتبوا عنه على موهبته غير المتكررة كمحاور إذاعي فذ يتمتّع بسرعة البديهة، وتلقائية الأسئلة والأجوبة، وخفّة الظل الطبيعية ونجاحه في إنشاء علاقة حميمة مع من يحاوره مع غياب أي نزعة للاستعراض أو التباهي بالثقافة أو التعالي على ضيوفه، وخلاصة كل ذلك وجوهره في نظري هو اهتمام طاهر أبو زيد بالإنسان كإنسان لا كموضوع للحوار، ولهذا كان ينفذ مباشرة إلى قلوب سامعيه.

ولا شكَّ أن هذه الطيبة الإنسانية هي فطرة أودعها الله في نفسه، لكن من المؤكد أيضا أن تجارب حياته قد أنضجت هذه الفطرة وطوّرتها لتشمل آفاقا رحبة، فنحن نعلم أنه قد عمل في بداية حياته وقبل التحاقه بالجامعة في وظيفة مُحضر، ومن واجبات هذه الوظيفة القاسية توقيع الحجز ومصادرة ممتلكات المعسرين أو العاجزين عن الوفاء بالديون والغرامات المفروضة. وقد صادف أثناء أدائه هذه المهمة مواقف مؤلمة أرهفت إحساسه بالتضامن مع الضعفاء والرغبة في مدِّ يد المساعدة كلما استطاع. وربما من هنا أيضا ودونما أي تناقض نجد روح التفاؤل والأمل التي صبغت حياته وعمله برغم كل الصعاب.

جرَّب ذلك بنفسه عندما تحدَّى كل العقبات التي وقفت في طريق إكماله لتعليمه الجامعي حتى نجح في الحصول على ليسانس الحقوق عام ١٩٤٨ وأهَّل نفسه للعمل بالمحاماة، لكن القدر كان يدَّخر له مستقبلا مختلفا؛ إذ نجح في اختبار المذيعين - الشديد الصعوبة والدقة أيامها- فعُيِّن مذيعا في عام ١٩٥٠ وسرعان ما لمع نجمه وهو مزوَّد بتلك السجايا التي ألمحنا إليها، وأولاها الاهتمام بالإنسان كجوهر للعمل الإعلامي.

قدَّم طاهر أبو زيد في حياته الإذاعية عددا من أنجح البرامج: "جرَّب حظك" و"فنّ الشعب" و"رأي الشعب"... وغيرها، واستضاف من خلال هذه البرامج ألمع نجوم الأدب والفن والمجتمع من العمالقة مثل أم كلثوم وطه حسين والنجوم الزاهرة ليلى مراد وشادية وصلاح جاهين وعبد الرحمن الأبنودي والراحل العبقري الصوت الشيخ سيد النقشبندي وكل اسم يخطر على بالك من نجوم الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وكان قادرا على أن يكتشف في كل من ضيوفه المشاهير كنزا مخبوءا لا نعرفه، ففي حلقة المنشد الديني النقشبندي كشف لنا أيضا المطرب الديني جميل الغناء والأداء وهو يتغنّى بقصيدة "سلوا قلبي".

ولكن الحلقات العالقة بذاكرتي من برنامجه الأشهر لا تتعلَّق بالمشاهير بل بالأشخاص العاديين، حين أراد أن يقول لنا إن وراء كل شخص منهم حكاية

غير عادية إذا ما سعينا إلى التواصل معهم والنفاذ إلى جوهرهم. وأذكر بصفة خاصة حلقة الجزار أبو نقاية -رحمه الله إن كان حيا أو راحلا- كان جاري في الجيزة ولم أعرف عنه شيئا سوى مهنته، لكن طاهر أبو زيد استضافه فكشف لنا في حواره عن فنان حقيقي، عاشق للموسيقى الكلاسيكية العالمية، خبير بسيمفونيات بيتهوفن وتشايكوفسكي، عارف بأسرار الكونشيرتو والسوناتا وكل فنون الموسيقى، كيف استطاع أن يجمع بين هذا التبتُّل في عشق الفنِّ الجميل وبين مهنته الشاقة؟ يسأله طاهر أبو زيد فيقول إنه عشق الموسيقى فعلَّم نفسه بنفسه عن طريق إدمان الاستماع. كأن الإعلامي القدير يقول لنا كم من كنوز البشر حولنا دون أن ندري؟ ولعل الدرس أعمق.. لعله يسألنا كم من كنوز بداخلنا لم نكتشفها؟

وكم لدينا أيضا من عباقرة صغار لم نكتشفهم؟ فأنا مازلت أذكر الحلقة التي أذهلت جيلي حين اكتشف وحاور طفلا معجزة في التعامل مع الأرقام، كان يجيب على الهواء مباشرة عن أعقد المسائل الحسابية في لمح البصر في حضرة أساتذة الرياضيات الذين يستغرقون مجتمعين وقتا أطول في مراجعة الإجابة ليكتشفوا في النهاية صحَّة إجابة الطفل العبقري. ما الذي حدث بعد ذلك؟ هل احتضنته جهة علمية ما؟ هل شقَّ طريقه أم توقَّف؟ لا أدري، ولكني أعرف أن درس طاهر أبو زيد لم يكن يقصد هذا الطفل بالذات، بل كان

يدعونا كما قلت إلى أن نفتِّش عن كنز الانسان حولنا وفي داخلنا، وبالطبع إلى أن نستثمر هذا الكنز.

طاهر أبو زيد حلقة بديعة في سلسلة ذهبية من الإذاعين والإعلاميين، فهموا الإعلام باعتباره رسالة في خدمة المجتمع وسيلتها الامتاع الراقي والتعليم المبسط والإخلاص للسيد المستمع.

أساتذته وزملاؤه الدكتور على الراعي الإذاعي والناقد الأدبي الكبير، والأصوات الذهبية محمد فتحي كروان الإذاعة وحسني الحديدي وصفية المهندس وسميرة الكيلاني وتماضر توفيق وبابا شارو، وفنان الدراما الإذاعية الأول عبد الوهاب يوسف، وكل واحد من هؤلاء ومن مجايليهم الذين لم أذكرهم أمَّة وحده في مجال الفنِّ الإذاعي والإعلام الجدير باسمه.

لم تكن حياتهم رخاء ولا عملهم سهلا، فقد تعرَّض طاهر أبو زيد مثل كثيرين غيره للاضطهاد والإبعاد عن العمل بسبب تقلُّبات السياسة التي لا ترحم. كان قد وصل إلى أن يُصبح مديرا أو رئيسا لإذاعة الشرق الأوسط، وكان في الوقت نفسه يقدِّم برنامج "رأي الشعب" الذي بدأه في الإذاعة..

على شاشة التليفزيون المصري كانت برامجه تحقِّق أعلى نسبة من الاستماع والمشاهدة، لكن في سنة ١٩٧٢ صدر قرار جائر بإبعاده عن الميكروفون والشاشة معا. وظلَّ هذا الإبعاد ساريا حتى أواخر التسعينيات، حين استأنف

العمل عائدا إلى جمهوه بنفس الحماس والإخلاص الذي بدأ به قبل نصف قرن كأنه لم يتوقَّف يوما. ألم أقل إنه كان يعتبر عمله رسالة لا يجب التفريط فيها أبدا؟

حدَّثني تلميذه وصديقه الإذاعي اللامع عبد الوهاب قتاية أنه منذ أنشأ جمعية حماة اللغة العربية وحتى مرضه الأخير، لم يتخلَّف عن اجتماع واحد للجمعية، مهما ساءت حالته الصحية؛ إذ كان يصمِّم على الحضور ولو محمولا على مقعد. مثل هذا الإخلاص لا يغيبه الموت أبدا.

أعود إذن إلى ما بدأت به فأقول لكل تلاميذه ولنجله محمد ولأرملته الوفية الزميلة الإذاعية الأستاذة كاميليا الشنواني: إننا سنظلُّ ما أراد الله لنا البقاء، نذكر في يناير من كل عام بالبهجة لا بالدموع بقاء طاهر أبو زيد معنا.

الأهرام ٠٨/ ٠١/ ٢٠١٢

إبراهيم أصلان.. نقاء القلب واللغة

أفهم الآن تماما حال أمير الشعراء أحمد شوقي حين كتب قصيدته في رثاء حافظ إبراهيم. كانا صاحبين مترابطين وحين فقد شوقي صاحبه عبَّر عن شعوره بالوحدة في العالم، بل ببتر جزء من نفسه بذلك النداء الموجع: لم سبقتني؟

وأنا لست أميرا للشعراء، ولم تربطني بإبراهيم أصلان علاقة التلازم في الحياة التي ربطت بين شاعرينا الكبيرين، نادرا ما كنَّا نلتقي في السنوات الأخيرة، اقتصرت علاقتنا على مكالمات تليفونية متفرِّقة، لم تعد سني ولا صحَّتي تسمح لي بالحركة النشيطة والتنقُّل، لكن خبر رحيله المفاجئ انقضَّ عليَّ وبترني على الفور: لِمَ سبقتني؟ ما بيننا كان أعمق بكثير من اللقاءات والمكالمات، كلانا من سن واحدة بالضبط، بدأنا الكتابة في وقت واحد في الستينيات عندما التقينا . وأحببته الحب كله منذ عرفته وحتى نهاية العمر.

أحببت الإنسان الصافي النفس والكاتب صاحب اللغة الفريدة الصافية، وكنت أقول له صادقا إنه شاعرالقصة القصيرة مع بُعد لغته التام عن الشاعرية والبلاغة، لكن قصص إبراهيم أصلان يجب قراءتها كما تقرأ القصائد الجميلة، مرَّة ومرَّات دون أن ينفد سحرها؛ لأن استمتاعك بنثرها يزيد مع كل قراءة، وتذوقك لجمالياتها يزيد مع كل قراءة جديدة مثل الشعر

الحقيقي حتى تودُّ لو تحفظها حفظا، وأن تترنَّم بها مادمت تحب الأدب وتتذوَّق اللغة.

وكان ذلك حالي بالفعل عندما قرأت قصص مجموعته الأولى "بحيرة المساء" التي كان ينشرها متفرِّقة في الصحف مثلما كنا نفعل جميعا في الستينيات. اعتدنا أيامها أن نلتقي بانتظام في مقهى ريش مع مجموعتنا من الكتاب الناشئين أيامها: محمد البساطي وكان أقربهم إلى قلب إبراهيم، وجميل عطية إبراهيم وغالب هلسا وإبراهيم منصور ويحيى الطاهر عبد الله وعبد الحكيم قاسم وخيري شلبي، عدا الشعراء والنقاد وبقية صحاب المرحلة، ولم أر أصلان أيامها يشترك في المشاجرات العنيفة التي كانت تنشب أحيانا بين الأدباء في ريش، لا في أيام الشباب الصاخبة ولا بعدها، كأنما كان هناك نوع من الاتفاق الضمني بين الجميع على أن يظل أصلان خارج نطاق أو فوق نطاق هذه المشاحنات الشبابية، هو يبذل الودَّ للجميع وهم يبادلونه ودا بود، وأحيانا كنت ألتقي بأصلان في خلوة هادئة بعيدة عن صخب ريش في أحد مقاهي شارع عماد الدين القديمة الجميلة التي اندثرت الآن مع الأسف، وكنت أجده هناك في صحبة كاتب عزيز على كلينا هو الراحل المبدع عبد الفتاح الجمل صاحب الفضل على جيلنا كله أثناء رئاسته للملحق الأدبي لصحيفة المساء، ورأيت أصلان مرات أخرى وهو يتمشَّى مع أستاذنا الحبيب

يحيى حقي في شوارع وسط البلد، وكان أصلان هو ابنه الأثير من بين كُتَّاب الستينيات جمع بينهما في رأيي نقاء القلب وصفاء اللغة، ولن أبالغ إن قلت إن كل من اقترب من أصلان قد أحبه، بل حتى من عرفوه عن بعد أو من خلال كتابته وحدها، وقد ظلَّ مثلا أعلى لأجيال متعاقبة من الشباب في مصر وفي الوطن العربي فتنتهم لغته وأسلوبه.

وأذكر بهذه المناسبة أني قلت له ذات مرة إني أغار منه، لم أكن أغار منه ككاتب، فلا هو ولا أنا كنا نقلِّد غيرنا أو نعاني من أي شعور بالنقص، واستطاع كل منا أن يحقِّق ذاته بصوته الخاص، لكن كلما أتت صحفية أو مترجمة أو أديبة أجنبية لتجري معي حوارا كانت تسألني في النهاية وهي تسبل عينيها إن كنت أعرف تليفون إبراهيم أصلان! قلت إن الغيرة تنهش قلبي بسبب إقبال الحسناوات عليه، وسألته هل للشارب الكثّ علاقة؟ وهل يمكن أن أنجح مثله لو ربَّيت شاربي؟ فقال بإيجازه المعهود وهو يضحك: جرِّب! لكني كنت أعقل من أن أجرِّب، واكتفيت بأن أحسده وأحبه.

ذكرت أن علاقتي به تأثرت مثلما تأثرت بكل أصحاب الشباب؛ بسبب غيبتي الطويلة المفروضة خارج مصر، لكني ظللت أتابع كل عمل ينشره سواء وأنا خارج مصر أو داخلها، ولم يفتُرْ إعجابي بنثره البديع عندما قرأت مالك الحزين التي حوَّلها داود عبد السيد إلى فيلم الكيت كات ويوسف والرداء

ووردية ليل وعصافير النيل إلى حكايات فضل الله عثمان وخلوة الغلبان، وفي كل مرة أقرأ له كانت تعاودني حالة النشوة والانبهار التي عشتها مع أول قصة قرأتها له في مجلة جاليري ٦٨.

قصة في جار رجل ضرير التي اعتدت أن أضرب بها المثل كلما سألني أحد عن إنجاز جيل الستينيات في اللغة فها هو سرد قصصي يخلو من كل زخرفة لغوية، الجمل كلها تقريرية، تكاد تكون مقصورة على فعل وفاعل ومفعول به، ولكن هذه اللغة تستطيع أن تأسره من أول جملة بشحنة عاطفية باطنية تظلُّ تتصاعد معك حتى نهاية القصة، وانظر إلى مطلع هذه القصة الغريب التي تبدأ بمقاطع كما يلي:

لم يحدث شيء.
حدثت بعض الأشياء القليلة جدا، بعد تفكير طويل آثرت أن أنتهي إلى الاعتقاد بأنها قد لا تكون ملائمة بالقدر الكافي..

وتتتابع مقاطع القصة على هذا النحو يرويها بطلها الأعزب الذي يسكن غرفة صغيرة فوق سطح أحد المنازل، لا يظهر من الشخصيات الأخرى إلا صاحب البيت الضرير، وجار أو شبح جار في غرفة أخرى فوق السطح،

لكن إبراهيم أصلان يستطيع أن ينطق الصمت في هذه القصة، وأن يجعل للصمت حضورا كثيفا أقوى من الكلام والصخب.

لاأحد يستطيع ذلك سوى أصلان، وجرِّب أن تقرأها بنفسك.

رحل الناقد الصديق عبد الرحمن أبو عوف قبيل رحيل أصلان، ولم أستطع حتى حضور جنازته أو عزائه، ولكني تذكَّرت أنه قد كتب قبل سنوات نقدا وتحليلا لهذه القصة وصف فيه لغته بأنها لغة احتمالية (غير يقينية) تتكوَّن من عبارات ممطوطة متآكلة النهايات وألفاظ لها إيقاع موسيقي وتوحي بأكثر من معنى، وأظن أن هذه القدرة على الإيحاء هي الإنجاز اللغوي الأكبر لإبراهيم أصلان الذي سيبقى ما بقي الأدب العربي.. سيبقى عصيا على التقليد وعصيا على النسيان، وهناك كثير من الدراسات النقدية التي تحلِّل قصص أصلان من منظورات اجتماعية ونفسية بل وسياسية، كلها مهمَّة وجديرة بالقراءة، غير أن الخطأ الوحيد فيها هو محاولة سجن أعماله الإبداعية في أقفاص هذه التحليلات الحديدية وحدها، وهي أعمال تريد أن تحلِّق وأن تتجاوز قيود الزمن والتصنيف.

كان آخر لقاء لي مع ابراهيم أصلان في ندوة في صحيفة الأهرام مع الأدباء الفلسطينين، ضمَّ إلى جانب رئيسه الكاتب يحيى خلف عددا من الكتاب الفلسطينيين كانوا مفتونين كالعادة بإبراهيم أصلان، وقد قال في تلك الندوة

إن إيمانه بقضية فلسطين وكراهيته للصهيونية تكاد تكون من مكوِّنات جيناته، وبعد الندوة أعطانا رئيس تحرير الأهرام سيارته الخاصة لتوصيل الكاتبين العجوزين، وكان منزلي هو الأقرب فنزلت ولوَّحت لإبراهيم مودعا وتواعدنا على اللقاء.. وسنلتقي.

الأهرام ١٥/ ٠١/ ٢٠١٢

جلال عامر.. الفريد

عندما أبلغتني الصحفية بالتليفون خبر موته الفاجع، وطلبت أن أعلِّق عليه لزمت الصمت. فكَّرت لحظتها كلنا سنموت وجلال مثلنا ليس خالدا، لكنه ضروري لا غنى عنه..

مئات الآلاف إن لم يكن أكثر لا يبدأون يومهم إلا ببسمة كلماته الحريفة فمن لهم بعده؟ أعرف أن هناك غيره من الكتاب الساخرين المقتدرين والمحبوبين، لكن جلال لم يكن كاتبا ساخرا فحسب.

عندما استجمعت نفسي قلت للصحفية ما معناه إن موت جلال خسارة فادحة؛ لأن بعض الراحلين يسهل تعويضهم وآخرين يصعب تعويضهم، أما جلال عامر فيستحيل تعويضه. يستحيل بالفعل أن يظهر بديل لهذا الرجل بتاريخه ومواقفه وشجاعته وأسلوبه في التداعي الحرِّ المعجز لتوالد الأفكار ولغته السهلة الممتنعة ومصريته الخالصة وخفَّة ظله الإسكندرانية، لكنه رحل عنا ومصره الحبيبة أحوج ما تكون إليه، والمصريون الخلَّص في أمسِّ الحاجة لكلماته المنيرة وسط ظلام الفوضي والفتنة. لهذا لم يخطئ من كتبوا رثاءه حين ركَّزوا على استرجاع واقتباس أقواله الموجزة الموجعة بسخريته العبقرية كترياق لتسكين الوجع.. فمن يكون جلال عامر إذن؟

لكل ثورة في الدنيا سواء انتصرت أو انكسرت نموذج يمثِّل أنبل ما فيها.. ليس من الضروري أن يكون هذا النموذج زعيما أو مفكِّرا كبيرا لكنه يجسِّد بحياته وعمله جوهر مبادئها.

ومن هنا فنموذج الثورة العرابية عندي هو الفلاح المصري البطل البكباشي محمد عبيد الذي أنقذ عرابي وزملاءه من قادة الثورة في بداية أحداثها من قبضة الضباط الشراكسة الذين أرادوا اعتقالهم والقضاء عليهم، والذي حارب كل معارك الثورة حتى نهايتها وظل في معركتها الأخيرة في التلِّ الكبير يطلق نيران مدفعه على الإنجليز الغزاة وسط بوادر الهزيمة وواقع الخيانة من الخديو توفيق وأعوانه إلى أن سقط شهيدا، ويقول مؤرِّخون إنه استشهد حين صهرته حرارة مدفعه الذي تشبَّث به حتى النفس الأخير، دفع بحياته ثمن مبدأ الثورة في أن تكون مصر للمصريين حرَّة ومستقلَّة، فمات على قول الشاعر ميتة تقوم مقام النصر إن فاته النصر.بالمثل فأنا أعتبر جلال عامر ضابطا مصريا آخر كان نموذجا حقيقيا لثورة ٢٣ يوليو، وامتداد أفضل قيمها في ثورة يناير. حارب هو أيضا جنديا تحت رايات هذه الثورة، عاش مرارة النكسة وشارك في حرب الاستنزاف، وكان قائد كتيبة معركة تحرير القنطرة شرق في حرب ٧٣. هو نموذج لهذه الثورة؛ لأنه ظلَّ حتى آخر حياته يدافع عن مبادئها وأولها محاربة الاستعمار وأعوان الاستعمار، فلم يهادن

الأعداء ولم يصالح الصهاينة أبدا. تمسك بشرف الجندية المصرية التي كانت عقيدة كل زملائه وقادته في الحرب. رُوِي مرة أن قائده في الحرب اللواء فؤاد عزيز غالي كلَّفه بالتوجُّه إلى صفوف العدوّ لكي يسلِّم بناء على اتفاق عسكري عددا من جثث الجنود الإسرائيليين القتلى في المعركة، غير أن اللواء فؤاد عزيز أمره ألا يؤدي عند تنفيذ هذه المهمة التحية العسكرية للضباط الإسرائيليين الكبار عند تسليمهم الجثث.. وكتب فخورا أنه نفَّذ طلب قائده وأنه الضابط الذي لم يصافح أو يؤدي التحية العسكرية لأي إسرائيلي طوال مدة خدمته في الجيش وبعدها.

وظلَّ جلال عامر مؤمنا أيضا بقيم الدولة المدنية التي ترتكز على مبدأ المواطنة كما جسَّدتها دولة ثورة يوليو، وكتب أكثر من مرة بإجلال ومحبَّة عن قائده المسيحي في الحرب، وظلَّ الإيمان بالوحدة الوطنية على قدم المساواة بين أبناء الوطن عقيدة لا تتزعزع عنده، ولهذا كانت تفزعه حتى النهاية أحداث الفتنة الطائفية، وكان يوجِّه اتهامه المباشر لصناع هذه الفتنة من المتعصِّبين الدينيين ومن يوجِّههم من خارج الحدود، ولاسيما من دول الخليج التي ناصبت العداء ثورة يوليو ومصر الثورة في كل حين.. ولم يغفر له المتعصِّبون في تيار الإسلام السياسي نقده اللاذع لهم وكان بعضهم يردُّ على انتقاده الراقي عف اللسان من خلال ما وصفه بميليشيات الإنترنت الذين يوجِّهون له أحطَّ السباب وأعنف

التهديدات. غير أن جلال عامر لم يتراجع حتى بعد الانتصار الكاسح لتيار الإسلام السياسي في الانتخابات الأخيرة، وراح يحذِّر أكثر من مرة من الأخطار التي تهدِّد مسيرة الوطن من تحالف مكتب الإرشاد والمجلس العسكري مثلما اعتاد أن يكتب.

وفي تجسيده لمبادئ يوليو كان جلال عامر هو الاشتراكي الكامل الذي دعت الثورة له وغنَّى له عبد الحليم ممتدحا صفاته أبو زيد زمانك، وحصانك الهمة والخدمة الوطنية، ولكن حصانه كان أيضا قلمه الذي كرَّسه للدفاع عن العدالة الاجتماعية، وكان نشاطه السياسي الذي جعله يرشِّح نفسه مرتين في الانتخابات في عهد الطاغية المخلوع على مبادئ حزب اشتراكي، فحورب حربا استثنائية تمثَّلت في حصوله في إحدى المرتين على ستة أصوات لا غير في دائرته الانتخابية في الإسكندرية التي تضمُّ عشرات الآلاف من الأصوات.

والطريف أن الأمن الذي يحرس أو بالأحرى يحاصر مقر اللجنة الانتخابية منع جلال نفسه من الدخول للإدلاء بصوته ربما خوفا من أن يُصبح حاصلا على سبعة أصوات! ودفع هذا التزوير الفاضح الشاعر وأستاذ الفلسفة الدكتور نصار عبد الله إلى كتابة مقال ساخر تحت عنوان جلال أبو ستة، قرأه جلال عامر وكان بداية عهد لصداقة بين الكاتبين.

الأهم هنا أني وصفت جلال عن حق بأنه الاشتراكي الكامل الذي سعت ثورة يوليو إلى إيجاده، ولم تنجح في تعميمه، وإن ظل جلال عامر والقلائل من أمثاله نماذج للحلم المرتجى. فقد عاش ذلك الضابط المنضبط حتى آخر عمره أو قبيل آخره بقليل قانعا بمعاشه الهزيل، ومرَّت به محنة الانفتاح التي جرفت كثيرين من طبقته لتحقيق الكسب السريع حلالا أو حراما، وخرج هو من هذه المحنة طاهر الذيل والجيب. وأذكر أني قرأت له قبل سنوات قليلة عبارة لم أنسها: أنا آخر واحد فيك يا مصر اشترى محمول، واستشهد على ذلك بصديقه العزيز الكاتب الساخر بلال فضل، ناسيا أننا نصدِّق قوله في كل حين.. لم يكن اشتراكيا متحوِّلا، ولم ينحرف يوما عن مبادئ ثورة يوليو التي آمن بها في طهارتها ومثاليتها، وإن عانى ربما أكثر من الجميع من إخفاقاتها.

وربما يكون قد سعد أيضا أكثر من الجميع بثورة يناير التي جدَّدت كل أحلام يوليو وفاقتها أيضا، حين حمل شباب مصر أمانة هذه الأحلام ووعد تحقيقها، وأخذ جلال ينتظر مع الجميع عاما كاملا إشراق صبح هذا الوعد.. غير أن ظروف وفاته الأليمة كما نشرتها صحيفة (الفجر) تكشف سرَّ إبطاء هذا الاصباح المرتجى.

كانت هناك مظاهرة رتَّب لها أحبابه من أبناء ثورة يناير في الإسكندرية تطالب بسرعة تسليم الحكم لسلطة مدنية، وذهب يشاهدها في موقعها، وهناك وجد

مظاهرة صاخبة وافدة من خارج الثغر أتت للتحرُّش بالشباب، وتتهم كل المطالبين برحيل المجلس العسكري بأنهم خونة وعملاء لأمريكا وعلى رأسهم "٦ إبريل" و"كفاية" والجمعية الوطنية للتغيير، وتصفهم بأنهم عملاء لأمريكا. أوجعه قلبه، أوجعه حقيقة لا مجازا، وطلب من مرافقيه إقناع الشباب السكندري بالابتعاد؛ لأن قائد المظاهرة الدخيلة (الإعلامي الفراعيني) سيُشعل الموقف، وجلال يخشى على شباب بلده. لم تعُد قدماه تقويان على حمله وهو يستمع إلى هتاف الدخلاء المجنون، ورأى بدء اصطدامهم بشباب مدينته، فتحامل على نفسه ومشى حتى عاد محزونا إلى منزله وهناك سقط مغشيا عليه، وهو يتمتم بآخر كلماته: "المصريين بيموتوا بعض"، قبل أن يُنقل إلى المستشفى ويجري جراحة القلب التي فاضت بعدها روحه.

ترى ما هو أكثر ما أوجع جلال عامر في تلك اللحظات؟ صدام الدخلاء مع شباب بلده الثائر؟ أم تفكيره في زملائه من الضباط الذين شاركوه حرب تحرير سيناء ولكنهم يسمحون الآن بهذه الغارة على الإسكندرية؟ أم ربما في سماجة هتاف زعيم الدخلاء: "نرفض هيكلة الشرطة لأنها أصلا متهيكلة"! كيف تحتمل إذن صاحب العبارة الرشيقة الجميلة كلمة "متهيكلة" الغليظة هذه التي لا تنتسب أصلا للغة العرب؟ هل تغتال السماجة البهجة في حياتنا؟

رحم الله جلال عامر بقدر ما عانى، لكنه سيعيش في قلوب المصريين في قلب أحلام أبناء الإسكندرية. سيرفعون صورته حين ينبلج صبح الثورة الحقيقي الذي عاش وعشنا في انتظاره وسيكون معنا.

الأهرام ١٩/ ٠٢/ ٢٠١٢

صديقنا قارئ هذا الكتاب

قبل أن تغلق الكتاب دعنا نتفق على عدة أشياء، واثقون من أنها سترضيك.. دعنا نتفق على أن القراءة درّة أنعم الله بها علينا، ووهبنا إياها، تلك اللذة المميزة -والتي لم يمنحها للبعض- وهي لذة الاستمتاع بالقراءة .. نحن نقرأ ونتعلم، نقرأ ونُخَبَّر حكايات الآخرين، نقرأ ونختصر خبرات العالم في بضع صفحات، نقرأ ونتفق، نقرأ ونختلف، نقرأ ونقرأ ونقرأ .

لكن الأكيد! أننا نقرأ ونستمتع..

لذلك ،،،

لا تدع تلك اللذّة النادرة تقف عندك، لا تدع هذا الكتاب يتوقّف بين يديك -بعد الانتهاء منه- فهناك الكثيرون ممن لم يقرأوه، أو لا يمتلكون ثمنه، أو من لم يسمعوا عن هذا الكتاب.. خبِّرهم عن تلك اللذة الشائقة، والمتعة النادرة التي لا يعلمون عنها.

مرِّر هذا الكتاب إلى أهل بيتك، صديقك، جارك، زميلك في العمل، أو حتى شخص ما في المواصلات العامة لم تره من قبل! كن سبيلاً في إسعاد الآخرين بهذا الكتاب، ولا تتعجَّب عندما تجد كتاباً لم تقرأه من قبل يأتيك من أحدهم وهو يخبرك بدوره عن متعة القراءة بعد ذلك بحين من الزمن.

دَارْ دَوِّنْ

الفهرس



"ولا أدّعي أنني في هذا الكتاب الذي بين أيديكم كنت أملك ناصية الحكمة، ولكن قيمته في رأيي أنه يسجّل التطورات فى أيام فارقة من تاريخ مصر أسبوعاً بأسبوع"

بهاء طاهر



بهاء طاهر

- ولد في القاهرة، مصر سنة ١٩٣٥.
- مترجم و مخرج مسرحي و مؤلف روايات مصري.
- نال الجائزة العالمية للرواية العربية عام ٢٠٠٨ عن روايته واحة الغروب.
- حاز على جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة ١٩٩٨.
- حصل على جائزة جوزيبي اكيربي الإيطالية سنة ٢٠٠٠ عن خالتي صفية والدير.



تصميم الغلاف كريم آدم